السلفيون في جنوب السودان .. الواقع والمستقبل

لوبي آية الله في شارع كييه في واشنطن

مؤتمر الصحوة السادس.. متى يرى الآخرون ما تحت القناع؟



www.alrased.net

سلسلة إلكترونية شهرية متخصصة بشؤون الفرق من منظور أهل السنة

العدد ١٣٢ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ

١١ عاماً... بوجه المشاريع الطائفية

المحتويات

فاتحة القول

فرق ومذاهب

سطور من الذاكرة

دراســــــات

كتاب الشهر

قالوا

جولة الصحافة





رسالة دورية تصدر بداية كل شهر عربي

تتوفر من خلال الاشتراك فقط
قيمة الاشتراك لسنة
(٣٠) دولار أمريكي

العدد (١٣٢)
جمادى الثاني- ١٤٣٥ هـ

www.alrased.net
info@arased.net

١١ عاماً بوجه المشاريع الطائفية

منذ بدأت مسيرة الراصد قبل ١١ سنة وهي تحمل ثلاثة أهداف وغايات تسعى لتحقيقها من خلال مقالاتها وإصداراتها، وهذه الأهداف الثلاثة هي:

١ - توعية الجمهور العام بخطورة الفرق الضالة عموماً، والشيعة خصوصاً، على أمتنا وأنها مصدر تهديد لوحدة الأمة وأمانها، وأن الانخداع بها يجلب الكوارث ويلحق بنا المصائب.

٢ – تنبيه الواعين بالخطر الديني العقدي والفكري للفرق الضالة لأهمية الوعي للممارسات السياسية التي تقوم بها هذه الفرق عبر دولها ومؤسساتها ورموزها، لاختراق نسيجنا والتغلغل بخبث بين جمهورنا الطيب والخداع لساستنا ونخبنا السياسية والفكرية والإعلامية والثقافية.

٣- المناداة بضرورة إيجاد مشروع مقاومة مكافئ للمشروع الباطني الضال الذي يعتدي بهدوء أحياناً وبوقاحة في أحايين أخرى على وحدتنا وديننا ورموزنا وأمننا الوطني والقومي وعلى أرواحنا وأعراضنا وأموالنا وأرضنا.

وبحمد الله أثمرت جهود موقع الراصد وأمثاله طيلة السنوات الـ ١١ الماضية ثمارا طيبة، فقد أصبح الوعي بالخطر الشيعي والباطني الداهم شعورا عاما يعرفه الكبير والصغير، العالم والجاهل، ولكن للأسف فإن هذه المعرفة لم تتحقق إلا بعد أن سالت دماء مئات الآلاف من الأبرياء في العراق والبحرين واليمن ولبنان وسوريا والسعودية، والذين قتلتهم المليشيات الشيعية والإيرانية، وبعد أن هدمت مدن وقرى كثيرة هنا وهناك، وانتهكت أعراض الحرائر والعفيفات.

ويجب أن نحافظ على هذا الوعي لا يغيب، وعلى هذه الدماء والأعراض والممتلكات لا تضيع، بل يقتص لها ويأخذ بثأرها ويعاقب المعتدون عليها أشد العقاب.

وأما الوعي بالمكر السياسي لهذه الفرق الضالة فهو في تحسن وتقدم، وإن كان المطلوب أكثر من هذا وأفضل.

فالمشروع الشيعي والمشروع الإيراني والمشروع الباطني، مشروع مدعوم من دول، إما تتبناه مثل إيران والعراق، أو توظفه كالنظام السوري، الذي يوظف الدولة السورية لصالح الطائفة النصيرية، وفي الوقت نفسه يقوم بتوظيف جماعة الأحباش لتفتيت الشارع السني في لبنان واختراق بعض الدول المجاورة عبرهم.

وكذلك نجد أن هناك مشاريع أمريكية وأوروبية لتوظيف مجموعات ومؤسسات صوفية لتنفيذ أجندات تشل فاعلية المجتمعات الإسلامية أمام المؤامرات لنهب ثرواتها وخيراتها واستدامة حالة التبعية والذيلية للقوى الدولية؛ وأيضاً نجد إسرائيل توظف البهائية والقاديانية والدروز حتى تستأنس بهم بين الغالبية الإسلامية السنية.

وأيضاً هناك عدة دول وقوى تتلاعب وتوظف

جماعـــات التطـــرف والغلـــو كـــداعش والقاعـــدة وأخواتهمـــا، لتحقيـــق فوضـــى مـــضبوطة تقـــوم بعمـــل ساتر دخاني يغطي على جرائمهم ومؤمراتهم.

ولهـــذا فـــإن الـــوعي الإســـلامي الـــسني بخبـــث الـــسياسات الطائفيـــة لم يـــصل بعـــد للحـــد الـضروري والمطلـوب، وهـذا إمـا بـسبب خلـل في العلـم والبنـــاء العقـــدي عنـــد بعـــض القـــوى الإســـلامية كجماعـــة الإخـــوان المـــسلمين ومـــا يماثلـــها مـــن حركـــات وكـــثير مـــن الشخـــصيات الإســـلامية المـستقلة، وحالـة الجهـل والخلـل في فهـم المكـون العقـدي لهـذه الفـرق الـضالة وعلـى رأسـها الـشيعة أشـد لدى الجماعات والشخصيات الوطنية والليبرالية.

وإمـــا يكـــون نقـــص الـــوعي الـــسني بخبـــث الـــسياسات الطائفيـــة والـــشيعية، بـــسبب ضـــعف الفهـــم الـــسياسي أصـــلاً كمـــا هـــو حـــال كـــثير مـــن الجماعـــات والشخـــصيات الـــسلفية، والـــذين رغـــم إدراكهـــم القـــوي لحجـــم التهديـــد الطـــائفي والـــشيعي والإيرانـــي إلا أنهـــم نوعـــاً مـــا مرتبكـــون ومـــترددون كـيـف يتـصرفون، وهـو مـا يتـضح مـن قـدرة عمـلاء المـشاريع الطائفيـة علـى تحقيـق بعـض الاختراقـات بإنشاء مؤسـسات وسـن تـشريعات ودعـم خلايـا نائمـة وإشـــعال حـــروب أهليـــة متكـــررة وخطـــف دول وحكومات!!

وهـــذا الـــضعف في الـــوعي بخبـــث الـــسياسات الطائفيـة أيـضاً أصـاب قطاعـات كـبيرة مـن القـوى الغربيـة، ولـذلك نجـد أن هنـاك انقـساما بـين ساسـة الغـــرب في كيفيـــة التعامـــل مـــع النظـــامين الإيرانـــي والـسوري، ومـن خبـث المـشروع الطـائفي أنـه يتعمـد زيـادة هـذا الانقـسام في صـفوف خـصومه المـسلمين والعرب والعالم.

ولـذلك فـإن الحاجـة أيـضاً أضـحت أكـثـر مـن ماسـة لـضرورة وجـود مـشروع مقاومـة للعـدوان الطـائفي بعامـة والـشيعي بخاصـة والـذي أصـبح يـشكل خطـراً مـن بوابـة التـشيع وبوابـة الغلـو والتطـرف، بعـد أن أصـبحت (داعـش) لعبـة في يـده يحركهـا بحـسب مـا يحقـق انتـصاره علـى الثـورة السورية وثورة الأنبار.

ومـشروع المقاومـة المنـشود يقـوم علـى تزويـد القـوى الـسلفية بـالوعي الـسياسي للخطـر الطـائفي، حتـى نفعـل وعيهـا إلى خطـوات عمليـة وتتحول من قوى أفقية إلى قوى رأسية في المجتمع.

وتزويـد القـوى الإسـلامية والوطنيـة بـالوعي العقـدي للخطـر الطـائفي، لقطـع الطريـق علـى منافـذ تـسلل الخطـر الطـائفي مـن خلالهـا، ولا بـد مـن التكامل بين القوى الشعبية والجهات الرسمية.

ولمـا كـان المـشروع الطـائفي والمـشروع الإيرانـي متعـدد الجبهـات والمـستويات فيجـب أن يكـون مـشروع المقاومـة كـذلك، فـلا يحـصل في بلـد أو جهـة، ولا يحـصل في مجـال دون آخـر، ولا يقتـصر فيـه على وسيلة دون أخرى.

ويجـب أن تتعـدد مـداخل هـذا المـشروع بـين الوقايـة والتحـصين للمنـاطق والفئـات الـتي لم يطلـها الخطـر الطـائفي، وبـين العـلاج والإصـلاح للمنـاطق والفئـات المتـأثرة والمـصابة، وبـين الهجـوم علـى الطـائفيين في عقـر دارهـم لتفنيـد آرائهـم وابطـال عدوانهم.

وبحمـد الله فـإن الجهـود الموجـودة والقائمـة قـد أفـشلت كـثيرا مـن خطـط الطـائفيين والـشيعة والإيـرانيين الـتي لا تـضمر للأمـة إلا الـشر، فـصدّتها وردّتهـا وفـضحتها، وإذا أمكـن لهـا أن تتجمـع وتـأتلف وتـنسق فيمـا بينهـا ثـم يردفهـا الآخـرون مـن الإسـلاميين والـوطنيين، فـإن العاقبـة هـي القـضاء المـبرم علـى هـذا الشر المستطير وإطفاء نار الفتنة بأسرع طريق.



«شيعة رايتس ووتش».. لحقوق الإنسان وجوه أخرى

معتز بالله محمد(*)– خاص بالراصد

هي منظمة حقوقية، على غرار المنظمة الدولية «هيومن رايتس ووتش» لكنها تعنى فقط برصد أي انتهاكات لحقوق الشيعة الدينية في العالم. تأسست في واشنطن عام ٢٠١١م، وما لبثت أن تحولت إلى إحدى أدوات الضغط الشيعية الفاعلة.

وأُنشئت «شيعة رايتس ووتش» بتوجيهات من المرجع الشيعي المعروف صادق الحسيني الشيرازي، وبالتنسيق مع مكتب مؤسسة الإمام الشيرازي العالمية في واشنطن.

تقوم المنظمة بإصدار تقارير شهرية ترصد فيها ما تقول إنها انتهاكات وعمليات اضطهاد طائفي تتنوع بين ملاحقات أمنية وإلغاء شعائر وحتى تصفيات جسدية، فيما تجمع معلوماتها عبر شبكة من المندوبين الحقوقيين الميدانيين، ومن خلال متابعة الصحف العالمية والمحلية، وكذلك التواصل مع أفراد الأقليات الشيعية في مختلف الدول.

توظف المنظمة تقاريرها عبر الاتصال بالمنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة الناشطة في حقوق الإنسان، في محاولة لدفعها لممارسة ضغوط على الأنظمة المتهمة بانتهاك حقوق الشيعة.

ويرى مراقبون أن ظهور المنظمة في عام ٢٠١١ له الكثير من الدلالات، فهو العام الذي شهد اندلاع الثورات العربية، ما دفع محللين للقول إن فكرة إنشاء «شيعة رايتس» جاءت لمساندة الشيعة، لا سيما في البحرين التي شهدت إضرابات عنيفة سعى خلالها الشباب الشيعة إلى محاولة إسقاط النظام.

كذلك فإن حقيقة اختيار واشنطن مقرا للمنظمة وعدم اختيار إيران (معقل الشيعة) أو دول خليجية يشكل فيها الشيعة نسبة مرتفعة تنم عن حرص مؤسسيها على الابتعاد عن الشكوك، والأهم من ذلك اكتساب مصداقية عالمية وإعطاء المنظمة طابعا دوليا مميزا.

أهداف استخباراتية

لكن اختيار واشنطن مقرا للمنظمة لم ينجح في إخفاء وجهها الحقيقي، ففي حين أعلنت أن هدفها حقوقي، فإن تقارير صحفية تحدثت عن هدف سري استخباراتي للمنظمة.

شبكة الإعلام العربية (محيط)، كانت قد نشرت على موقعها الإلكتروني تقريرا مطولا في مايو ٢٠١٣ بعنوان «الشيعية الشيرازية تخترق النخب المصرية»، تحدثت فيه عن محاولة المنظمة تجنيد قيادات شيعية في مصر، والأدهى من ذلك قيام جهات أمريكية بتنظيم لقاءات سرية بين قيادات شيعية مصرية والمنظمة في

(*) كاتب مصري.

واشنطن.

حدث الاختراق عندما تجاهل نظام الإخوان المسلمين برئاسة محمد مرسي مطالب الشيعة الاعتراف بهم ومشاركتهم في وضع الدستور المصري السابق، فقرر عدد من القيادات الشيعية القيام برحلة من القاهرة إلى أمريكا في يوليو ٢٠١٢ للقاء شخصيات في الكونجرس وعرض المشكلة عليهم.

وهناك- بحسب التقرير- «التقى أحد قيادات الشيعة المصريين بمستر (برايت بشير) مدير قسم السياسة والأبحاث فى (اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية)، والذي نظم اللقاء بين القيادي الشيعي المصري ومدير منظمة شيعة رايتس ووتش».

ويضيف التقرير «ورغم أن المخابرات والأجهزة الأمنية المصرية لم تكن على معرفة بتلك المقابلات السرية، ولا حتى شيعة مصر أنفسهم، إلا أن المقابلة تمت بين القيادي الشيعي ومستر (مصطفى أكوانت) رئيس منظمة شيعة رايتس ووتش، والذي ادعى أنه من أصل إيراني والذي طلب من القيادي المصري تعاون شيعة مصر مع المنظمة للدفاع عن حقوقهم كأقليات شيعية في العالم، وطلب بدوره كل التفاصيل عن شيعة مصر وبياناتهم الشخصية وما يثبت الاضطهاد المعرضين له في مصر على يد الإسلاميين أو السلطة، لتبنيها ورفعها للكونجرس للضغط على مصر، كما أبلغ (أكوانت) القيادي المصري بأنه متواصل مع شيعة دول الخليج بقوة، وأنه سيساعده فى التواصل مع القنوات الدولية الشيعية».

ورغم أن المصادر الشيعية في مصر تحدثت للموقع أن القيادي المصري قرر فجأة عدم التعاون مع المنظمة «لشكوكه في مصادر تمويلها» إذ أخبروه أن التمويل يتم بشكل ذاتي واعتقاده بوقوف أجهزة استخبارات عالمية وراءها- فإن ذلك لا يعني أن المنظمة لم تنجح في تجنيد غيره من القيادات الشيعية داخل مصر، مثلما فعلت بالتأكيد في كافة الدول العربية والإسلامية التي تتطرق إليها تقاريرها.

نموذج من التقارير

وتحمل تقارير المنظمة الدورية معلومات مفصلة عن تعرض الشيعة – دون غيرهم- في مناطق مختلفة لانتهاكات حقوقية، لكن ذلك قد لا يبدو منطقيا في كثير من الأحيان، فلا يعقل أن تذكر المنظمة مثلا أن ٣ قتلى شيعة سقطوا في العراق، وتصور هذا انتهاكا فادحا، في حين أن هؤلاء القتلى كانوا ضمن ميلشيا شيعية نفذت هجوما على حي سني، أفضى إلى مقتل ٥٠ سنيا على سبيل المثال.

كذلك تتعامل المنظمة في أجزاء من تقاريرها بشكل افتراضي، فعلى سبيل المثال تتعامل مع إطلاق النار على قيادي شيعي في باكستان مثلا على أنه انتهاك لحقوق الشيعة دون التأكد من مصدر النيران التي ربما تكون أطلقت من سلاح تنظيم شيعي منافس، أو أن يكون الحادث جنائيا لم تنفذه جماعة سنية مسلحة، كما تحاول «شيعة رايتس ووتش» أن تصور دون دلائل أو براهين.

وجاء التقرير الأخير للمنظمة عن شهر فبراير/ شباط ٢٠١٤ في أكثر من تسع صفحات واستعرض ما سماها «أبرز العمليات الإرهابية من هجمات مسلحة، وتفجيرات، إلى جانب أعمال قمع نظامية وتنكيل في عدد من البلدان».

ورغم فقدان تلك التقارير للكثير من المصداقية للأسباب التي ذكرناها، وكذلك لعدم استيفاء المعلومات من مصادر مستقلة يتسم عملها بالحيادية والموضوعية، فإن المنظمة تحرص في معظم تقاريرها على كتابة الديباجة التالية: «ولفت تقرير المنظمة إلى عدم تمكن فرق المنظمة إلا من رصد بعض الانتهاكات المعلنة، بالتعاون مع بعض الأفراد الناشطين في مجال حقوق الإنسان وبعض المنظمات المدنية، مؤكدة على أن الكثير من الدلالات الميدانية تشير إلى وقوع انتهاكات تعذر تأكيدها بالقرائن والشهود».

وتحاول «شيعة رايتس ووتش» من خلال هذه الديباجة

إيهام المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية بأن ما تنقله من انتهاكات بحق الشيعة لا يمثل سوى غيض من فيض إزاء ما يتعرض له الشيعة في تلك البلدان، وهي بذلك تسعى إلى دفع الدول الكبرى لا سيما أمريكا مقر المنظمة إلى ممارسة ضغوط على تلك الدول لمنح الشيعة مزيدا من الحقوق المزعومة، وترسيخ ما يسمى بمظلومية الشيعة في أذهان العالم.

وشمل التقرير الأخير «انتهاكات» لحقوق الشيعة في كل من باكستان والبحرين ولبنان ومصر وسوريا والسعودية وعُمان والعراق وقطر.

واستعرض ما قال إنه «العديد من العمليات الإرهابية التي نفذتها الجماعات التكفيرية بحق أفراد من المسلمين الشيعة، إلى جانب عمليات القمع والتنكيل الممارسة ضدهم من قبل بعض الأنظمة والحكومات الاستبدادية».

كذلك يَعتبر التقرير أي نشاطات لمواجهة التغلغل الشيعي في البلاد انتهاكا فظا لحقوق الشيعة الدينية، وهو ما أكده لدى الحديث عن قيام ائتلاف «الدفاع عن الصحب وآل البيت» بالتعاون مع الأزهر في طباعة كتب مجانية لمواجهة تغلغل الشيعة في مصر.

اصطياد الفرص

ولا يقتصر الدور المعلن للمنظمة على إعداد التقارير الدورية فحسب، وإنما تستغل مختلف الفرص لوصم الأنظمة السنية بممارسة التضييق وربما الإرهاب ضد الأقليات الشيعة.

فمثلا انتهزت فرصة إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن نيته زيارة ماليزيا في أبريل المقبل بهدف تعزيز العلاقات الدبلوماسية ومناقشة بعض القضايا الدولية الاخرى، وطالبته في بيان لها بتناول «قضية الاضطهاد المستمر الذي يتعرض له المسلمون الشيعة خلال زيارته، والبحث مع المسؤولين الماليزيين في أسباب تلك الانتهاكات الطائفية والدفع باتجاه وقفها كونها تعد سياسة استبدادية عنصرية لا تراعي أبسط مقومات حقوق الإنسان في المجتمع الدولي».

الأنظمة الإسلامية

وتحظى الأنظمة الإسلامية المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين بهجوم عنيف من قبل «شيعة رايتس ووتش» حتى وإن لم تعرف بقمعها الممنهج للشيعة داخل بلدانها، مما يدلك على حجم الأطماع والإنتهازية التي تحكم السياسات الشيعية، وكيف أن الإخوان ينخدعون بشعارات الوحدة فيما الشيعة يعملون للتمدد والإختراق في المجتمعات السنية عبرهم!

وهو ما حدث مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي رجل الإخوان المسلمين، حيث وصفته المنظمة في أحد تقاريرها بـ «المجرم» عندما نقلت عن أحد مستشاريه قوله بأن «الشيعة يمثلون خطرا على المسلمين أكثر من اليهود».

كذلك وصفت المنظمة في بيان لها صدر مؤخرا رئيسَ الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالشخصية العنصرية المقيتة، وذلك بعد حديث أردوغان عن التقية لدى الشيعة، عندما هاجم في أحد اللقاءات التلفزيونية، جماعة منافسه عبد الله كولن وقال: «لقد سبقوا الشيعة، حتى إن الشيعة لا يساوون شيئًا أمامهم».

ولا تتورع المنظمة عن خلط الأوراق للتعبير عن كرهها الدفين للنظم الإسلامية السنية، حيث اتهمت أردوغان بأنه «كان ولا يزال مسؤولا عن سفك الدماء والتناحر ودعم المجموعات الإرهابية التي تعيث فسادا وخرابا في الكثير من البلدان كما هو الحال في العراق وسوريا ومصر». وذلك في إشارة إلى دعمه للمعارضة السورية المسلحة التي تقاوم آلة القتل الأسدية وتأييده لجماعة الإخوان المسلمين التي أطيح بها من الحكم في مصر.

الوجه الآخر
٥- حسن الصفار

هيثم الكسواني(*) – خاص بـ «الراصد»

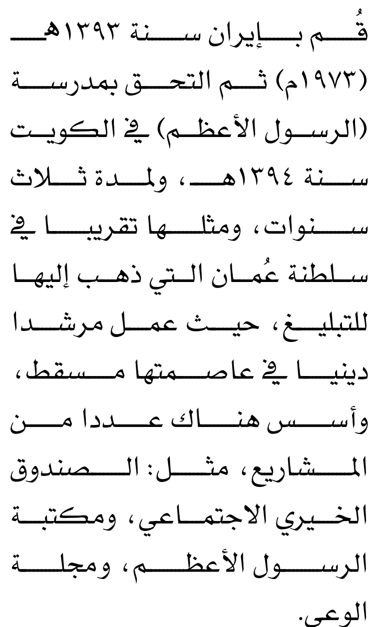
[سلسلة تتناول شخصيات شيعية معاصرة لتبيان حقيقتها على أهل السنة، فتكشف عن المجهول من معتقدها وفكرها، ونظرتها إلى السنة وأهلها]

يُعتبر الشيخ حسن الصفار من أبرز القيادات الشيعية في السعودية، والمرشد الديني والسياسي الأعلى للشيعة هناك، وفي نفس الوقت يحظى بالقبول من قبل فئات من أهل السنة، تراه شخصية معتدلة، تغلّب المصلحة الوطنية على الطائفية، وتسعى إلى الوحدة الوطنية والتقريب بين السنة والشيعة، وأصبحت هذه الفئات تفتح له مؤسساتها ومنابرها الإعلامية والثقافية، للكتابة وإلقاء المحاضرات والمشاركة في المؤتمرات، ما يستدعي الاقتراب أكثر من شخصية الصفار، ودراسة نشاطه السياسي، والتحولات التي طرأت عليه، وأفكاره، ونظرته إلى التراث الشيعي، وإلى أهل السنة والصحابة، وموقفه من إيران.

أولا: حياته ونشأته

وُلد الشيخ حسن بن موسى الصفار في القطيف، في شرق السعودية، سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)، وفيها درس المرحلة الابتدائية، لكنه (وكان لا يزال صغيرا) سرعان ما توجه إلى النجف في العراق، للدراسة في حوزتها، وكان ذلك في سنة ١٣٩١هـ (١٩٧١م).





وبعد سنتين قضاهما في النجف، انتقل إلى حوزة قُم بإيران سنة ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) ثم التحق بمدرسة (الرسول الأعظم) في الكويت سنة ١٣٩٤هـ، ولمدة ثلاث سنوات، ومثلها تقريبا في سلطنة عُمان التي ذهب إليها للتبليغ، حيث عمل مرشدا دينيا في عاصمتها مسقط، وأسس هناك عددا من المشاريع، مثل: الصندوق الخيري الاجتماعي، ومكتبة الرسول الأعظم، ومجلة الوعي.

وفي سنة ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) عاد الصفار إلى القطيف ليصبح إماماً لمسجد الفتح، ويُمارس نشاطه الديني، ومع قيام الثورة الخمينية في سنة ١٩٧٩م، والتي رأى فيها الشيعةُ نموذجاً وأملاً، قام الصفار بالإشادة بالثورة في مجالس عاشوراء

(*) كاتب أردني.

بشكل تحريضي على الحكومة السعودية، ما أدى إلى صدامات مع الشرطة، فغادر إلى إيران هربا من الاعتقال.

وفي إيران واصل الصفار دراساته الدينية (إضافة إلى ممارسة أدوار أخرى سيأتي الحديث عنها) في العاصمة الإيرانية طهران من سنة ١٤٠٠ إلى سنة ١٤٠٨هـ (١٩٨٠- ١٩٨٨م).

مارس الصفار الخطابة وعمره ١١ سنة، بتشجيع من والده، ويُعرف عنه إسهابه في التأليف والكتابة، فقد صدر له - حتى الآن- أكثر من مائة كتاب، منها: كيف نقرأ الآخر؟، السلفيون والشيعة نحو علاقة أفضل، التنوع والتعايش، التعددية والحرية في الإسلام، المذهب والوطن، صلاة الجماعة: بحث فقهي اجتماعي، أحاديث في الدين والثقافة والاجتماع، علماء الدين: قراءة في الأدوار والمهام، وغير ذلك[1].

ثانيا: نشاطه السياسي

تزعّم الصفار المعارضةَ الشيعية السعودية، التي برزت بعد نجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني، حيث تبنّت إيران مبدأ (تصدير الثورة) إلى خارج حدودها، وكانت السعودية واحدة من البلدان التي سعت إيران إلى تصدير ثورتها إليها مستغلة الأقلية الشيعية التي تتركز في شرق المملكة.

تعود حكاية الصفار مع العمل السياسي إلى انتمائه إلى التيار الشيرازي، وهو تيار شيعي كبير، يتسم بالتطرف والغلو، وينشط في العراق وإيران وبلدان الخليج العربي، أسسه المرجع الشيعي محمد الشيرازي (١٩٢٨ – ٢٠٠١م). والشيرازي كان من مؤسسي فكرة حزب الدعوة العراقي، لكنه رفض اسم (حزب) لأنه اسم غربي، وكان يؤمن بولاية الفقيه قبل الخميني، وقام طلابه بزعامة ابن أخته محمد تقي المدرسي وأخيه هادي المدرسي بإنشاء تنظيم سياسي في العراق عام ١٩٦٨م، باسم (حركة الطلائع الرساليين)[2].

وقد دخل هذا التيار إلى السعودية من خلال بعض الطلبة السعوديين الذين درسوا في حسينية الرسول الأعظم بالكويت، التي أسسها الشيرازي، مثل: توفيق السيف، وحسن الصفار، وأصبح لهؤلاء الطلبة نشاط ملموس في القطيف، وبعد نجاح الثورة في إيران، تحمس الشيرازيون لها كثيرا، خاصة أن الشيرازي كان على علاقة قوية بالخميني، وكان يظن نفسه شريكا له في الثورة، ولذلك ذهبت قيادة الرساليين إلى طهران وأصبح لها معسكر خاص بها تستقبل فيه الشباب الخليجي التابع لها[3].

وقد مرّ بنا قبل قليل، أن الصفار ذهب إلى إيران، في المرة الثانية، بعد اصطدامه بالسلطات السعودية، وهناك طلبت منه الحركة تأسيس (منظمة الثورة الإسلامية بالجزيرة العربية) وقد ترأسها، إضافة إلى شخصين آخرين من السعودية هما: توفيق السيف وحمزة الحسن.

بقي الصفار والمنظمة يقودان المعارضة ضد المملكة حتى عام ١٩٨٦م، حيث تم عزل نائب المرشد الإيراني حسين علي منتظري، الداعم لهما، وصعود خامنئي/ رفسنجاني، اللذين قلصا نشاط الحركة، ثم جاء تورط الحركة بفضح صفقة (إيران غيت) ليسرع من إجبارها على الرحيل من طهران.

بعد الهجرة القسرية عن إيران حدثت مراجعات في التيار الشيرازي السعودي، فانفصل عن حركة الطلائع الرساليين، وتحول من العمل الثوري إلى العمل السياسي في لندن، وتغير اسمها إلى (الحركة الإصلاحية) واسم (مجلة الثورة الإسلامية) الناطقة باسم المنظمة إلى (مجلة الجزيرة العربية).

---

(١) معظم المعلومات السابقة عن حياته مستقاة من الموقع الرسمي للصفار على شبكة الإنترنت.

(٢) بدر الإبراهيم ومحمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣م، وانظر عرضا للكتاب على موقع الراصد نت، بقلم أسامة شحادة، زاوية كتاب الشهر، العدد ١٢٩.

(٣) المصدر السابق

وفي أعقاب احتلال العراق للكويت في سنة ١٩٩٠م، واندلاع حرب الخليج الثانية، برزت معارضة سنية ضد الاستعانة بالقوات الدولية ما أدى إلى توجه الحكومة السعودية نحو إقامة حوار مع شيعتها، نتج عنه إصدار عفو ملكي في سنة ١٩٩٣، والسماح للقيادات المعارضة بالعودة إلى الوطن، ومنهم الصفار، الذي عاد إلى السعودية في سنة ١٤١٥هـ (١٩٩٥).

وعندها تبنى الصفار نهجا مغايرا لخطّه الأول، إذ تخلى عن المطالبة بإسقاط النظام السعودي عسكريا، وصار يدعو إلى تحسين أوضاع الشيعة فيها، والمساواة بين المواطنين، وجرّ عليه هذا التغير سخط مجموعات متشددة من الشيعة اعتبرته مميعا لقضايا الشيعة ومتزلفا إلى السلطة.

وبعد وفاة المرجع الشيرازي في سنة ٢٠٠١م، طرح محمد تقي المدرسي وصادق الشيرازي نفسيهما مرجعين، لكن الصفار أعلن تقليده للمرجع الأعلى للشيعة في العراق، علي السيستاني، وبذلك قطع علاقته الدينية بالشيرازيين، كما سبق أن قطع علاقته السياسية بهم بالانسحاب من حركة الرساليين[1].

ثالثا: الصورة الدارجة عن الصفار

تتلخص الصورة الدارجة حاليا عن الصفار بـ:

- الاعتدال في الطرح والممارسة.
- تغليب المصلحة الوطنية على الطائفية.
- السعي إلى الوحدة الوطنية والتقريب بين السنة والشيعة.

رابعا: وجهه الآخر

عند التمحيص في كتابات الصفار ومواقفه يتبين أن الصورة الدارجة عنه حاليا ليست دقيقة، كما يظهر عند دراسة الجوانب التالية:

١- نظرته للتراث الشيعي

عند التدقيق في أفكار الصفار وموقفه من العقائد والأفكار الشيعية، يتبين أنه لا يسعى لتنقية التشيع مما فيه من انحراف وغلو، كي يكون التقريب الذي يدعو إليه بين السنة والشيعة ممكنا، بل إنه كثيرا ما يدافع عن هذه العقائد وعن أصحابها، ويدعو لعدم المساس بها، ومِن ذلك قوله: «ليس شرطاً لحسن العلاقة بين السنة والشيعة أن يتنازل أي طرف عن رأيه وقناعته. فالشيعة لهم رؤية عن موضوع الخلافة والإمامة وأنها تكون بالنص من الرسول ﷺ، ولديهم أدلتهم التي يرونها ملزمة لهم بالإيمان بذلك، ولا يجدون أنه يمكنهم التنازل عمّا ثبت لديهم بالأدلة العقلية والشرعية»[2].

ويقول في موضع آخر: «نحن لنا قناعاتنا حول الإمامة والخلافة والخلفاء، وليس من حق أي جهة أن تحاكم الأخرى على قناعاتها ومعتقداتها، ما يحق فقط هو عدم الإساءة. يحق للسنة ألاّ يقبلوا من الشيعة الإساءة إلى رموزهم، أما رؤية الشيعة الداخلية وقناعاتهم فليس من حق أحد أن يحاسبهم عليها»[3].

وفيما يتعلق بعلماء الشيعة وكتبهم الذين يصدر عنهم مختلف صنوف المنكرات والشركيات، والحث على بغض أهل السنة، لا يصدر من الصفار شيء ذو بال في إدانتهم، أو بيان منكرهم، بل إيجاد الأعذار، والتقليل من محتويات كتبهم، بل الزعم أن بعضها (مزور) ومفترى على هؤلاء العلماء.

فمثلا، عندما سئل الصفار عن عالم الشيعة الكبير (نعمة الله الجزائري) الذي قال: «نحن لا نجتمع مع أهل السنة على إله واحد، ولا على نبي واحد، ولا على إمام واحد، لأن الإله الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس إلهنا، ولا ذلك النبي نبيّنا، ولا ذلك الإمام إمامنا» أجاب: «.. فنعمة الله الجزائري

---

(١) المصدر السابق.

(٢) حسن الصفار، السلفيون والشيعة نحو علاقة أفضل، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ومؤسسة أطياف، القطيف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص ٥١.

(٣) حسن الصفار، كيف نقرأ الآخر؟، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص ٧٢.

لم يكن مرجعا للشيعة في أي عصر من العصور، وإنما هو مجرد عالم من علمائهم كتاباته فيها الصحيح والخطأ، فيها ما يُقبل وفيها ما يُرفض، وهذا الكلام مرفوض عند أغلب العلماء عملا هم يرفضونه، لكن لا يعني ذلك أن نرفض كل شيء من السيد نعمة الله الجزائري، وهو عالِم فيه الخطأ وفيه الصواب يؤخذ منه ويُرد عليه»[1].

وكذلك بالنسبة لكتاب (كشف الأسرار) للخميني الذي يتهم فيه الصحابة بتحريف القرآن الكريم، ويتطاول فيه على رب العالمين، وغير ذلك، حيث يقول الصفار عن هذا الكتاب ومؤلفه: «أما كتاب (كشف الأسرار) للإمام الخميني أنا ما قرأته. ولذلك الإمام الخميني رفض طباعته والجمهورية الإسلامية لا تنشره، ولا تعترف به ولا تقبل بوجود هذا الكتاب أصلا، ثم إن هناك منظمة رسمية لآثار الإمام الخميني وكتبه، تعتبر أن هذا الكتاب مزور ومشوّه، وهو في الأصل كتاب باللغة الفارسية كتبه الإمام الخميني في بداية شبابه، والذي ترجمه إلى اللغة العربية زوّره وشوّهه، وقد كشف كاتب مصري يدعى الدكتور إبراهيم دسوقي هذا التزوير[2].

ولا يختلف موقف الصفار هذا إزاء الكتب الأربعة التي يعتبرها الشيعة أمهات كتبهم في الحديث (الكافي، مَن لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام والاستبصار) وفيها من الضلال الشيء الكثير، إذ يكتفي بالقول إن فيها ما يُقبل سنده، وفيها ما يُرد، مؤكدا أن الشيعة لا يتبرؤون منها، ولن يتبرؤوا منها، إنما التبرؤ من الشيء الخطأ الذي فيها[3].

وإضافة إلى رفضه القيام بجهد لتصحيح الانحراف في الفكر الشيعي، يقوم الصفار أحيانا بإنكار وجود مثل هذا الانحراف والغلو، كتبرئة الشيعة من القول بتحريف القرآن، والقول بأنه يعتمد على روايات غير مقبولة وغير صحيحة، وإن (مصحف فاطمة) عند الشيعة ليس قرآنا، وإنما هو تفسير لآيات القرآن، كانت تسمعه من أبيها ﷺ[4].

٢- الموقف من إيران

لا يرى الصفار –بداية- أي غرابة في أن يكون الشيعة موالين لإيران، فعندما سئل عن انتماء الشيعة العابر للحدود، وميلهم لإيران، أجاب: «في البداية، ليس الشيعة هم الذين يُسألون: لماذا لديهم تدفق عاطفي نحو إيران؟ وإنما الإخوة المعترضون يُسألون: لماذا هم لا تتدفق عواطفهم نحو إيران؟ إيران شعب مسلم كان يعيش تحت ظل نظام غربي (نظام الشاه) يتعاطى مع إسرائيل ويتعاون مع إسرائيل. جاءت ثورة إسلامية بقيادة علماء الدين، وصنعت جمهورية إسلامية، وتبنّت القضية الفلسطينية ... السؤال من أساسه خطأ، والسؤال الصحيح: لماذا لا يتفاعل هؤلاء المعترضون مع دولة مسلمة كإيران؟ إيران شعب مسلم ويريد تطبيق الإسلام»[5].

ويعتبر الصفار أن عدم (تدفق العواطف) نحو إيران هو الذي يدل على الطائفية، إذ يقول: «فلا يُلام الشيعة على عواطفهم نحو إيران، وإنما يُلام الذين لا يبدون تعاطفا مع إيران. هم يجب أن يُسألوا: هل هذا من منطلق طائفي؟ إذن هم طائفيون لأنهم لم يتعاطفوا مع إيران، أما الشيعة عندما تعاطفوا مع إيران فهم منسجمون مع وجدانهم ومع عواطفهم الدينية والإنسانية»[6].

ويرى الصفار - في معرض دفاعه عن إيران- أنها تراجعت عن فكرة تصدير الثورة، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأغرب، عندما يعتبر أن تصدير الثورة لم يكن سياسة عامة، إنما «مجرد تصريحات خاطئة تراجعت عنها إيران»[7].

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٧ – ٧٨.
(٢) المصدر السابق، ص ٧٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٧٩.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٧.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٧.
(٦) المصدر السابق، ص ٥٧.
(٧) المصدر السابق، ص ٥٧.

وفي معرض دفاعه عن إيران أيضا، يقلّل الصفار من شأن الأخطاء التي وقعت فيها إيران بعد نجاح ثورتها معتبرا أنها ناتجة عن قلة الخبرة السياسية. وفي المقابل يرى أن أهل السنة شاركوا الأمريكان والصهاينة في مؤامرتهم على إيران «هناك أخطاء حصلت عند الإيرانيين نحن لا ننزه الإيرانيين عند الأخطاء، وهم يعترفون بأنهم حينما جاءوا إلى الحكم لم تكن لديهم خبرة سياسية، لم توجد لديهم كذلك تجربة سابقة، هناك أخطاء. لكن المشكلة في الأساس تكمن في الدور الأمريكي والصهيوني من أجل محاصرة هذه الثورة ومن أجل العبث بخيرات هذه المنطقة ومع الأسف أن بعض السنة - ولا أقول الكل- مرّت عليهم هذه المؤامرة»[1].

٣- **الموقف من الصحابة**

دأب الصفار على إنكار قيام الشيعة بسب الصحابة رضي الله عنهم، رغم ما تطفح به كتبهم وأشرطتهم وفضائياتهم ومواقعهم الإلكترونية، قديما وحديثا، من سب ولعن وانتقاص وتكفير، الأمر الذي لا يحتاج إلى كثير عناء لإثباته، فتكفير الشيعة للصحابة وأمهات المؤمنين والتقرب إلى الله بلعنهم أمر معروف ومشتهر، لكن الصفار – أولاً - ينكر وجود سب بين الشيعة للصحابة حاليا، ويعتبر- ثانيا- أن السبّ إن وُجد، فهو في الكتب القديمة فقط، كما في قوله: «الشيعة عملياً لا يمارسون سبّ الصحابة ولا تكفيرهم، أما بشأن ما ذكرت فهذه الكتب المنشورة كلها كتب قديمة. انظر إلى الممارسة العملية وإلى واقع الشيعة الآن، ليس واقعهم سريّا، انظر إلى شيعة البحرين ولبنان. بل انظر إلى شيعة العراق وهم يعيشون انفلاتا سياسيا وأمنيا، هل سمعتم منهم سبا للصحابة؟»[2].

٤- **الشيعة وأوطانهم**

كثيرا ما يقدم الصفار صورة مغلوطة عن علاقة الشيعة بأوطانهم، إذ يصور الشيعة بصورة المخلصين لأوطانهم، المستقلّين في تفكيرهم، والذين لا يتبعون جهات خارجية، وهو ما يفنده الواقع المعاصر، حيث ظل الشيعة شوكة في حلق بلدانهم، وكثيرا ما كانوا يأتمرون بأمر إيران لإحداث القلاقل في بلدانهم، والصفار في هذا الصدد يقول: «نحن ليس لدينا مشكلة مع أوطاننا أبدا. وانظر حولك هاهم الشيعة يعيشون في المملكة ولبنان والبحرين والكويت ومختلف المناطق ولم يحصل أن جاءهم أمر من الخارج يزعزع وضعهم السياسي في البلد»[3].

والصفار – وإن كان ينتقد أحيانا حمل السلاح ضد الدولة وأعمال العنف – إلا أنه عادة ما يحمّل السلطات وحدها مسؤولية أعمال العنف التي تحدث في السعودية أو في البحرين، أو في غيرها، مبتعدا عن تحميل الشيعة المسؤولية، وغاضّا الطرف عن اعتداءاتهم وممارساتهم، بل إنه كثيرا ما يحمل السنة مسؤولية التوتر الذي يغلّف علاقات السنة بالشيعة في بعض البلدان، ففي منطقته القطيف، يعتبر الصفار أن العلاقة ساءت بين الشيعة والسنة هناك «حينما انتشرت بعض الآراء المتشددة التعبوية ضد الشيعة ونسبت إليهم مختلف الاتهامات، وبدأت تدعو إلى مفارقة أهل البدع وإلى هجر المبتدعين والابتعاد عن الشيعة..»[4].

الخلاصة: الصفار لعله يتقن التقية أكثر من غيره، وتحول من ثائر يريد قلب الأوضاع، لدبلوماسي يعمل على تخدير الخصم وخداعه، بتبرير الجرائم والخطايا والتهوين من غلوهم وانحرافهم.

(١) المصدر السابق، ص ٥٨.
(٢) المصدر السابق، ص ٧١.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٦.
(٤) المصدر السابق، ٧٣.

لوبي آية الله في شارع كيبه في واشنطن

جوردان سكاتشيل(*) – موقع (American thinker.com)

٢٠١٤/٣/٥ ترجمة خاصة بموقع الراصد

هل أدرج المجلس الوطني الأمريكي الإيراني، بما في ذلك مؤسسه تريتا بارسي، في قضية فرض العقوبات على إيران بحجج واهية؟ هل قام بارسي ومن معه في ذلك المجلس والذين على ما يبدو أنهم حاولوا مناشدة المشاعر النبيلة والمثل في حزب اليسار، هل قاموا بخداع هذا الحزب والإضعاف من روحه وعزيمته؟

إنها نقاط ذات أدلة جوهرية تضاف إلى أجندة المجلس الوطني الأمريكي الإيراني والتي هي بعيدة كل البعد عن مصالح المجتمع الإيراني الأمريكي ككل، وتكاد لا تظهر أية علاقة بينها وبين أجندة المرشد الأعلى للنظام الثيوقراطي.

لقد كتب بارسي ومن معه من المجلس الوطني الأمريكي الإيراني مقالات في عدة صحف سائدة لحزب اليسار بما في ذلك صحيفة نيويورك تايمز، وهافينجتون بوست وغيرها. وألقى بارسي مؤخرا محاضرة في مقر الاستخبارات المركزية الأمريكية وقابل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون ومارس ضغوطا عليها. ويدّعي بارسي ومن معه أنهم الصوت الرسمي لمليون إيراني أمريكي في أمريكا بما يخص دعم وتطوير مصالح المجتمع الإيراني الأمريكي.

إذا كانت تكمن مهمة المجلس الوطني الأمريكي الإيراني الفعلية في خدمة وجلب أكبر قدر ممكن من المصالح للمجتمع الإيراني الأمريكي، فقد فشلت خصوصا في تحقيق أهدافها، ففي استطلاع أجري تبين أن ٩٩ ٪ من الأمريكيين الإيرانيين ممن دعموا المسار المؤيد للديمقراطية في إيران قد صرحوا بأن المجلس الوطني الأمريكي الإيراني لا يمثل أو يدعم مصالحهم بأي صورة كانت. وعلاوة على ذلك فإن من المذهل أن ٩٩ ٪ من المستجيبين للاستطلاع أيضا أبدوا اعتقادهم بأن المجلس الوطني الأمريكي الإيراني عبارة عن جماعة ضغط (لوبي) لصالح جمهورية آية الله الإسلامية.

كما قال محسن مخملباف - وهو أحد مؤسسي وقادة الحركة الخضراء في إيران - عن بارسي: «أشعر بأن الضغوطات التي يمارسها تمت بسرية، وتزايدت فيما يخص مصلحة الجمهورية الإسلامية». وقال أمير فخر فار- وهو سجين إيراني منشق وحائز على جائزة آني تايلور للصحافة- عن المجلس الوطني الأمريكي الإيراني: «لا نستطيع إيجاد أي فرق بين تصريحات

(*) رابط المقال الأصلي
http://www.americanthinker.com/2014/03/the_ayatollahs_lobby_on_k_street.html

ذلك المجلس من جهة، وتصريحات النظام الإيراني من جهة أخرى، إنها تتبع مسار ذلك النظام رسميا أو غير رسميا».

تأسس المجلس الوطني الأمريكي الإيراني ليؤتي ثماره عام ١٩٩٩ عندما كان بارسي يحضر مؤتمرا صحفيا في قبرص برعاية النظام الإيراني، فخلال المؤتمر قام بارسي بوضع خطته لإدخال مجموعة الضغط الموالية للنظام لمواجهة المشاعر والنفوذ التي يزرعها مؤيدو إسرائيل في أمريكا والجماعات المناهضة للنظام.

هناك وثائق داخلية تم كشف النقاب عنها كنتائج لدعوى التشهير الفاشلة للمجلس الوطني الأمريكي الإيراني ضد التحقيق الصحفي، وتكشف هذه الوثائق العلاقة الوثيقة بين بارسي ووزير الخارجية الإيراني جواد ظريف منذ عدة سنوات. تم مؤخرا تصوير ظريف وهو يضع إكليلا من الزهور تكريما للقائد السابق لحزب الله عماد مغنية الذي كان مسؤولا عن مقتل عدد كبير من الأمريكيين، كما أنه العقل المدبر لعملية تفجير ثكنات جنود المارينز في بيروت عام ١٩٨٣.

وذكرت وسائل الإعلام في طهران أن سياماك نامازي- الصديق الحميم لتريتا بارسي- التقى مرارا مع محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوري الإيراني، وكان رضائي على رأس منصبه في الحرس الثوري في عام ١٩٩٤ عندما لقي ٨٥ شخصا حتفهم في هجوم إرهابي تبنته إيران على مركز الجالية اليهودية في بيونس آيرس، الأرجنتين.

كان بارسي يشغل منصب مساعد لعضو الكونجرس الجمهوري والسجين السابق (بوب ناي) الذي أدين بتلقي رشاوى من جماعات الضغط الخارجية. وفي الوقت الذي كان فيه اسم بارسي مدرجا في جدول رواتب أعضاء الكونجرس، كان بوب ناي منخرطا في عملية تخفيف العقوبات على إيران. إن السجلات الفدرالية التي تم استدعاؤها من أجل مقاضاة ناي تقدم وثائق تشير إلى أن ناي قد ضغط شخصيا على وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول من أجل تخفيف العقوبات عن إيران، حيث يتمكن عملاء الكونجرس في الخارج من بيع قطع غيار الطائرات أمريكية الصنع للحكومة الإيرانية.

في وقت مبكر من عام ٢٠٠٧، بدأ الصحفي الإيراني المنشق والمقيم في ولاية أريزونا حسن ضياء الإسلام بإثارة قضية أن المجلس الوطني الأمريكي الإيراني يعد مجلس ضغط لصالح إيران. وعندما أصبح المجلس الوطني الأمريكي الإيراني مدركا للأدلة المتزايدة المرتبطة بالاستبداد الإيراني، فقد أقام دعوى قضائية ضد ضياء الإسلام بتهمة التشهير.

ولم تسقط تلك الدعوى فحسب، بل اضطر المجلس الوطني الأمريكي الإيراني لدفع نفقات قانونية لضياء الإسلام. بعد ذلك، وفي محاولة يائسة لإسكات المعارضة المتنامية، اتهم مدير قسم الأبحاث في المجلس الوطني الأمريكي الإيراني- رضا مرعشي- ضياء الإسلام وأنصاره زورا بأنهم أبواق لحركة مجاهدي خلق الإيرانية (مجموعة المعارضة الشيوعية الإسلامية)، كما يعتبر المجلس حتى هذه اللحظة أي شخص يوجه اتهامات له أنه إما أن يكون من نشطاء المحافظين الجدد أو من أنصار مجاهدي خلق.

يزعم بارسي وأمثاله أن الحكومة الإيرانية ليست ثيوقراطية مستبدة وأنه لا يحكمها شخص واحد وهو آية الله خامنئي، لكنها ممثلة معتدلة للجيوسياسية. وبعد انتخاب حسن روحاني أشاد بارسي بنهج روحاني الأكثر اعتدالا وانفتاحا، في حين تجاهل حقيقة أن الملالي سمحوا فقط لثمانية مرشحين فقط من أصل ٦٨٠ مرشحا لخوض انتخابات الرئاسة الأخيرة. ولم يتم الحد من

انتهاكـات حقـوق الانسـان في إيـران تحـت حكـم روحـاني، بـل وصلت إلى مستويات قياسـية، فقـد تم إعـدام أكثـر مـن ٣٠٠ شـخص منـذ تـولي روحـاني السلطة في أغـسطس، حيـث أديـن الكـثير مـن المحكومين بالإعدام بتهمة محاربة الله.

لقـد أبـدى المجلـس الـوطني الأمريكـي الإيراني قلقا واستياء من خلال رفضه لسياسات صانع القرار الإيراني آية الله خامنئي ومـن خـلال إدانته لتلـك السياسات الوحـشية التـي يرتكبهـا خامنئي الـذي تـولى منـصب المرشـد الأعلـى منذ عـام ١٩٨٩، وفي نفـس الوقـت، فـإن ذلـك المجلـس يـثني على الرئيس روحاني ثناء كبيرا.

إن حقيقـة أن روحـاني لا يتمتـع بقـوة ونفـوذ حقيقـيين وأنـه يعـادل مـسؤولا إعلاميـا كـثير الـسفر هي حقيقة يبدو أنه تم تجاهلها.

وعنـدما يـرفض المجلـس الـوطني الأمريكـي الإيراني إدانة من يقف خلف الكواليس ويمثـل واحـدا مـن أكـبر رعـاة الإرهـاب في العـالم، فـإن هـذا الأمـر يزيـد مـن الـشكوك حـول حقيقـة الأجنـدة الـتي يحملها وتبعاتها.

الحركة النسوية في مصر ولعبة عض الأصابع (١)

فاطمة عبد الرؤوف(*) – خاص بالراصد

لعلهـا الحركـة الأكثـر جـدلا والأشـد تـأثيرا على مستوى العالم العربي، فعلـى أرضـها البـدايات الفكريـة الأولى للحركـة النـسوية، وعلـى أرضـها أيـضا بـدأت الحركـة الفعليـة للحركـة النـسوية، وعلـى صـفحات جرائـدها دار الجـدل والحـوار بـين أنـصار التغريـب ودعـاة الأصـالة ومـن ثـم فقـد حظيـت بالقـدر الأكـبر مـن الدراسـات والأبحـاث، تلـك هـي الحركة النسوية في مصر.

(*) كاتبة مصرية.

الحركـة النـسوية في مـصر علـى الـرغم مـن جـذورها التاريخيـة وتعـدد روافـدها لم تـستطع تحقيق النجاح الـذي كانـت تأملـه وتطمـح إليـه فقـد اصـطدمت في البدايـة بمقاومـة شـديدة مـن التيـار المحـافظ عامـة سـواء علـى أسـس إسـلامية أو حفاظـا علـى العـادات والتقاليـد؛ حيـث نـستطيع أن نفـرق بـين نـوعين مـن المقاومـة للفكـر النـسوي في مـصر ففريـق الحفـاظ علـى العـادات والتقاليـد خاصـة في الريـف والـصعيد كـان يمثـل رقمـا قويـا في الـصراع، ولكـن وعلـى الـرغم مـن ذلـك نجـح التيـار النـسوي في إجبـارة على التراجع خطوات واسعة للخلف.

أمـا الإسـلاميون فكـانوا ــ ولازالـوا ــ العقبـة الحقيقية في انتشار الفكر النسوي.

والحقيقـة أن الإسـلاميين طـوروا منهجيـتهم كـثيرا فبعـد أن كـانوا يـدافعون عـن الـشريعة الـتي نالـت الكـثير مـن الهجـوم النـسوي باعتبارهـا آراء فقهـاء تقليـديين - غالبـا لا تجـرؤ النـسويات علـى التـصريح بمهاجمـة الـشريعة - كـالهجوم المعتـاد علـى أحكـام الميراث وعلـى الطـلاق والحـضانة وتعـدد الزوجـات كمـا طـال الهجـوم الركـائز الأساسـية للأسـرة المـسلمة كالقوامـة ووجـوب طاعـة الزوجـة لزوجها.

كـان الإسـلاميون لفـترة ليـست بالقليلـة يحـاولون غلـق أبـواب الفتنـة بالـدفاع والتوضـيح، ولكـن في مرحلـة لاحقـة أصـبح الهجـوم علـى الفكـر النـسوي مـن أهـم المـشروعات الفكريـة لـدى الإسـلاميين بـدءا مـن الجـذور الـتي تـرتبط بالماركـسية والتغريـب والتبعيـة ولـيس بالتحـديث مـرورا بالعلاقـة الوثيقـة الـتي ربطـت بـين الرمـوز النـسوية والاسـتعمار وحتـى فـضح كامـل المخطـط النـسوي والكـشف عـن أبعاده الدولية.

وإذا تحرينـا الدقـة فإننـا نـستطيع أن نلمـس موجـات - إن جـاز التعـبير - مـن الانتـصارات الجزئيـة للفكـر النـسوي، فمـثلا تعـد فـترة الـستينيات مـن القـرن المنـصرم بمثابـة الفـترة الذهبيـة للمـد النـسوي مـع حالـة تـضييق الدولـة البـشع علـى

الإسلاميين، في الوقت الذي كان الفكر التقليدي يتراجع تحت وقع ضربات النسويات والتقدميات.

ولكن بدءا من السبعينيات بدا المنحنى العام للحركة النسوية بالهبوط التدريجي ولعل المثال الواضح لذلك الانتشار الكبير للحجاب الإسلامي وبروز فئات جديدة من الإسلاميات المتعلمات بطريقة راقية جدا ومشاركتهن الفعلية في التغيير المجتمعي.

في هذا السياق لا يمكن أن نغفل أنه وبنهاية السبعينيات نجحت الحركة النسوية العالمية في تدشين وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة اختصارا بالسيداو عام ١٩٧٩م حيث وقعت عليها مصر عام ١٩٨٠ وتم التصديق عليها مع بعض التحفظات عام ١٩٨١م، وكان لهذا كله انعكاس على الحركة النسوية المصرية التي تعلقت في أذيال السلطة - كعادتها دائما مع أنهم يستخدمون آلية الإنكار - وصدر قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٩م والذي عرف جماهيريا باسم قوانين جيهان والذي ما لبثت وحكمت المحكمة الدستورية العليا ببطلانه.

نجحت الحركة الإسلامية في المرحلة اللاحقة من التخلص من بقايا العادات والتقاليد التي كانت تتمسح في الدين وتسيء إليه، ومن ثم تم تقديم خطاب إسلامي بالغ الوضوح يتحرى العدالة المنبثقة من شريعته مستفيدا من جميع تقنيات العصر الحديث فقام بضربات موجعة للفكر النسوي بمختلف أطيافه وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة تواجدا متغلغلا وراسخا داخل نسيج المجتمع المصري لأصحاب المشروع النسوي التخريبي والنماذج وللأسف كثيرة جدا.

حرية العري

سأكتفي بعرض نموذج شغل الرأي العام المصري في هذه الأيام ولازالت أصداؤه تتردد حتى الآن لنتعرف من خلال هذا النموذج على القوة النسبية التي يمثلها التيار النسوي في مصر ومدى تغلغله في البنية الفكرية المصرية وآليات عمله وتأثيره على صانع القرار ومدى قدرته على حشد الرأي العام وراءه.

هذا النموذج هو حادث التحرش الجماعي الذي حدث في جامعة القاهرة يوم ٢٠١٤/٣/١٦، وموقف الحركة النسوية منه، الحادث باختصار أن طالبة في كلية الحقوق لا تستطيع وصفها الكلمات، فكلمة متبرجة لا تنطبق عليها فهي لا تبرز بعض زينتها فحسب وإنما هي لا تخفي شيئا، طالبة لا يوجد عندها الحد الأدنى الإنساني من الحياء، يبدو وجودها في جامعة أمرا مثيرا للدهشة فالمنطقي أنها ومثيلاتها يتواجدن في حانة أو مرقص، تسير في حرم الجامعة.

وشباب لا خلاق لهم فقدوا كل شيء حتى آدميتهم يسيرون كالحيوانات السائمة يعلنون عن غرائزهم بشكل بهيمي، يسيرون خلف تلك الكاسية العارية في مشهد يندى له جبين أي إنسان فيه بقية من كرامة أو خلق.

ليست المرة الأولى التي تسير فيها تلك الفتاة عينها وكأنها لا ترتدي شيئا وليست المرة الأولى التي يتحرش بها فئة من الشباب الساقطين الذين احتلوا الجامعة في حين غفلة حيث أن هذا الحادث المأساوي قد تكرر في العام الجامعي السابق وتعهدت الفتاة بارتداء ملابس لائقة وهو ما لم يحدث فوقع الحادث الثاني الذي عرف طريقه للرأي العام فقام رئيس الجامعة بالإدلاء ببعض التصريحات التي أدان فيها الحادث ووعد بإجراء تحقيق موسع فيه وكان أن قال إن ملابس الفتاة لم تكن لائقة بالحرم الجامعي، وهنا كشرت الحركة النسوية عن أنيابها وأبرزت أسلحتها كلها وقادت معركة ساخنة للتنديد بتصريح رئيس الجامعة وبالإعلاميين - العلمانيين - الذين تحدثوا عن ملابس الفتاة الفاضحة كأحد الأسباب التي أدت للحادث المأساوي.

قامت النسويات بحملتهن وفي أعماقهن ثأر من الحجاب والمحجبات واستغلين الحادث أسوأ استغلال،

استغلين مشاعر الغضب من جريمة التحرش التي اتسع نطاقها ونالت حتى من الأطفال الأبرياء، وما حادث الطفلة البريئة زينة ببعيد حتى يجعلن من فتاة الحقوق الخليعة ضحية بريئة في براءة زينة ذات السنوات الخمس وقمن بوضع فرضية موضع النظرية فالملابس الخليعة ليست أحد أسباب التحرش ومن يتحدث عنها فهو يبرر لفعل التحرش فالمجلس القومي للمرأة بقيادة مرفت التلاوي وصف تصريحات رئيس الجامعة بالعنصرية وغير اللائقة.

استخدمت الحركة النسوية كل ثقلها الإعلامي للتنديد بتصريحات رئيس الجامعة الدكتور جابر نصار حتى أجبروه على تقديم اعتذار رسمي حول تصريحاته.

حيث قدم بيانا رسميا جاء فيه (أؤكد بصفتي الشخصية والوظيفية إدانتي الكاملة لجريمة التحرش بالنساء وأن هذه الجريمة يجب أن ينال مرتكبوها العقاب المستحق دون أن تتحمل الضحية أي جريرة أو لوم فهي جريمة منكرة وغير مبررة على الإطلاق)، وتراجع عن فكرة تقديم الطالبة للتحقيق وقال إنها مدعوة إلى الشهادة فيما حدث.

وقال نصار حرفيا: (أؤكد أسفي واعتذاري عما جاء بحديثي عن ملابس الطالبة الضحية، فقد كان ذلك خطأ مرده الارتباك من خطورة ما حدث، وأخيراً فإنني بشخصي وصفتي أنضم إلى كل الجهود التى تكافح العنف ضد النساء داخل الجامعة أو خارجها وأرجو أن يكون ذلك اعتذاراً كافياً وتوضيحاً ملائماً عن هذا الأمر).

رغم أن النموذج المذكور هو مجرد حادث بشع تمتلئ صفحات الحوادث بوقائع أكثر منه بشاعة إلا أن أبعاده مرتبطة بتحدي الثقافة التي تنتصر.

فالإسلاميون يجرّمون المتحرشين ويجرّمون الفتاة الخليعة المستهترة بينما الحركة النسوية ترى الفتاة مجرد ضحية بريئة لا يمسها أحد ولا يجوز إجراء تحقيق معها ولا سؤالها لماذا ارتدت هذه الملابس العارية، الرأي العام والشارع في معظمه منحاز لموقف الإسلاميين بينما نجحت الحركة النسوية في استمالة النخبة حتى أنها نجحت في تراجع رئيس الجامعة عن إجراء التحقيق مع الطالبة بل واعتذاره علنا كونه تجرأ وانتقد ملابسها لأنها وفقا للفلسفة النسوية مارست حقها في ارتداء الزي ولأن جسدها هو ملكية خاصة بها تفعل به ما تشاء.

التمكين السياسي

غير أن هناك معارك نخبوية أخرى خسرتها الحركة النسوية في مصر يأتي على رأسها قضية (التمكين السياسي) فلم تستطع الحركة النسوية حتى الآن من إقرار نظام الكوتة الذي يضمن لها عددا معينا من مقاعد البرلمان وهي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها النسويات اقتحام البرلمان لفشلهن في إقناع الناخب العادي بجدارتهن لكرسي البرلمان حتى أصوات النساء لا يستطعن الحصول عليها وذلك على الرغم من الجهود الضخمة التي يبذلنها وعلى الرغم من المساعدات الكبيرة التي يقدمها لهن الغرب فالولايات المتحدة وحدها قدمت في عام واحد ما قيمته مليار وثمانين مليون دولار من أجل دعم نساء الشرق الأوسط كقادة سياسيين[(١)].

لم تستمتع النسويات المصريات بنظام الكوتة أكثر من شهر واحد قبل اندلاع ثورة يناير، ذلك النظام الذي أتاح لـ ٦٤ امرأة من الوصول للبرلمان المصري، ومن المعلوم أن انتخابات ٢٠١٠ شابها الكثير من صور التزوير ولكن إذا كان هذا هو ثمن الوصول للبرلمان فمرحبا بالتزوير، هذا لسان حال النسويات ونائباتهن!! وحدث ولا حرج عن الأداء البرلماني الضعيف وانعدام الاستجوابات والبقاء الجميل كديكور داخل المجلس الموقر.

إنه منطق المصلحة الضيق فبينما يكون التفكير العقلاني منصبا على كفاءة من يمثل الشعب بغض النظر عن نوعه تسعى النسويات لتقديم النوع أولا فيطمحن لعدد كذا من المقاعد.

وإذا كانت النسويات لم يستطعن إقناع الأحزاب التي انضممن لها من الدفع بهن

(١) برامج مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت، نقلا عن الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية.

كمرشحات ولم يستطعن خوض معركة الانتخابات كمستقلات فلماذا لا يتدارسن بصدق أسباب هذا الفشل وإن كانت العقبة التي تواجههن هي تلك الثقافة السائدة التي يطلقن عليها ثقافة ذكورية، تلك الثقافة التي منعهن حتى أصوات النساء فلماذا لا يبذلن الجهد في الحوار حتى يتم تغيير هذه الثقافة ويخلقن وعيا مجتمعيا جديدا يقبل بوجودهن في السلطة بدلا من تكريس الديكتاتورية والسلطة الفوقية التي تفرض النساء في البرلمان رغم أنف الشعب، أليس في الأمر تناقض مزعج أو مضحك[1]!

إنها أحد أهم معارك النسويات في مصر الوصول لدائرة صنع القرار السياسي والذي يمثل التحدي الأكبر للحركة خاصة بعد ثورة يناير وضياع مكتسب الكوتة الذي تم التفضل به عليهن من نظام فاسد وديكتاتوري وقمعي وهكذا هم دائما يسيرون في ركاب السلطة بعيدا عن الإيمان بمبدأ ثابت وإنما هي البرجماتية المطلقة، فهل تنجح تلك الأساليب الملتوية في فرض أجندتهن وهل سيصمدن في معركة عض الأصابع؟ وللحديث بقية.

مؤتمر الصحوة السادس...
متى يرى الآخرون ما تحت القناع؟

أسامة الهتيمي(*) – خاص بالراصد

يبدو أن الحديث عن الصحوة الإسلامية قد راق للدولة الإيرانية الخمينية فها هي تستضيف بين الحين والآخر مؤتمرات تدعو إليها المئات أو العشرات من بلدان عربية وإسلامية بعدما وجدت أنه يحقق لها الكثير مما كان يصعب عليها تحقيقه قبل أن يتفتق ذهن القائمين على الملحقيات الثقافية الإيرانية التابعة لسفاراتها في هذه البلدان عن فكرة إنشاء مجمع الصحوة الإسلامية وعقد مؤتمراته المتتالية التي بلغت وخلال ثلاثة أعوام تقريبا نحو ستة مؤتمرات تناولت العديد من القضايا واستهدفت العديد من الفئات أهمها العلماء والباحثين والشباب والنساء وأساتذة الجامعات فضلا عن النشطاء السياسيين الذين وبطبيعة الحال حملت كلمات الكثير من المشاركين منهم عبارات المدح والإشادة بالدور الإيراني الذي تلعبه من أجل الحفاظ على الصحوة وفق تصورها وهو الأمر الذي لم يكن ليتحقق بهذه الصورة حتى لو بذلت أضعاف أضعاف ما تنفقه على مثل هذه المؤتمرات من أموال إذ ليست العبرة بكمّ الأموال ولكن بكيفية الإنفاق.

إذ رغم أن الجماعات والقيادات السنية التي تشارك في المؤتمر هي جماعات هامشية لا تأثير حقيقيا لها على أرض الدعوة الإسلامية، إلا أن إيران تدرك أهمية الصدى الإعلامي مع الزمن لهذا الشعار «مؤتمر الصحوة الإسلامية».

وتأتي أهمية مؤتمر الصحوة الإسلامية السادس الذي عقد في العاصمة الإيرانية «طهران» يومي الحادي عشر والثاني عشر من مارس ٢٠١٤م تحت عنوان «الدور العالمي الإسلامي في هندسة القوى العالمية» كونه المؤتمر الأول الذي يأتي بعد التطورات الشديدة التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرا والتي كان أبرزها إسقاط الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي فضلا عن بعض الخطوات والقرارات السياسية التي صدرت في كل من مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمتعلقة ببعض الحركات والجماعات الإسلامية داخل هذه البلدان وخارجها، إذ جاء هذا المؤتمر وبعيدا عن تقييم المواقف السياسية لهذه البلدان وكأنه ردة فعل على بعض هذه المواقف التي تحسن إيران دائما لعبة استغلالها والاستفادة منها بما يحقق مصالحها

---

(١) للمزيد عن نظام الكوتة، مقال: مراجعة كوتة المرأة وإفلاس الفكر النسائي، لكاتبة هذه السطور على شبكة الانترنت.

(*) كاتب مصري.

الخاصة ولو بشكل مرحلي وبطيء، فهي بهذا المؤتمر تحاول مجددا لفت انتباه الكثيرين باعتبارها الحاضن الأمين لجماعات الصحوة الإسلامية السنية منها والشيعية.

كما يأتي هذا المؤتمر بعد أسابيع من نجاح الدولة الخمينية في إقناع الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول معها في لعبة التفاوض والحوار فيما يخص برنامجها النووري ومن ثم التراجع عن فكرة توجيه ضربة عسكرية في مقابل أن تقدم إيران كافة الضمانات للتأكيد على سلمية هذا البرنامج وهو الأمر الذي ربما يتنافى إلى حد كبير مع اللغة العنترية التي طالما تشدق بها قادة إيران السياسيون وعلى رأسهم الرئيس السابق أحمدي نجاد الذي ردد كثيرا وخلال كلمات سابقة بأحد مؤتمرات الصحوة بأن أمريكا ستنتهي وهو ما يوجب على الإدارة الإيرانية أن تتواصل مع المتعاطفين معها من المشاركين في مؤتمرات الصحوة لكي توضح وتفسر الموقف السياسي الجديد فضلا عن محاولتها أن تظهر للعالم الإسلامي أن علاقاتها وانفتاحها الوشيك مع العالم الغربي هو في إطار تمثيلها للقوى الإسلامية وتأثيرها على صنع القرار الدولي وأن سياسة الجمهورية الإسلامية ساهمت في تحقيق توازن بين القوى الدولية.

ولا تغفل إيران مطلقا عن طرح قضية الفتن الطائفية والمذهبية في كل مؤتمراتها لتبدو وكأنها الدولة الإسلامية التي تحرص على لمّ شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم وهو ما أشار إليه مستشار قائد الثورة الإسلامية والأمين العام لمجمع الصحوة الإسلامية علي أكبر ولايتي حيث شدد على ضرورة الوحدة بين المسلمين ونبذ الفرقة والاختلاف وفضح مؤامرات الأعداء مشيرا إلى مساع لإذكاء الفتن الطائفية والمذهبية.

ويعجب المرء أيما عجب من هذا السلوك الإيراني البرجماتي الذي لا يحتوي على الحد الأدنى من الحياء إذ وفيما يخص الجانب الأول كيف لإيران أن تواصل ادعاءها بالحديث عن تبنيها للصحوة الإسلامية وترديدها بأن ربيع الثورات العربي إنما يستمد زخمه من تجربتها الثورية مستلهما أحداث الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م وبأن هذا الربيع الثوري إسلامي في الوقت الذي لم يعد خافيا على أحد ذلك الدور الإيراني الذي لعبته طهران في إضعاف الرئيس المصري المعزول الدكتور محمد مرسي والمنتمي تنظيميا إلى جماعة الإخوان المسلمين التي كانت وربما حتى اللحظة تعد أهم فصيل إسلامي يدعو للتقارب مع الدولة الإيرانية وذلك عبر دعمها لبعض الحركات والفصائل السياسية المختلفة مع مرسي وتمردت عليه والتي لم تكن – بكل أسف – ضمن صفوف الحركة الإسلامية على المستوى الفكري فهي وكما يعلم الجميع هي حركات ناصرية وقومية؛ وأيضاً عدوانها السافر على الثورة السورية بدعم نظام بشار بالرجال والسلاح والمال.

لكن يبدو أن إيران تدرك جيدا أنه وكالعادة فإن العالم العربي بحركاته الإسلامية السياسية منها والدعوية ما زال مصابا بمرض سرعة النسيان إذ وعلى الرغم مما ارتكبته الدولة الإيرانية بحق بعض أعضاء الجماعة الإسلامية المصرية والجهاديين الذين لجأوا لها زمن صراعهم مع الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك وبعد أن استخدمتهم كأحد أوراق الضغط عليه وتشويه صورته خارج البلاد سرعان ما أطاحت بهم وعرّضتهم للكثير من الانتهاكات متمثلة في الاعتقالات والطرد وأشكال أخرى كنا قد أشرنا إليها في مقال سابق والتي بات يعرفها القاصي والداني .. نقول إنه وعلى الرغم من ذلك إلا أن إيران استطاعت أن تواصل خداعها للكثير من الأطراف الإسلامية مصورة أنها هي حامية حمى الحركة الإسلامية وحاضنة الجميع.

وتدرك طهران كذلك أنه وعلى الرغم من الدور القذر الذي لعبه رجالها في العراق بحق الفلسطينيين هناك حيث تقتيلهم وتشريدهم بلا

رأفة أو رحمة فضلا عن الموقف المتشدد الذي اتخذه الرئيس السوري بشار الاسد الحليف الإستراتيجي لطهران ضد الفلسطينيين في سوريا حيث حملهم مسئولية اندلاع الثورة السورية في بدايتها، ثم إبادة قواته وميلشيات إيران للفلسطينيين في مخيم اليرموك بالقصف والحصار والتجويع .. على الرغم من ذلك فإن فصائل المقاومة الفلسطينية تواصل ارتباطها بطهران بل وتستبدلها في الكثير من الأحيان بغيرها من البلدان العربية متجاهلة أن الدعم الإيراني لهذه الفصائل لا يتجاوز حد كونه مجرد وسيلة لابتزاز الشعوب العربية والإسلامية.

وينقلنا ذلك بطبيعة الحال إلى تفنيد الهدف الثاني الذي تسعى طهران لتحقيقه من مؤتمرها الأخير والمتعلق بالانفتاح عن الغرب كونه محاولة للتأثير على صنع القرار الدولي باعتبارها ممثلا عن العالم الإسلامي وهنا يطرح التساؤل نفسه: من الذي صور لطهران أنها ممثل أو وكيل عن العالم الإسلامي؟ ألا تدرك طهران أنها هي نفسها بسلوكها أحد أهم المشكلات والتحديات التي يعانيها العالم الإسلامي؟

لقد أصبح جليا للجميع أن طبيعة الصراع بين إيران وبين القوى الغربية ليس صراع قيم أو مبادئ بقدر ما هو صراع نفوذ ومصالح، ولعل النظر العميق في مسار العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية طيلة العقود الماضية وحتى اللحظة يكشف لنا عن الكثير من طبيعة هذا الصراع فإيران التي هي الداعم الأقوى والرئيسي لنظام بشار الأسد لم تحث دمشق ولو لمرة واحدة على التحرك ولو لخطوة واحدة لتحرير هضبة الجولان المحتلة منذ ستينيات القرن الميلادي الماضي، وإيران التي هي الممول الرئيسي أيضا لحزب الله اللبناني لم تدفع بالحزب ولو لمرة واحدة إلى أن يقبل في صفوفه مجاهد واحد من أهل السنة بل احتكر الحزب لنفسه ما أسماه بعمليات المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني دون أن يسمح لآخرين من السنة أو حتى من الشيعة من غير الموالين لطهران بأن يطلقوا ولو رصاصة واحدة باتجاه تل أبيب فالمقاومة ووفق تصور هؤلاء لابد وأن تكون لشيعة إيران والموالين لها في لبنان وغير لبنان ما يعني أمرا واحدا هو أن المقاومة المزعومة ليست إلا جزءا من مخطط يتجاوز حدود الصراع مع الكيان الصهيوني.

أما فيما يتعلق بقضية الفتن الطائفية والمذهبية فإن إيران التي تستضيف مؤتمرات تناهض الفتن المذهبية وتقيم أخرى عن الوحدة الإسلامية والتقارب بين المذاهب أبعد ما تكون عن إثارتها أو التورط في دعمها وإذكائها ومن ثم فإن الآخر – أهل السنة – هو المتهم بارتكاب هذا الجرم وبالتالي فإنه مطالب بأن يتوقف عن معاداته للشيعة الذين يجب أن ينالوا حقوقهم وأن تتاح لهم فرصة التحرك لنشر دعوتهم بين الناس دون عوائق أو تحديات.

ومرة أخرى تراهن إيران على سرعة النسيان وتحاول أن تستغفلنا فننسى ما يحدث لأهل السنة في إيران من أهل منطقة الأحواز الذين يعانون الويلات من قتل واعتقالات بلا محاكمات ليس إلا لأنهم أصروا على أن يواصلوا الدفاع عن حقوقهم في ممارسة تعاليم دينهم وفق اعتقاد أهل السنة.

والأعجب أنه وعلى الرغم من كل هذه الضجة التي أثيرت حول ما يعانيه أهل هذه المنطقة من السنة في إيران إلا أن الدولة الخمينية لم تجرؤ ولو لمرة واحدة على أن تسمح لأي وفد من الوفود التي تدعوها سواء للمشاركة في أحد مؤتمراتها الكثيرة أو تلك الوفود التي تقوم بزيارات سياحية للتعرف على إيران وثقافتها بأن يقوم هذا الوفد أو ذاك بزيارة خاصة لمنطقة الأحواز واللقاء بقيادات سكانها للتعرف على مطالبهم أو مشكلاتهم الحقيقية وما يتعرضون له من انتهاكات على يد السلطات الإيرانية ذلك لأنها تريد أن تظل الدولة المدافعة عن حقوق المسلمين الرافضة للفتن المذهبية والطائفية الداعمة للمقاومة

ضد الإمبريالية الغربية والصهيونية دون أن تكشف عن وجهها الحقيقي الذي هو ليس إلا أسد مفترس على المسلمين من أهل السنة.

ولا يفوتنا أيضا أن نتوجه بالحديث المباشر لمستشار قائد الثورة الإسلامية الذي كان حريصا على التأكيد على وحدة المسلمين ونبذ الفتنة المذهبية سائلين إياه: هل من الوحدة دعم إيران للحرب الدائرة في اليمن وهل من الوحدة الاستمرار في إثارة الفتن المذهبية في العديد من البلدان الخليجية وهل من الوحدة استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث والادعاء بأن البحرين محافَظة إيرانية فضلا عن دعم الميليشيات المسلحة في العراق وقتل الناس على الهوية.

على كل فقد عقد المؤتمر السادس للصحوة لكنه هذه المرة لم يصاحبه ذلك الزخم الإعلامي الذي كان يحظى به المؤتمر في المرات السابقة وهو ما يشير بقوة إلى أن المسألة باتت مكشوفة لدى الكثيرين وربما أدركت أيضا إيران أنه وفي ظل هذه الأجواء لن يكون للمؤتمر جدواه السابقة.

السلفيون في جنوب السودان... الواقع والمستقبل

محمد خليفة صديق(*)– خاص بالراصد

مقدمة:

يظن كثير من الناس أن جنوب السودان تغلب فيه الطوائف النصرانية منذ القدم، وهذا ظن خاطئ، فالجنوب السوداني لم تكن فيه حتى عام ١٨٩٨م ديانات، إلا الإسلام والديانات التقليدية الوثنية، فالجنوب لم يشهد أي حركة تنصير منظمة قبل وصول الاحتلال الإنجليزي للسودان، وكذلك لم يشهد حركة دعوية نشطة قبل أو بعد الاحتلال، على الرغم من أن أفراداً من بعض

(*) كاتب سوداني.

القبائل الرئيسة الجنوبية اعتنقوا الإسلام، وخاصة أثناء الحركة المهدية بالسودان في خواتيم القرن التاسع عشر الميلادي.

وكان الاحتلال الإنجليزي للسودان يعد العُدة لفصل الجنوب نهائياً وضمّه لشرق أفريقيا، ثم عدل عن ذلك ورأوا أن يسمحوا له بالتطور في اتجاه حضاري مباين للكيان الإسلامي العربي الذي عليه شمال السودان ليصبح وسيلة من وسائل التحكم في مسيرة الشمال نفسها، وهو ما حدث بالفعل، وانتهى للانفصال الماثل حالياً، وقيام دولة جنوب السودان.

والإسلام في جنوب السودان قديم وله جذور، بل يرى البعض أن دخول الإسلام للجنوب قد سبق الشمال نفسه، حيث جاءه من الساحل الأفريقي الشرقي، كما أن الإحصاءات الكنسية نفسها عام ١٩٨٢م تقول إن نسبة المسلمين تصل إلى ١٨ ٪، وأن ١٧ ٪ فقط من السكان من النصارى، أما البقية ٦٥ ٪، فهم لا يزالون وثنيين.

نرجو من خلال هذا البحث أن نناقش الوجود السلفي في جنوب السودان من عدة محاور ومنطلقات، تبدأ بنشأة وبروز الوجود السلفي في جنوب السودان، والانتشار الجغرافي والقَبلي له، كما يناقش البحث الخصوصية الفكرية للسلفيين في الجنوب، وبعض ممارساتهم العملية، بجانب آثار السلفية في الحياة الفكرية والسياسية، وما يمكن أن تقوم به في مستقبل الفكر والسياسة في المجتمع الجنوبي، وتحديات تواجه الدعوة السلفية وعقبات الانتشار، ومواقف السلفيين الجنوبيين ومشاركتهم في العمل العام، ومستقبلهم في ظل دولة الجنوب الناشئة.

الوجود السلفي بين السودان وجنوب السودان:

عَرف جنوب السودان الفكرة السلفية في وقت مبكر، رغم أن أهل الاختصاص اختلفوا في تحديد بدء دخول السلفية إلى جنوب السودان، والذي أدخلها، لكن الراجح أنها كانت في بداية

الستينيات من القرن الماضي، وهي ترتبط فكرياً مع جماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان، أقدم جماعة سلفية سودانية، والتي تعترف بحسب د. إسماعيل عثمان، الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، أن لجماعته انتشارا في دولة جنوب السودان في مقاطعة أعالي النيل في مدينة ملكال وفي مقاطعة الاستوائية في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان بصورة خاصة[1].

وقد تأثر الوجود السلفي في جنوب السودان بجماعة أنصار السنة المحمدية تأثراً ملحوظاً، بل إن اسم الجماعة السلفية هو نفس الاسم في البلدين، والذى تولى رئاسة الجماعة بعد قيام دولة جنوب السودان، كان يشغل منصب أمين أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة بالسودان حتى قبيل الانفصال، وهو الشيخ علي حسن علي زكريا، كما أن كثيرا؛ بل جُل قيادات الدعوة السلفية بالجنوب كانوا من أطر جماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان، ومن قياداتها.

شهدت الانتخابات النيابية في السودان عام ١٩٨٦م، أول ظهور إعلامي للسلفيين من جنوب السودان، حيث قدمت جماعة أنصار السنة مُرشحها د. يوناس بول دي مانيال[2] لانتخابات الجمعية التأسيسية عن الدائرة ٢٢ الخرطوم الثانية

(١) حوار مع د. إسماعيل عثمان الماحي الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، على موقع المشكاة، على الرابط:
http://www.meshkat.net، بتاريخ: ٢٠٠٩/٧/٢٦م.

(٢) د. يوناس بول دي مانيال من الشخصيات الجنوبية الكبيرة، انتمى باكرا لجماعة أنصار السنة، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، ونائب عميد كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية بجامعة الزعيم الأزهري بالسودان سابقاً، عمل من قبل نائباً لوالي أعالي النيل ووزيراً للشئون الهندسية، ثم وزيراً للشئون الاجتماعية هناك، كما عمل ملحقاً إعلامياً في سفارة السودان ببرلين، ويحمل دي مانيال تاريخاً جيداً في نشر الدعوة خاصة في الجنوب، وعمل أميناً سياسياً لجماعة أنصار السنة وكان ضمن المرشحين لخلافة الشيخ محمد هاشم الهدية في رئاسة الجماعة، يُعد هو الأب الروحي والأمين العام للرابطة الإسلامية لجنوب السودان، أول جسم رسمي للسلفيين بالجنوب والتي أنشئت عام ١٩٨٥م، وكان مقرها بأم درمان، حي العرضة، يعمل حالياً أستاذا جامعياً بجامعة أعالي النيل بدولة جنوب السودان.

منافساً لرئيس لجنة الانتخابات بالحزب الشيوعي السوداني عز الدين علي عامر، ومرشح الجبهة الإسلامية القومية اللواء طيار الفاتح عابدون، وهي الدائرة التي تمتد من مناطق الخرطوم (٢ و٣)، السجانة وحتى المقرن وجزيرة توتي.

وقد حظي ترشيح د. يوناس بول دي مانيال، وهو من الشخصيات الجنوبية الكبيرة، بقبول واسع، عدا منافسيه في الدائرة بالطبع، ويعتقد لصيقون بالجماعة أن ما حدث فيما بعد من ترشيح ليوناس لرئاسة جماعة أنصار السنة نفسها، فستكون هي المرة الأولى التي يترأس فيها شخص جنوبي جماعة كبيرة بحجم أنصار السنة، وسيكون أمراً جديدًا حال وقوعه وله أثره في دعم أنصار السنة لوحدة السودان وللمجتمع السوداني عامة، ويؤكد مراقبون أن د. يوناس شخصية مؤهلة تماماً للقيام بهذا الدور، بل ويستطيع - إن حدث وأصبح رئيساً - أن ينهض بالجماعة في جنوب السودان وفي أفريقيا، لتمكنه من مخاطبة كل مجموعة قبلية بالجنوب بلغتها وقد كانت له دروس في عدد من أسواق مدن جنوب السودان بلغات الجنوبيين المحلية، بجانب إجادته اللغتين الإنجليزية والعربية[3].

قدمت جماعة أنصار السنة مرشحها الأوحد في انتخابات ١٩٨٦م الجنوبي السلفي يوناس بول دي مانيال لانتخابات الجمعية التأسيسية (البرلمان السوداني) عن الدائرة ٢٢ الخرطوم الثانية، وكان النزال والتنافس في هذه الدائرة أكثر سخونة وشراسة من دائرة (جبرة – الصحافة) التي نزل فيها زعيم الجبهة الإسلامية القومية الدكتور حسن الترابي ضد قوى التجمع بقيادة حسن شبو، وكان أن خسرت أنصار السنة الدائرة الوحيدة لها، لإصرار الجبهة الإسلامية القومية على نزول مرشح

(٣) عوض جاد السيد، أنصار السنة الوفاق يظلل الجميع، مقال موجود على الرابط:
http://www.alhadag.com/reports1.php?id=2353

لها بهذه الدائرة، وهو اللواء طيار الفاتح عبدون، فكسب الجولة مرشح الحزب الشيوعي السوداني عز الدين علي عامر، حيث تفرقت أصوات الإسلاميين بين مرشح الجبهة الإسلامية القومية وجماعة أنصار السنة المحمدية[١].

ولجماعة أنصار السنة أصول فكرية، هي نفسها الأصول الفكرية لسلفيي جنوب السودان، أبرزها أن الأصل في الدين هو الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح وأن الإسلام دين ودولة، وعبادة وحكم وأنه صالح لكل زمان ومكان، وجاء في لائحة الجماعة فيما يتعلق بالأهداف العامة واستراتيجية العمل على توثيق روابط الإخاء والتضامن بين الجماعة والجمعيات الإسلامية الأخرى، والتعاون مع مختلف الهيئات العلمية والثقافية على إحياء التراث الإسلامي، والدعوة إلى التوحيد الخالص المطهّر من جميع الشوائب، وإلى حب الله تعالى حبًا صحيحًا صادقاً يتمثل في طاعته وتقواه، وحب رسول الله ﷺ ، حبًا صحيحًا صادقاً يتمثل في الاقتداء به واتخاذه أسوة حسنة.

من أبرز جهود أنصار السنة التي تهمنا في هذا البحث، هي مساندة الجماعة للتيار السلفي في جنوب السودان ومساعي نشر عقيدة التوحيد في الجنوب، حيث ساندت الجماعة قيام الرابطة الإسلامية لجنوب السودان، لتكون كياناً ناطقاً باسم السلفيين في الجنوب، وقد كانت الرابطة تحت إشراف الشيخ محمد هاشم الهدية الرئيس الأسبق للجماعة، وكان هو مستشارها، بينما تولى منصب الأمين العام فيها د. يوناس بول دي مانيال، واستطاعت أن تقوم بجهود مقدرة في نشر الدعوة بالجنوب[٢]، كما سنرى لاحقاً.

نشأة العمل السلفي في جنوب السودان وتطوره:

يرى البعض أن الوجود السلفي في جنوب السودان كان على يد الشيخ علي الجاك عام ١٩٦٠م، وهو من قبيلة الدينكا بحر الغزال، ومن منطقة مكير، ثم تحولت أسرته إلى الميرم بجنوب كردفان عند اشتداد الحرب[٣].

ويرى آخرون أن أول ظهور للسلفية بالجنوب كان مع وصول الشيخ علي التوم وكير إلى الجنوب في عام ١٩٧١م، ويُعد هو أول من أعلن دعوة التوحيد في مسجد ملكال عاصمة ولاية أعالي النيل، وكان الشيخ علي التوم رحمه الله يعمل معلماً بمعهد تدريب المعلمين، وكان صهره محمد الجابر من كبار رجال المال بملكال مما كان سبباً في بسط الحماية له من المتصوفة الذين كانوا يسيطرون على النشاط الإسلامي في المدينة.

أما أول ظهور منظم للسلفيين في الجنوب فقد كان بمدينة ملكال أيضاً في عام ١٩٨٠م، بتدشين تنظيم تحت اسم جماعة أنصار السنة المحمدية، وكان أول أمير للجماعة آنذاك هو الشيخ علي حسن علي ونائبه الشيخ عبد الله أديانق فكوان[٤]، وكان علي حسن حينها يعمل موظفاً بمشروع تنمية قناة جونقلي، أميناً للمخازن، وكان راتبه مجزياً مكنه من المساعدة في دعم العمل الدعوي، كما هو حال الدعوة في بداياتها، حيث كانت تعتمد فقط على جهود المنضوين تحت لوائها.

وقد وجد بعض الطلاب الجنوبيين دعوة أنصار السنة ممن سبقهم في الدعوة السلفية في مدرسة مدينة الكاملين الثانوية بوسط السودان في السبعينيات، يقول د. يوناس بول: «كان هناك جنوبيون موجودون في الشمال ودخلوا أنصار السنة

---

(١) أنصار السنة .. الانتخابات ولعنة الانشقاقات، مقال موجود على الرابط: http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=3674:2009-06-12-07-44-24&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

(٢) أحمد محمد الطاهر، جماعة أنصار السنة المحمدية، نشأتها، أهدافها، منهجها، جهودها، ط ١ (الرياض: دار الفضيلة للنشر، =
١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، ص ٤٣٢.

(٣) د. يوناس بول دي مانيال، حوار صحفي مع صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٩، بتاريخ: ٢٠١١/٤/٤م.

(٤) مقابلة شخصية مع الشيخ علي حسن علي أمين أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية، بالمركز العام للجماعة بالسجانة، بتاريخ: ٢٠١١/٣/١م.

مثل فرج الله مون أمان من أبناء الدينكا، والذي عمل لبعض الوقت وزيراً بولاية البحيرات في حكومة جنوب السودان، وكذلك الشفيع أو كير من أبناء الشلك، وتم تكوين جماعة من الشباب ومن جميع من كان مع الشيخ علي التوم، وتم ضمهم إلى مجموعة الشباب القادمة من مدرسة الكاملين».

ويواصل يونس: «كنا نرتاد المركز العام بالسجانة أسبوعياً، ثم فكرنا في عمل دار في ملكال لكي تنطلق منه الدعوة، وبدأنا بعمل حلقات في المساجد وتم اعتقال بعضنا وتم اتهامنا بالوهابية وبالعلاقة مع ليبيا، وهكذا كانت تلك بداية الحركة السلفية المنظمة والنواة الأولى لها. وفي بداية الثمانينات سعينا للتصديق لمسجد للجماعة بملكال، وفعلا تم التصديق بموقع استراتيجي يقع بالقرب من مطار ملكال وجامعة أعالي النيل في ضاحية ثورة الملكية، ويُعد هذا المسجد هو أول صرح سلفي في جنوب السودان، وأول إمام له هو الشيخ عبد الله أديانق».

ويواصل يونس قائلاً: «فكرنا في اسم جديد للدعوة تحسبا للظروف، وقد تحدث إشكالات تجاهه في المستقبل، وفعلا شرعنا في قيام الرابطة الإسلامية لجنوب السودان واقتنع الشباب في أنصار السنة، وتحدثت مع الشيوخ، وبعد جهد وافقوا على قيام الرابطة، ثم بدأنا الإجراءات الطويلة لتسجيل الرابطة والذي حدث بالفعل، ووقّع على تسجيلها الرسمي رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي وفق قانون الهيئات التبشيرية[1]. وكانت رئاسة الرابطة في الخرطوم وتمت إقامة فرع ملكال، وقسمنا المهام بالرابطة وتوسع العمل بالرابطة وازدادت الأنشطة وتنوعت بين بناء المساجد والعمل الدعوي لنشر التوحيد والنهج السلفي بين مواطني الجنوب».

يقول د. يونس بول الأمين العام والمؤسس للرابطة الإسلامية لجنوب السودان: «أسسنا ٨ مساجد موزعة في كل أحياء مدينة ملكال وخلوة مازالت تعمل حالياً في تحفيظ القرآن الكريم، ووجهنا شباب الدعوة بالتركيز على الريف وتوطين الدعوة في القرى، وعدم الاحتكاك مع الكنائس أو ذكرها على المنابر ومشاركة المجتمع في أفراحه وأتراحه، ولا مانع من العمل السياسي مع أي حزب ما لم يؤثر على الدعوة ويكون بصفة فردية. وتوسع عمل الرابطة الإسلامية في مدن الجنوب الأخرى مثل واو وجوبا، لكنه لم ينجح كما نجح في ملكال، لأمور تخص الذين تحملوا أمر الدعوة في تلك الفترة[2]».

وبعد هذا العمل الضخم والتوسع المشهود، ظهرت الأطماع والأمور الشخصية مما أثر سلباً على مسيرة الرابطة، وبعد ذلك ونتيجة لبعض الإشكالات خرج بعض ممن كانوا فاعلين داخل الرابطة، وكونوا (الجمعية الخيرية للعمل الإسلامي في جنوب السودان) بولاية أعالي النيل لتظهر واجهة أخرى للسلفيين في جنوب السودان بعد الجسم التاريخي الرابطة الإسلامية لجنوب السودان[3].

وقد نشأت جمعيات أخرى تنتهج المنهج السلفي في ولايات الجنوب الأخرى مثل: منظمة الاستوائية الإسلامية لجنوب السودان بكل من الخرطوم وجوبا، ونشأت في عام ٢٠٠٠م المؤسسة الإسلامية الإفريقية، بكل من الخرطوم وجوبا وأويل[4]، ومن أبرز قياداتها الشيخ حامدين شاكرين لوال، الأمين العام للزكاة بالجنوب حالياً، وقد ساهمت المؤسسة الإسلامية الإفريقية في التحاق عدد من الطلاب الجنوبيين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لتلقي العلم الشرعي، واهتدى على يد منسوبيها أكثر من

(١) مقابلة شخصية مع د. يوناس بول دي مانيال، بمكتبه بأم درمان، بتاريخ: ٢٠/٣/٢٠١١م.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) محمد كوال، توطين وتمكين الدعوة في جنوب السودان، ورقة قدمت في مؤتمر الولايات الجنوبية الأول، أقامته أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان، ١١، ١٢ ديسمبر ٢٠١٠م.

ألف من الجنوبيين، وفتحت عدداً من المدارس وخلاوي تحفيظ القرآن الكريم، بجانب أعمال كفالة الأيتام بدعم من المحسنين من السودان ودول الخليج سيما السعودية وقطر والبحرين(١).

يُلاحِظ المتأمل أنه يوجد بعض التنسيق والتكامل والتخصصية بين هذه المنظمات السلفية بالجنوب؛ حيث تعمل كل واحدة في مقاطعة جنوبية بعينها، وتراعي الخصوصية اللغوية والإثنية للمقاطعة المعينة، وبعد قيام جماعة أنصار السنة المحمدية بدولة جنوب السودان وتصديقها رسمياً من قِبل حكومة الجنوب، ينتظر أن تكون هذه الجماعة هي الأم لهذه الجمعيات والمنظمات السلفية، فهي أقدر على تنفيذ المشروع الإسلامي على الوجه الصحيح من ناحية المعتقد والمنهج، ولا بد من تنشيط التنسيق وتبادل المنافع والرؤى وتكاملها تحت جماعة أنصار السنة، الوجه السلفي الأول بجنوب السودان(٢).

الانتشار الجغرافي والقبلي للتيار السلفي بجنوب السودان:

بعد انفصال جنوب السودان رسمياً، وقيام دولة جنوب السودان كدولة مستقلة، معترف بها عالمياً، تحرك السلفيون هناك لضمان وجودهم ضمن منظومة الدولة الجديدة رسمياً، حيث تقدموا رسمياً لتسجيل جماعة أنصار السنة المحمدية بجنوب السودان، لتضم كل السلفيين بالجنوب، وتم التسجيل رسمياً للجماعة في عام ٢٠١١م، في وزارتي شؤون الأديان، والعدل والشؤون القانونية، وتم اختيار الشيخ علي حسن زكريا رئيساً للجماعة.

كما احتفظ السلفيون بعلاقتهم بالمجلس الإسلامي لجنوب السودان وهو الجسم الرسمي للمسلمين بالجنوب، ويحظى برعاية رئيس الدولة، ويتولى منصب الأمين العام فيه الفريق الطاهر بيور، ومن أبرز القيادات السلفية الجنوبية بهذا المجلس الشيخ عبد الله أديانق، أمين الفتوى بالمجلس، والشيخ حامدين شاكرين لوال، أمين الزكاة.

ولو نظرنا للتاريخ، فإن أول نشاط سلفي منظم بجنوب السودان كان بمدينة ملكال، وتطور العمل وتوسع حتى تمكن أنصار السنة بالجنوب من بناء مؤسسات إسلامية ودعوية بولاية أعالي النيل، تشتمل على عشرة مساجد، ودار لأنصار السنة، مبني بالمواد المحلية وبناؤه قديم، ومركز تحفيظ القرآن مشيد من المواد المحلية، وهذا المركز يجد دعما من الحركة الإسلامية، وكذلك لشيخ الخلوة.

كما يوجد بعض الأفراد في بقية المدن الجنوبية الكبيرة مثل واو، عاصمة بحر الغزال، وجوبا عاصمة الجنوب، وهم عبارة عن تجار، كما دخل جوبا بعض السلفيين من دولة يوغندا والصومال، وجلّهم من التجار أو عمّال، وفي عام ٢٠٠٥م تقريباً دخل أنصار السنة مدينة جوبا كتنظيم في عاصمة الولاية الاستوائية، وفي عام ٢٠٠٧م، دخلت السلفية مدينة واو، عاصمة ولاية بحر الغزال كتنظيم، وأول أمير للجماعة كان إسماعيل تركي عامر، ويتواجد السلفيون كذلك في مدينة الرنك، وأول أمين للجماعة هناك وللرابطة الإسلامية لجنوب السودان هو الشيخ ياسر دوافول يار، وهو الذي بنى مسجد جمعية الكتاب والسنة ودافع عنه من الصوفية بمدارسهم المختلفة في المنطقة(٣).

أما الوجود السلفي على مستوى القبائل بالجنوب، فأولى القبائل التي دخلها المنهج السلفي هي قبيلة الشلك لأن أول الدعاة كانوا من هذه القبيلة، ومنهم د. يوناس بول دي مانيال، والشيخ عبد الله أديانق وعلي حسن علي وعبد الله أكوج(٤)، ويعتقد البعض أن الشيخ علي الجاك هو أول من أدخل السلفية للجنوب سنة ١٩٦٠م، وهو من قبيلة الدينكا بحر الغزال ومن منطقة مكير ثم

---

(١) حوار مع الشيخ حامدين شاكرين لوال، صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٥، بتاريخ: ٧ مارس ٢٠١٣م.
(٢) المرجع السابق.
(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ علي حسن علي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بجنوب السودان، بالخرطوم، بتاريخ: ٢٠١١/٣/١م.
(٤) المرجع السابق.

تحولت أسرته إلى الميرم عند اشتداد الحرب، وعموماً انتشر الفكر السلفي لجماعة أنصار السنة المحمدية وسط قبائل الجنوب مثل الدينكا ومن أبرز رموزهم: فرج الله مون أمان، والنوير وقبائل أخرى وحتى بعض الشماليين عرفوا الدعوة السلفية من الجنوب[1].

كذلك دخلت فيه من قبائل الاستوائية الفوجولو والباريا، ومن قبائل بحر الغزال (الدينكا وكريش من منطقة راجا)، وازداد انتشار الوجود السلفي في وسط القبائل الجنوبية عندما نشأت الرابطة الإسلامية لجنوب السودان تحت قيادة الدكتور يوناس دي مانيال عام ١٩٨٥م، وكان مقرها الرئيس بأم درمان، حي العرضة، وكانت حرب الجنوب في أشدها في ذلك الوقت، فدخل دار الرابطة قبائل شتى من أبناء الجنوب، لكن تظل قبيلة الشلك هي أكثر القبائل التي دخلت في الدعوة السلفية تليها قبيلة الدينكا.

مجتمع جنوب السودان واستقباله للسلفية:

المجتمع في جنوب السودان فيه الكثير من الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، ومنها: الصدق والأمانة والكرم والشجاعة والتعاون والدفاع عن الغريب والدفاع عن العرض، حيث يعتبر أفراد العائلة من الأقرباء وكل بناتهم في مصاف أخواتهم ومحارمهم ولا يجوز التزوج بهن، ولا يرضى الفرد أيا من أنواع الفوضى معهن، ويعتبر الزواج مظهرا من مظاهر الفخر وتحمل المسئولية وبناء الأسرة، ومن الأخلاق الفاضلة في المجتمع الجنوبي الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة لاسيما لأنسبائهم فهم يحترمون الأصهار احتراماً شديداً ولا يقبلون أي استفزاز لأصهارهم، يقول عبد الله برج: «نحن كدعاة في الجنوب بحاجة إلى معرفة إيجابيات مجتمعنا حتى نبرزها عند دعوتنا للناس، لتكون من أسباب قبول الدعوة واقتراب المدعوين من الداعية والتصاقهم به[2].

وهناك بعض الأمور السلبية في مجتمع جنوب السودان مثل انتشار الوثنية ووجود معبودات كثيرة من دون الله تعالى وانتشار النصرانية وسرعة انتقال العادات والثقافات الوافدة مثل التعري ومظاهر الفوضى وانتشار أماكن اللهو البريء وغير البريء وشرب الخمور، وعدم الاهتمام بالتربية والتعليم والتعصب القبلي والنزاعات القبلية والصراع على السلطة وعدم الاهتمام بالخدمات الأساسية من صحة وبيئة وغيرها.

وقد بدأ السلفيون من أبناء الجنوب أمر الدعوة للتوحيد والمنهج السلفي وسط أهلهم، بعد التعرف على واقع جنوب السودان ومشكلاته وتعقيداته وظروفه الاجتماعية والسياسية، باعتبارها لا تقل أهمية عن التعرف على الدعوة نفسها، ولأن معرفة هذه الأمور مما يعين الدعاة والقائمين على أمر الدعوة على التخطيط السليم الصحيح، وتُعين على العمل بصورة مرتبة، حيث عمد بعض المهتمين بأمر الدعوة إلى انتهاج ترتيب العمل وفق تقارير مسبقة وخطط دعوية توضح حاجة المناطق والقبائل، وحجم حاجة كل قبيلة إلى الدعوة، ومعرفة خصائص كل قبيلة، واستثمار هذه الخصائص والصفات الحميدة في خدمة ومصلحة الدعوة وفي المقابل معرفة الخصال السيئة والسعي لوضع أسس تعين على كيفية معالجتها[3].

يشير الشيخ علي حسن علي إلى أن كثيرا ممن تعرفوا على منهج الدعوة السلفية قالوا لهم: لو سبق هذا الوجود السلفي التيارات الإسلامية الأخرى لدخل الجنوبيون أفواجاً في دعوة أنصار السنة، نسبة لوضوحها ومطابقتها لحاجات الواقع الجنوبي، كما أن المسئولين فيها هم من أبنائنا مما

(١) د. يوناس بول دي مانيال، حوار صحفي مع صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٩، بتاريخ: ٢٠١١/٤/٤م.

(٢) المرجع السابق.

(٣) عبد الله برج، فقه الواقع للدعوة في جنوب السودان، ورقة قدمت في مؤتمر الولايات الجنوبية الأول، أقامته أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان، ١١ ديسمبر ٢٠١٠م.

يسهل عملية التواصل والإقناع، ويقول كذلك: «نحن نقدم الدعوة للتوحيد لأهلنا من خلال عقائدهم، فمعرفتنا لعقائد أهلنا سهّل لنا تقديم الدعوة»[1] ، وتميز استقبال الجنوبيين للدعوة السلفية بشيء غريب وهو أن الدعوة وَجدت حماية من الناس ولو لم ينتموا لها كما ذكر لي د. يوناس بول في حواري معه.

وقد لاحظ السلفيون في جنوب السودان أن المجتمع يقبل الدعوة من الذي لا ينسلخ من مجتمعه، في حين ينبذ من انسلخ من مجتمعه، وغيّر اسمه ولفَظ تقاليد أهله جملة، فكان أن انتهج الكثير منهم منهج عدم الانفصال عن الأهل، والاحتفاظ بالأسماء القديمة كما هي، مما ساهم في تقبل الكثيرين للدعوة التي لا تجعل صاحبها منبتاً عن أهله وهويته، مع تركيزهم على أن هذا الإسلام هو إسلامنا نحن، وليس إسلام شمال السودان أو غيره.

خصوصية سلفيي جنوب السودان عن نظرائهم في الشمال:

رغم الاتفاق على الأصول إلا أن سلفيي جنوب السودان كانت لهم خصوصية في بعض القضايا مثل العلاقة مع غير المسلمين، حيث أن البيت الجنوبي الواحد توجد فيه عدة أديان، فكانت فلسفة أنصار السنة من الجنوبيين استعمال ثقافة التسامح في التعامل مع ذلك، إلى جانب أمور فقهية كثيرة مثل عدم اللجوء لتغيير الأسماء بعد الدخول في الإسلام، وعدم الانقطاع عن الأسرة والعشيرة بعد الدخول في المنهج السلفي، وغير ذلك.

وفي مجال الفكر السياسي يلاحظ أن السلفيين في جنوب السودان كانوا متقدمين على الجماعة الأم في الخرطوم، حيث انخرطوا في العمل السياسي العلني في وقت كانت رؤى الجماعة في التعامل مع حكومة الإنقاذ الحالية بالسودان تراوح مكانها، ولم تحظ الجماعة في تاريخها بمنصب وزير الشئون الهندسية ومنصب الملحق الإعلامي إلا عبر أنصار السنة بالجنوب.

يقول د. يوناس بول: «لا يمكن مقارنة وضع وإشكالات الدعوة السلفية بالجنوب مع نظيرتها في الشمال، لأن السلفية في الجنوب كان ينظر لها على أنها دين جديد، جاء مخالفاً لما اعتاد عليه الناس هناك من تدين، في حين أن السلفية في الشمال توصم بالتشدد، لكن في الجنوب هي دين جديد، كما لا يأخذ السلفيون بالجنوب الدعوة بطريقة (النقل الحرفي) من الشمال، وقد لمس بعض السلفيين من الجنوبيين أن السلفيين في الشمال، يريدون الجنوب أن يكون في نفس خطهم الفكري، وهنا مكمن الخطأ لأن ذلك يراد له أن يكون دون مراعاة للواقع السلفي الجنوبي وخصوصيته في مختلف الأصعدة»[2].

ومن الخصوصيات التي يختص بها السلفيون في جنوب السودان، وهي تختلف عن نظرائهم في الشمال، أن السلفيين في الجنوب يقدمون الدعوة بلغاتهم المحلية مثل لغة الشلك ولغة الدينكا ولغة النوير، إلى جانب استعمال (عربي جوبا)، واللغة العربية الفصحى لمن يعرفهما، كما تميز السلفيون بالجنوب بالاحتفاظ بعاداتهم وتقاليدهم، سيما في المأكل والمشرب والملبس وغيرها، إلا ما كان يخالف صميم الدين، وتركيزهم على الأمر الأهم وهو المعتقد السليم، والاعتراف بتفاوت الناس في العبادات والالتزام بالدين، إذ (لا بد أن نقبل الناس على ما هم عليه) هكذا يقول د. يوناس بول[3].

ويحتفظ السلفيون في جنوب السودان بعلاقات مميزة ووطيدة مع الزعامات والقيادات التقليدية في الجنوب، ولم يمنع الالتزام بالسلفية من تواصل هذه العلاقات وتعمقها مثل العلاقة مع رث قبيلة الشلك، والذي يعد الزعيم الروحي الأول وملك القبيلة، وقد

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ علي حسن علي، أمين أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية بالخرطوم، بتاريخ: ٢٠١١/٣/١م.

(٢) د. يوناس بول دي مانيال، حوار صحفي مع صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٩، بتاريخ: ٢٠١١/٤/٤م، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق.

كان د. يونس بول على سبيل المثال ممثلاً لمملكة الشلك في كل شمال السودان في إحدى الفترات، ووصل إلى ذلك المنصب بالانتخاب.

كما يمتاز السلفيون بالجنوب بالتواصل مع معارفهم وأقربائهم من غير المسلمين في مناسباتهم الاجتماعية، ويراعي الجنوبيون - كما أكد د. يونس بول - خصوصية التزام السلفيين، فيهيئون لهم المكان المناسب للجلوس والصلاة وتناول الطعام وغيرها، كما أصبح لهم بذلك تعامل خاص يحترم خصوصية الآخر.

وقد اختط سلفيو جنوب السودان لأنفسهم خطة استراتيجية تقوم على أن كل واحد ممن التزم بالدعوة السلفية يذهب لمنطقته لدعوة أهله بعد أن تعرّف على الدعوة، ويبدأ بأهل بيته، ثم أقاربه ثم الآخرين، إذ أنه لو كان فيه خير فأولى الناس به هم أهلك، كما يتميز السلفيون في الجنوب أنهم يقدمون بضاعتهم بالحسنى بلا إجبار لأحد أو قهر على اعتناق الدعوة.

وحول القضايا الشرعية والفكرية ذات الخصوصية للسلفيين الجنوبيين عن التيار السلفي في الشمال يرى علي حسن علي أن الدعوة إلى الله واحدة، ما دمنا نحن البشر من آدم وحواء، لكن هنالك مسائل بسيطة يظهر فيها الاختلاف بين السلفيين في الشمال والجنوب مثل أن الزواج من الأقارب محرم في المجتمع الجنوبي، ونحن نتعامل مع هذا الأمر بما لا يؤثر على دعوتنا، وتربطنا علاقة تنظيمية وروحية بالسلفية في الشمال ممثلة في جماعة أنصار السنة المحمدية، لكن هنالك بعض الاختلاف في النواحي الشكلية مثلاً نحن أنشأنا الرابطة الإسلامية لجنوب السودان، فأصبحت هي الواجهة في الجنوب نسبة لانكماش البعض من اسم جماعة أنصار السنة المحمدية[1].

يقول د. يونس بول: «أنا من أنصار تعدد التدين في السودان، وهو يختلف من مكان إلى آخر، يمكن أن يتفق الناس فقط على الأصول الكلية، ولهم أن يختلفوا في الثقافة والمأكل والمشرب والعادات والتقاليد، كنت أرى أن نصبغ الناس بالتوحيد ولا سيطرة لنا بعد ذلك على أمورهم الأخرى، ما دامت لا تخالف مجمل الدين، أما أن يكون الناس نسخاً متطابقة في كل شيء، فهذا غير مقبول وغير ممكن»[2].

مواقف السلفيين أيام الحرب والسلام:

كان نشاط السلفيين أثناء الحرب بين الشمال والجنوب منحصرا في العمل الدعوي فقط، وفي حدود دور أنصار السنة ومساجدها وخلاويها، وكانوا بعيدين عن العمل السياسي عندما اندلعت حركة التمرد بقيادة العقيد جون قرنق في ١٩٨٣م، احتاجت الاستخبارات العسكرية لأفراد مسلمين جنوبيين يساعدونها في معرفة المتمرد من المواطن، هذه العملية تحتاج للصدق والبعد من التعصب القبلي، وقد نجح ثلاثة من شباب أنصار السنة من الجنوبيين في القيام بهذا الدور خير قيام، بل فتح هذا الأمر الباب لتجنيد كثير من شباب أنصار السنة، وهذا المنهج ساعد بعد توقيع اتفاقية السلام، فلم يتم تصنيف السلفيين كجهة ذات سمعة سيئة، بل عرف عنهم أنهم أهل دعوة فقط، وخاصة بعد زيارة فضيلة الشيخ محمد هاشم الهدية رئيس جماعة أنصار السنة رحمه الله لنيفاشا ولقاء العقيد جون قرنق، ومشاركته في التوصل لاتفاق السلام الشامل.

ويري د. يونس بول أن الدعوة أيام الحرب كانت في حالة حصار وتضييق، وأن الدعوة تنتشر في أيام السلم وتتوسع في سلاسة ويسر، كما اعتمد السلفيون في الدعوة في أوقات السلام على السلوك، واعتمدوا السلوك القويم كي يجذب الناس تجاه الدعوة ويلجأون لتجسيد قضايا الدين

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ علي حسن علي، أمين أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية، بالخرطوم، بتاريخ: ٢٠١١/٣/١م.

(٢) مقابلة شخصية مع د. يونس بول دي مانيال، بمكتبه بأم درمان، بتاريخ: ٢٠١١/٣/٢٠م.

الكلية في أنفسهم مثل الصدق والأمانة أكثر من الدعوة المباشرة نفسها، ويعتمدون الدعوة الفردية في المناسبات وغيرها.

ويقول: «اعتمدنا استراتيجية العمل في أي فراغات تركها الآخرون، ولكن الشيء المؤسف استيعاب هذه الأمور صعبة جداً، وانتهجنا كذلك البعد من السياسة ومطباتها لصالح الدعوة في وقت البدايات الذي يحتاج للتأسيس والقوة قبل مكابدة أمواج السياسة، وكان هدفنا المواطن العادي والذي يعرف من يساعده ويقدم له الخير، والحمد لله الدعوة في تقدم، وركزنا على أهمية التعليم والدراسة بالمدارس الحكومية ودخول الجامعات، ليقوم كلٌ بأمر نفسه، ويتأهل بشهادة جامعية، ويحافظ على القرآن لتزكية النفس، وليكون رجلاً حراً ولا يستغله أحد، هذا هو المنهج الذي كنا نسير عليه».

وحول ندرة الكتابة للسلفيين في جنوب السودان على مستوى الكتب والرسائل للدعوة يقول د. يوناس بول: «لم نلجأ للكتابة بسبب الأمية المتفشية في جنوب السودان، مما يصعب مهمة الداعية الذي يعتمد على الكتابة كوسيلة للتواصل مع المجتمع الجنوبي»[(١)].

ومن الوصايا الدائمة لشباب الدعوة بجنوب السودان هي حفظ القرآن الكريم مع عدم التخلي عن الدراسة الأكاديمية بالمدارس حتى يستطيع أن يتطور ويجد عملا في المستقبل، ولا يضطر للاسترزاق بالقرآن الكريم.

يقول د. يوناس بول: «استفدنا من أخطاء غيرنا من الجماعات الإسلامية بجنوب السودان بالابتعاد بالدعوة عن أمواج السياسة ومطباتها، فالدعوة كانت خالصة وليس فيها مطامع دنيوية ولا مناصب، وليس في الدعوة تجمعات صغيرة (شلليات)، وطريقتنا هي الانتشار وليس التجمع في أماكن محددة، مما ساهم ويساهم في الانتشار الأفقي والرأسي للدعوة في أوقات السلم»[(٢)].

موقف السلفيين الجنوبيين من العمل السياسي والعام:

الوجود السلفي في جنوب السودان تاريخياً لم يكن غائباً عن مجمل الأوضاع التي يتأثر بها المجتمع الجنوبي، فقد كان مشاركاً في هموم المجتمع الجنوبي أثناء الحرب مثل المساهمة في الإغاثة والمساهمة في مجالات التعليم والصحة، كما كان موجوداً على المستوى السياسي ومشاركاً في الحكم، فقد اختير الدكتور يوناس بول دي مانيال في منصب وزير الشئون الهندسية بولاية أعالي النيل، ثم نائباً للوالي ووزيراً للشئون الاجتماعية بذات الولاية لعدة سنوات، وكان أن عَكَس - بحسب علي حسن علي- صورة جميلة للمسلم السلفي الجنوبي الملتزم الصادق الأمين المحب للخير لأهله وبلاده، وشهدت فترته كثيرا من الإنجازات[(٣)]، كما عمل فرج اللّه مون أمان أيضاً وزيراً بولاية البحيرات.

يقول د. يوناس بول: «استفدت من العمل السياسي في منصب نائب الوالي لولاية أعالي النيل في تقديم الخير لكل المجتمع في الولاية، أما لأنصار السنة فقد استطعت تصديق قطعة أرض في موقع استراتيجي للرابطة بمدينة ملكال».

وفي غياب د. يوناس بول عن العمل الدعوي عند اختياره وزيراً قال: «تركتهم يعملون للدعوة، وأنا كنت أعمل في العمل السياسي، كان أبو أيوب هو الذي يقود الرابطة وحتى الآن»، نحن مجتمعنا مجتمع تعايش حقيقي بين كل المجتمعات بأي خلفية دينية وسياسية، وهناك قبائل متعددة في الدعوة، وكنت أقول لهم ركزوا على الدعوة وخدمة الناس في القرى دون المدن، بحيث يتم توطين الدعوة هناك، هو التوجه السائد».

---

(١) د. يوناس بول دي مانيال، حوار صحفي مع صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٩، بتاريخ: ٢٠١١/٤/٤م، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ علي حسن علي، أمين أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية، بالخرطوم، بتاريخ: ٢٠١١/٣/١م.

ويرى أنصار السنة عموماً ضرورة المشاركة في القضايا العامة من أجل تحصيل المصالح ودرء المفاسد، وتحقيق التواصل مع أطياف المجتمع والقيام بأعمال البر والإحسان وعون المحتاجين، والمساهمة في درء الكوارث والابتلاءات، ورعاية مصالح الناس واتخاذ الحكمة سبيلاً وطريقاً، والتعاون مع الآخر غير المسلم على البر والتقوى، والسعي لتأليف القلوب واجتماع الكلمة[1].

وحول المشاركة في العمل السياسي بعد قيام دولة جنوب السودان، فإن أنصار السنة لا يمانعون من ذلك، وفي شتى المجالات، يقول الشيخ حامدين شاكرين: «لا نمانع من المشاركة في العمل السياسي في أي منصب أو عمل سياسي في حكومة الجنوب، بشرط أن يعرض علينا كأفراد ينتمون للتيار السلفي وليس باسم جماعة أنصار السنة، لأنها مسجلة كهيئة دينية وليست حزباً سياسياً»[2].

تحديات تواجه السلفية بجنوب السودان:

ويري سلفيو جنوب السودان أن أبرز عقبات انتشار الدعوة السلفية بالجنوب هي:

١. قلة الدعاة المؤهلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتميزين في مخاطبة المواطن الجنوبي بلغاته المحلية، كما يضطر بعض الدعاة لصعوبة ظروفهم المعيشية للعمل في بعض المهن لمقابلة متطلبات الحياة، وهذا العمل ينعكس سلباً، على تفرغهم لتقديم الدعوة بصورة أكبر.

٢. قوة نشاط الكنيسة لنشر الشبهات ضد الإسلام مستعملة السلطة والمال، وتتجرأ الكنيسة أحياناً على وصف الدعوة السلفية بالإرهاب والتطرف.

٣. قلة الدعم المالي للدعوة والدعاة، وعدم تفريغ الدعاة بما يكفيهم لكي يتولوا أمر الدعوة كاملاً، وذلك منذ بداية الدعوة وحتى الآن.

٤. قلة التعاون والتنسيق بين السلفيين والتيارات الإسلامية الأخرى، لأن التيارات الإسلامية الأخرى تنظر لأنصار السنة بالجنوب على أنهم منافس قوي لهم، ولكن أنصار السنة- حسب علي حسن علي - لا يبادلونهم العداوة رغم قوة الدعوة السلفية وانتشارها الكبير بولايات الجنوب.

٥. عدم وجود دُور بولايات الجنوب ومدنه الكبرى سيما (واو، جوبا، أويل، راجا)، تنطلق منها الدعوة في أنحاء الجنوب.

٦. تأثير بعض الجهات على الشباب المنضوين حديثاً للدعوة السلفية عن طريق المال والسلطة، من أجل تخليهم عن منهج الدعوة السلفية.

٧. الوضع السياسي المضطرب والمتقلب الذي لا يبدو فيه التعاون مع المسلمين ولا يوجد الجسم القوي الذي ينظم شئون المسلمين ولاسيما بعد الانفصال.

٨. تجذر القبلية والتعصب لها يهدد تحرك الدعاة في شتى المناطق.

٩. عدم استتباب الأمن بسبب انتشار الأسلحة في أيادي المواطنين مع تفشي الجهل.

١٠. عدم وجود المرجعية العلمية التي يرجع إليها لحل المشكلات التي تحتاج إلى الاجتهاد.

١١. استمرار وتجدد الخلافات التي أقعدت السلفية بالجنوب والشمال منذ زمن بعيد.

١٢. عدم وجود مؤسسات تعليمية لتربية الأجيال على المنهج السلفي.

ومن أبرز التحديات التي ستواجه الدعوة السلفية في الفترة القادمة بحسب د. يوناس بول بدء دخول بعض معتنقي فكر السلفية الجهادية التي تكفر المجتمع والدولة، وهي قد تشكل خطورة على الدعوة في المستقبل المنظور، كما يمثل الصراع الذي اندلع أخيراً بين حكومة جنوب السودان، وبين المتمردين برئاسة د. ريك مشار نائب رئيس حكومة الجنوب سابقاً تحدياً كبيراً للمسلمين

---

(١) د. طارق الهدية، منهج جماعة أنصار السنة في الجنوب، ورقة قدمت في مؤتمر الولايات الجنوبية الأول، أقامته أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان، ١١، ١٢ ديسمبر ٢٠١٠م.

(٢) مقابلة مع الشيخ حامدين شاكرين لوال، بالخرطوم بحري، بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٣م.

لإظهار وجودهم على مستوى المجتمع المدني وتقديم العون والإغاثة لمواطنيهم والسعي لعودة الحياة لطبيعتها هناك.

كما أن السلفيين بالجنوب بحاجة إلى تأهيل دعاة (مستقبل) في جنوب السودان، وتطييب نفوس الدعاة القدامى بعد تمكن الشعور بالإحباط والإهمال من نفوسهم، بجانب جمع شتات المنظمات والدعاة بالجنوب، وحل بعض الخلافات التي نشأت بين الدعاة ورموز الوجود السلفي بجنوب السودان[1].

خلاصة حول مستقبل الوجود السلفي بجنوب السودان:

تحمل وضعية الدعوة السلفية بجنوب السودان بعد إعلان الانفصال في طياتها عدة تساؤلات، ولكن يرى الكثيرون أن لها مستقبلا واعدا مقارنة بالتيارات الإسلامية الأخرى، لأن لها قوة ذاتية وتأييدا محليا، كما أنه لا بد للمنتمين للتيار السلفي هناك من إخلاص النية والتوجه والحرص على هداية الناس والبعد عن الأغراض الدنيوية والمطامع الخاصة لكي تتمكن السلفية من تمكين وجودها في تربة جنوب السودان البكر، ومن ثم ينفتح الباب لها جنوباً.

فمن أبرز الملاحظات في هذا البحث أن أهم أسباب قبول الطرح السلفي بجنوب السودان أن الذين يقدمون الدعوة السلفية لأهل الجنوب هم من أبناء الجنوب أنفسهم، وذلك منذ بدء دخول الدعوة السلفية إلى المنطقة، مما سهّل انتشار الدعوة وقبولها، كما أن الدعوة السلفية بنت طرحها على القدوة الحسنة والصدق والعدل والمساواة، وأهل الجنوب يريدون من يطابق قوله فعله.

وتقتضي الحاجة للتأكيد على السماح للإسلام في جنوب السودان أن يعمل باستقلالية تامة، ويجب على مسلمي جنوب السودان عموماً أن يقوموا

(١) محمد كوال، توطين وتمكين الدعوة في جنوب السودان، ورقة قدمت في مؤتمر الولايات الجنوبية الأول، أقامته أمانة الجنوب بجماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان، ١١، ١٢ ديسمبر ٢٠١٠م، ص ٦- ٧.

بإنشاء منظمات محلية تقوم بتنظيم ممارساتهم الدينية كما بادرت بذلك جماعة أنصار السنة وألا يكونوا عالة على جهة خارجية، وأن يسارع مسلمو وسلفيو جنوب السودان للتواصل العالمي مع الأمة والمجتمع الإسلامي حتى يمكنهم متابعة الأحوال الدولية والأحداث الجارية التي تؤثر على العالم الإسلامي بالحرص والاهتمام اللازم، ولا بد لمسلمي وسلفيي جنوب السودان أن يطوروا العلاقات والروابط مع مسلمي أفريقيا وبصفة خاصة مسلمي يوغندا وكينيا وأثيوبيا وأريتريا وبورندي وروانда وتشاد وأفريقيا الوسطى، والتي يوجد في بعضها تنظيمات ومنظمات سلفية قديمة ومؤثرة في محيطها المحلي والإقليمي.

مراجع:

١- أحمد محمد طاهر، جماعة أنصار السنة المحمدية، نشأتها، أهدافها، منهجها، جهودها، ط ١ (الرياض: دار الفضيلة للنشر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٢- محمد خليفة صديق، التيار السلفي في جنوب السودان.. النشأة والتحرك، في: الإسلام في دولة جنوب السودان الجذور- الواقع- المستقبل (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، يونيو ٢٠١١م).

٣- حوار مع د. إسماعيل عثمان الماحي الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، على موقع المشكاة، على الرابط: http://www.meshkat.net، بتاريخ: ٢٠٠٩/٧/٢٦م.

٤- عوض جاد السيد، أنصار السنة الوفاق يظلل الجميع، مقال موجود على الرابط: http://www.alhadag.com/reports1.php?id=2353.

٥- د. يوناس بول دي مانيال، حوار صحفي مع صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٩، بتاريخ: ٢٠١١/٤/٤م.

٦- حوار مع الشيخ حامدين شاكرين لوال، صحيفة المحرر السودانية، العدد ٢٢٥، بتاريخ: ٢٠١٣/٣/٧م.

٧- مقابلات شخصية مع عدد من القيادات السلفية بجنوب السودان.

٨- أوراق علمية غير منشورة لعدد من القيادات السلفية بجنوب السودان.

إيران وركوب الأمواج العالية: جنوب إفريقيا نموذجا

بوزيدي يحيى(*) – خاص بالراصد

يتميز النظام الإيراني بقدرته على الحركة السريعة، والنشاط الدبلوماسي المتعدد الاتجاهات. يتجلى ذلك في اقتناص كل الفرص المتاحة أو المحتملة لتعزيز حضوره في المجتمع الدولي، والدفاع عن مصالحه، وتحوير الكثير من القضايا العالمية لما يتماشى مع مراميه، خاصة في ظل علاقته المتوترة مع أهم القوى الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وأبرز ما قام به في هذا المجال الأقل محاولة التموقع إلى جانب كل تشكيل سياسي مناهض أو منافس لواشنطن، وحتى توطيد العلاقات مع الدول الصغيرة في أميركا اللاتينية وإفريقيا. وبغض النظر عن حجم المكاسب المحصلة من كل تلك النشاطات، فإنها على الأقل توظف لتعزيز شرعية النظام، وتصوير إيران للرأي العام الداخلي بأنها تحظى بقبول في المجتمع الدولي، خاصة عندما تتصدر الواجهة في قضايا عالمية لها تأثيرات إقليمية كبيرة.

وإذا كانت طهران لا تألوا جهدا في إرساء علاقات متينة وقوية مع دول صغيرة جدا فما بالك عندما يتعلق الأمر بقوة إقليمية بحجم جنوب إفريقيا، وموقعها في الساحة الدولية، خاصة في ظل القيمة المضافة التي يمنحها إياها زعيمها العالمي نيلسون مانديلا، حيث سعت إيران بدورها لاستغلال الفرص التي كان من المحتمل أن يتيحها صعود جنوب إفريقيا إقليميا ودوليا لتمرير سياساتها هي الأخرى نتيجة سقوط نظام الفصل العنصري هناك، وعودة البلد للعب دور إقليمي قوي وفعال مع منتصف تسعينيات القرن الماضي بعد عقود من المقاطعة الدولية، والذي تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي. ففيمَ تتمثل الرؤية الإيرانية للمكاسب التي تمنحها إياها بريتوريا؟

تحولات السياسة الخارجية الجنوب إفريقية

تعتبر جنوب إفريقيا من الدول المحورية في القارة السمراء، وقد اقترن اسمها في هذا العصر برئيسها نيلسون مانديلا الذي توفي في ديسمبر ٢٠١٣، إذ اشتهر بكونه رجل السلام، نظرا لنضاله الطويل في سبيل التحرر من نظام التمييز العنصري طيلة أكثر من ثلاثة عقود، حتى إسقاطه سنة ١٩٩٤، ليرأس زعيم المقاومة بلاده لفترة واحدة ثم يسلم السلطة ويفتح المجال لغيره، وينشط دوليا بتأسيسه سنة ٢٠٠٧ مجلس حكماء العالم (مؤسسة المتنفذين)، الذي ضم أهم الشخصيات الدولية المؤثرة، وذلك من أجل نشر السلام والعدالة والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الظلم والفقر والحرب في أنحاء العالم.

وتبعا لهذا عَرفت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا تحولا جذريا حيث حاولت أن تعكس تصوراتها الداخلية خارجيا، ومن أهم المبادئ التي أرساها مانديلا ولا زالت السياسة الخارجية الجنوب إفريقية ملتزمة بها إلى حد كبير، احترام وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم السلام الدولي، واعتماد الوسائل السلمية لحل الأزمات.

ومنذ ١٩٩٤، لعبت دورًا متزايدًا في القارة الإفريقية وعلى الصعيد العالمي أيضًا. فقد تم انتخابها مرتين عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وهي عضو في مجموعة IBSA (تحالف ثلاثي يضم

(*) كاتب جزائري.

جنوب إفريقيا والهند والبرازيل)، وأصبحت مؤخرًا عضوًا في مجموعة دول البريكس[١]، كما أن دورها في الاتحاد الإفريقي كوسيط ومساهم في قوات حفظ السلام في القارة الأفريقية قد شهد نموًا متزايداً[٢].

إيران وجنوب إفريقيا:

ما أقدم عليه نظام الثورة سنة ١٩٧٩ من قطع لعلاقات إيران مع نظام الفصل العنصري كان متوقعا لجملة من الأسباب يأتي في مقدمتها المبادئ الجديدة التي أرساها آية الله الخميني كدعم المستضعفين ومواجهة الاستكبار العالمي، وما كان يجري في جنوب إفريقيا من هذه الزاوية يعتبر حرب تحرير يخوضها المستضعفون السود ضد القوى الاستعمارية التي خلّفت وراءها أقلية بيضاء متحكمة في كل مقدرات البلاد والجاثمة على صدور الأغلبية منذ قرون. ومن جهة أخرى، فإن الكيان الصهيوني كان تقريبا الاستثناء الوحيد في العالم الداعم لنظام الفصل العنصري بمختلف الأشكال السياسية والعسكرية، فضلا عن علاقات الأخير بنظام الشاه حيث كان يزوده بالنفط مقابل اليورانيوم الذي كان يحتاج إليه في برنامجه النووي.

وعقب نجاح حزب المؤتمر الوطني بزعامة نيلسون مانديلا في إسقاط نظام الأبرتهايد، عادت العلاقات بين الطرفين من جديد، حيث أصبحت إيران مزودا رئيسيا لجنوب إفريقيا بالنفط، وشهد عام ١٩٩٦ زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني لجنوب إفريقيا، وبدوره قام مانديلا بزيارة مماثلة لإيران، كما قام الرئيس محمد خاتمي بزيارة هو الآخر سنة ١٩٩٨، وزيارات أخرى بين الطرفين على المستوى الوزاري أسفرت كلها عن دعم وتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين[٣].

وعلى المستوى الدبلوماسي، كثر الحديث عن تنسيق المواقف في مختلف القضايا الدولية، التي تتقاطع فيها الرؤى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي كان الزعيم الجنوب إفريقي من أشد المناصرين لها، واشتهر بمقولته: «لن تكتمل فرحتي باستقلال جنوب إفريقيا إلا باستقلال فلسطين». بمقابل نقده لإسرائيل بسبب دعمها لنظام الأبارتهايد كما سبق الإشارة، والعلاقات الإسرائيلية الجنوبية إفريقية لا زالت محكومة بإرث تلك المرحلة، فثلاثة رؤساء صعدوا إلى الحكم منذ نهاية الأبارتهايد، لكن أحدا منهم لم يطمح إلى التقرب من إسرائيل. من مانديلا وحتى جيكوب زوما، ورغم زيارة مانديلا إلى إسرائيل إلا أنه ظل ينظر للقضية الفلسطينية من نفس الزاوية التي كان ينظر منها لنظام الفصل العنصري، ودعا لاستقلال فلسطين، وإن كان يركز على الوساطة والحلول السلمية[٤].

وأبرز المواقف التي كشفت التباعد الجنوب الإفريقي الإسرائيلي كانت في غياب المسؤولين الإسرائيليين وبشكل خاص الرئيس شيمون بيريز ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، عن جنازة مانديلا التي حضرها جل زعماء العالم، وبرّرت السلطات الإسرائيلية ذلك بسبب ارتفاع تكاليف السفر، في حين أن السبب الحقيقي الذي دفع نتنياهو إلى إلغاء رحلته هو الموقف السلبي لجنوب إفريقيا من إسرائيل التي لا يحظى زعماؤها بترحيب على

---

(١) تضم مجموعة «البريكس» (BRICS) الاقتصاديات الكبرى الناشئة، البرازيل وروسيا والهند والصين، تأسست سنة ٢٠٠٩ بالإضافة إلى جنوب إفريقيا التى انضمت إليها منذ ٢٠١٠، لتفاصيل أكثر أنظر: موقع المعرفة، على الرابط:
http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3

(٢) بين المثالية والسياسة الواقعية لقوة ناشئة السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا، open democracy، 04/07/2013.

(٣) محمد نور الدين عبد المنعم، إطلالة على تاريخ العلاقات الإيرانية الإفريقية، موقع الأهرام اليومي، نقلا عن مختارات إيرانية، ٢٠١١/٠٩/٠١، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=719169&eid=8032

(٤) عدنان عدوان، إسرائيل وجنوب أفريقيا حلفاء الأمس أعداء اليوم، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٤٦، السنة الثالثة عشر، ٢٠١٤/٠٢، على الرابط:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/146/aadwan.htm

المستوى الشعبي[1].

الملف النووي: الضغوطات فوق المبادئ والمصالح

يأتي الملف النووي في صلب اهتمامات الدبلوماسية الإيرانية حيث حاولت في هذا الجانب استغلال تواجد جنوب إفريقيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستخدمت لهذا الغرض حتى الطرق غير المشروعة على غرار منح شركة الاتصالات الجنوب إفريقية mtn رخصة الهاتف الخلوي في إيران مقابل ضغطها على الحكومة بالتصويت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إحالة ملفها النووي لمجلس الأمن في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، في حين كانت قبلها تعارض البرنامج.

وفي مجلس الأمن حيث كانت جنوب إفريقيا تشغل مقعدا في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ظلت تؤكد على ضرورة حل الأزمة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتماد العقوبات الجماعية وليس الأحادية من طرف واشنطن، وحق الدول المنضوية تحت معاهدة حظر الانتشار النووي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهذا ما تختلف فيه مع الدول الغربية، واتهمت بأنها كسرت وحدة مجلس الأمن، رغم موافقتها على القرارات الأربعة التي صدرت ضد إيران خلال فترة ولايتها، مع المطالبة أحيانا ببعض التعديلات على مشاريع القرارات أو إرجاء تنفيذها، وكانت تصر على عدم وجود أدلة كافية تثبت تطوير إيران لأسلحة نووية، إلا أنها في المقابل أعابت على طهران عدم تقديم ضمانات بشفافية برنامجها، وأعربت إيران على إثر ذلك عن خيبتها من جنوب إفريقيا.

لكن الاستياء الإيراني لم يمنع من بذل جهود دبلوماسية لاحقا لكسب دعم بريتوريا كالتعاون البرلماني بين البلدين حيث أكد برلمانا جنوب إفريقيا وإيران على التزامهما بجعل العالم مكانا أفضل للجميع، عقب اجتماع بين وفد من البرلمانيين. وناقش الجانبان قضايا التضامن والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والطاقة النووية والإرهاب والقيم التي ينبغي أن تدعم العلاقات الدولية المعاصرة في العالم[2].

وفي جولة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ولقائه بوزيرة الخارجية لجنوب إفريقيا حاول استمالتها لصالح بلاده، لدعمها في برنامجها النووي، وحديث ظريف من بريتوريا عن عدم نية بلاده امتلاك أسلحة نووية لا يأتي من فراغ خاصة عندما يذكر بالنموذج الجنوب إفريقي في التفكيك الإرادي للبرنامج النووي، وربط الهجمة الأمريكية والغربية على بلاده بالقضية الفلسطينية والازدواجية الغربية، وقد حاولت جنوب إفريقيا بالفعل الوساطة بين إيران والدول الأوروبية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وألمانيا؛ لتسويق مقترحاتهم لحلِّ مشكلة الملف النووي الإيراني[3].

وأهم المواقف الجنوب إفريقية المؤيدة لإيران في هذا الجانب تلك التصريحات التي جاءت على لسان وزيرة الطاقة في جنوب إفريقيا «إليزابيث ديبو بيترز» حيث انتقدت بشدة في الاجتماع الوزاري الخاص بالطاقة النظيفة والذي عقد في نيودلهي فرض الحظر النفطي على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي دون إجراء مشاورات مع الزبائن الرئيسيين للطاقة الإيرانية. واعتبرت بأن فرض الحظر يخلف تأثيرات جيوسياسية سلبية على الدول الفقيرة التي تعيش

---

(١) نتنياهو غاب عن تأبين مانديلا لعلمه أنه غير مرحب به، جريدة الوطن المصرية، ٢٠١٣/١٢/١٢، على الرابط:
http://www.alwatan-eg.net/pages.php?option=browse&id=27521

(٢) جنوب إفريقيا وإيران تتعهدان بجعل العالم مكانا أفضل للجميع، جريدة الشعب الصينية، ٠٧ /٠٣/ ٢٠١٤، على الرابط:
http://arabic.people.com.cn/31663/8557949.html

(٣) أحمد حسين الشيمي، إفريقيا.. ساحة للسياسة الخارجية الإيرانية، أون إسلام، ٢٠٠٨/٠٣/١٢، على الرابط:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/105180-2008-03-12%2008-05-19.html

في حاجة ماسة إلى مصادر الطاقة.

وشددت على ضرورة قيام واشنطن والاتحاد الأوروبي بإجراء عدة مشاورات مع هذه الدول قبل اتخاذ أي قرار بهذا الشأن، وأكدت بأن الولايات المتحدة الأميركية أصدرت إعفاء استمر ١٨ شهراً من تنفيذ الحظر النفطي المفروض ضد إيران كانت تشمل كلا من الصين وكوريا الجنوبية والهند وتركيا وتايوان وسريلانكا وسنغافورة؛ منتقدة رفض الاتحاد الأوروبي وضع جنوب إفريقيا بين هذه الدول[١].

لكن في الأخير واستجابة للضغوط الأمريكية التي تقدم لها مساعدات سنوية، وتأثير مبادئ السياسة الخارجية الجنوب إفريقية والغموض الذي يكتنف برنامج طهران النووي، قررت حكومة جنوب أفريقيا - كما أيدت قرارات مجلس الأمن سابقا- أيضا رفع حجم وارداتها من نفط نيجيريا وأنغولا والمملكة العربية السعودية بغرض تقليص مشترياتها من الخام الإيراني في إطار العقوبات على طهران[٢]، رغم أنه يبلغ قرابة ٤٠ بالمائة من احتياجاتها النفطية. ثم عادت مرة أخرى لترحب بالاتفاق الإيراني الغربي الذي عقد مؤخرا وتصفه بالطريق الأنجع لحل الأزمة.

سوريا: المبادئ ضد القيم

البعد المثالي في السياسة الخارجية والوزن الدولي لزعيمها مانديلا، وظّفته إيران في الكثير من المجالات مستغلة حتى القضية الفلسطينية نفسها، فمثلا عَقد في طهران، أعضاء مؤسسة المتفذين، وفي مقدمتهم الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورئيس المؤسسة كوفي أنان، والرئيس المكسيكي السابق أرنستو زديلو، والرئيس الفنلندي السابق مارتي اهتي ساري، بمشاركة كبير أساقفة جنوب إفريقيا ديزموند توتو، مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين حول القضايا الإقليمية والدولية المهمة، وتبنت الأمم المتحدة مشروع الرئيس الإيراني لمكافحة العنف والتطرف، وكان الهدف من الزيارة التأكيد على الدور الإقليمي والدولي لإيران في تسوية المشاكل وتنمية العلاقات على أساس الثقة والاحترام المتبادلين[٣].

وتبرز في سوريا أسوأ أشكال توظيف المبادئ النيلسونية ضد القيم الإنسانية التي يفترض أنه يحارب لأجلها، إذ أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال لقائه مع كوفي أنان إلى الحرب الناتجة عن دعم الجماعات الإرهابية كما يصفها من جانب بعض دول المنطقة، وحثه على ضرورة وقفها والاهتمام في نفس الوقت بالمساعدات الإنسانية للشعب السوري، وهو ما وافقه عليه المسؤول الأممي السابق[٤].

في حين أن الواقع الحقيقي الذي يدركه الجميع على عكس ذلك تماما، فطهران التي تدعم نظام بشار الأسد بالأسلحة والمال وحتى المقاتلين من الحرس الثوري، والتنظيمات الطائفية الشيعية العراقية وحزب الله اللبناني الذي رمى بكل ثقله خلف نظام الأسد، وكل ما يقوم به الأخير من جرائم بحق الشعب السوري طيلة السنوات الثلاث الماضية، رغم كل هذا إلا أن جنوب إفريقيا، وانطلاقا من «المبادئ النيلسونية»، ونتيجة التأثير الإيراني أيضا بشكل أو آخر، ترى أن دورها إيجابي.

كما اتخذت جنوب إفريقيا الكثير من القرارات المؤيدة لنظام الأسد مثلما فعلت مع نظام العقيد معمر القذافي، فعلى سبيل المثال دعت المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة إلى احترام

(١) جنوب إفريقيا تنتقد بشدة الحظر النفطي على إيران، موقع قناة العالم الإخبارية، ٢٠١٣/٠٢/٢٠، على الرابط:
http://www.alalam.ir/print/1466357

(٢) جنوب إفريقيا تلجأ إلى نيجيريا وأنغولا والسعودية لتعويض نفط إيران، نوميديا نيوز، ٢٠١٢/٠٦/١٥، على الرابط:
http://www.numidianews.com/ar/article~28167.html?_featured=bbdbf47737d418bdc77c73ef28c50a49

(٣) كبير أساقفة جنوب إفريقيا ينضم إلى كوفي عنان في طهران، قناة العالم الإخبارية، ٢٠١٤/٠١/٢٦، على الرابط:
http://www.alalam.ir/news/1559504

(٤) الرئيس روحانى لدى استقباله وفدا من مؤسسة المتنفذين برئاسة كوفي أنان، موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية، ٢٠١٤/٠١/٢٨، على الرابط:
http://www.president.ir/ar/74370

سيادة سورية، كي يتمكن السوريون أنفسهم من إيجاد حل للأزمة، كما امتنعت بريتوريا في وقت سابق عن التصويت على قرار أممي يدين نظام دمشق ويدعو إلى الانتقال السياسي في سورية أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات[١].

وفي نفس السياق أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا وجنوب إفريقيا ستنسقان مواقفهما من الملف السوري لوقف العنف ومنع التدخل الأجنبي، موضحا أن موسكو ستواصل العمل من أجل حل الأزمة السورية بأسرع وقت ممكن، وقال بوتين عقب لقاء مع نظيره الجنوبي إفريقي جيكوب زوما: «نعتزم مواصلة العمل من أجل وقف العنف في أسرع وقت، وسندعم وحدة أراضي وسيادة الدولة السورية[٢].

ومحاولةً لاستغلال الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية على غرار دول البريكس، ودور جنوب إفريقيا فيها التي ترأست قمتها في ٢٦ مارس ٢٠١٣، فقد عمل نظام الأسد على استغلال دورها بالطلب من «البريكس» التدخل لوقف العنف في بلاده والمساعدة على إقامة الحوار الذي يرغب ببدئه (على ما يزعم)، وذلك في رسالة سلمتها مستشارته بثينة شعبان لرئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما. ونوهت بأن زوما «بدا متجاوبا خلال الاجتماع، وأبدى أسفه للدمار الذي يصيب بلدنا الجميل، وأوضحت أنها زارت في الإطار نفسه كلا من روسيا والصين والبرازيل والهند[٣]. وللعلم فإن الدول الأعضاء في هذه المجموعة قد امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن بالنسبة للقرارات المتعلقة بليبيا

(١) جنوب إفريقيا تدعو الأمم المتحدة لاحترام سيادة سوريا، جريدة الخبر الجزائرية، ٢٠١٣/٠٥/١٦، على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/336215.html

(٢) تنسيق روسي جنوب إفريقي لمنع التدخل الخارجي بسوريا، قناة العالم الإخبارية، ٢٠١٣/٠٥/١٦، على الرابط:
http://m-ar.alalam.ir/tag/5957/3

(٣) الأسد يطلب من «البريكس» التدخل لوقف العنف بسوريا، قناة العالم الإخبارية، ١٦ /٢٠١٣/٠٣، على الرابط:
http://www.alalam.ir/news/1455804

وكذلك بعض القرارات الخاصة بسورية.

نيجيريا وجنوب إفريقيا: اللعب على التناقضات الإقليمية

يتجلى التأثير الإيراني على الساحة الإفريقية والدولية أيضا في استغلال التناقضات الإقليمية الإفريقية وتوظيفها في التنافس الدولي خاصة مع إسرائيل، وبالنسبة لموضوعنا يظهر في الرباعي جنوب إفريقيا/ نيجيريا من جهة، وإيران/ إسرائيل من جهة أخرى، إذ تسعى نيجيريا للعب دور كبير في القارة السمراء منافسة في ذلك جنوب إفريقيا وحتى مصر، حيث يحتدم التنافس بين الدولتين على الريادة في القارة، ويتوقع بعض الاقتصاديين أن تصبح نيجيريا قائدة مستقبلية للقارة الإفريقية[٤].

ومحاولة الدولتين الظفر بمنصب ممثل للقارة في مجلس الأمن أبرز أشكال التنافس، ونظرا لقوة البلدين فإن بعض الدراسات الأمريكية أوصت واشنطن بتعزيز علاقتها مع «أبوجا» و«بريتوري» لضمان فاعليتها أكثر في إفريقيا التي تتطلب وجود شركاء متماسكين موثوقين ونموذجيين في القارة. وتبدو كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا كبلدين كبيرين من حيث النفوذ الإقليمي والقدرات العسكرية والسيطرة الاقتصادية والطموحات الواسعة في سياستهما خيارين مناسبين[٥].

وبعض الأزمات بين الطرفين تدلل على التنافس النيجيري الجنوب إفريقي، كانت بداياتها مع موقف مانديلا من النظام العسكري بقيادة ساني أباشا في نيجيريا الذي حكم بين ١٩٩٣ - ١٩٩٨، وكان عرضة لانتقاداته، مما اعتبرته نيجيريا تنكرا للدعم الذي كان يتلقاه حزب المؤتمر الوطني خلال كفاحه من أجل التحرر.

(٤) سليت أفريك: نيجيريا القائدة المستقبلية للقارة الأفريقية، موقع تقارير، ٢٠١٤/٠٢/٠٣، على الرابط:
.http://www.thereports.net/Article/1/17/79/551630

(٥) مراجعة لسياسة الولايات المتحدة حول إفريقيا، مركز القدس للدراسات، ٢٠٠١/٠٤/٢٥، على الرابط:
http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=108&menu_id=10&cat_id=10

وبين الفينة والأخرى تطفو إلى السطح أزمة بين الطرفين، على غرار موقف الدولتين من الحركات الاحتجاجية في العالم العربي، وبشكل خاص نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، ففي حين كانت نيجيريا تدعم بقوة الدعوة للاعتراف بالمجلس الوطني داخل الاتحاد الأفريقي، فإن جنوب إفريقيا ظلت تقف إلى جانب القذافي حتى آخر لحظة، واستمرت في تقديم المبادرة تلو المبادرة في محاولة للوصول لحل وسط حتى بعد أن بدأت قوات النيتو عملياتها العسكرية ضد نظامه(١).

وأيضا الفشل في انتخاب رئيس لمفوضية الاتحاد الإفريقي سنة ٢٠١٢ حيث انقسم القادة الأفارقة تقريبا بالتساوي بين الغابوني جان بينغ، الذي تدعمه دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية ونيجيريا في مقدمتها، والجنوب أفريقية نكوسازانا دلاميني زوما.

ولم تكن إيران وإسرائيل بعيدتين عن أجواء هذا الصراع، فقد ذكرت صحيفة (بنش) النيجيرية أن الحكومة الإسرائيلية تؤيد نيجيريا في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وهو بكل تأكيد لم يكن مجانيًا، حيث تريد «إسرائيل» مقابل ذلك شرعنة وجودها في القارة الأفريقية لتصبح عضوًا في واحدة من أهم المنظمات الأفريقية(٢).

ونظرا للتنافس الإيراني الإسرائيلي فإن نيجيريا والتي تطورت علاقاتها بشكل كبير جدا مع إيران في مرحلة خاتمي توجت بالزيارات المتبادلة بين رؤساء البلدين، تعرضت لهزة قوية جدا بعد اكتشاف تدخل إيراني في النزاعات الداخلية بدعمها حركة إبراهيم الزكاكي الشيعية، وأيضا تهريب الأسلحة إلى غامبيا سنة ٢٠١٠ مما أدى لقطع العلاقات بين الطرفين. واتهمت طهران حينها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة بالوقوف وراء محاولة تخريب العلاقات الإيرانية النيجيرية.

أما الصراع المباشر بين إيران وإسرائيل في هذا الجانب فظهر في ردود الفعل عن زيارة الرئيس النيجيري جودلك جوناثان لإسرائيل، والتي استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي الفرصة فيها للحديث عن التهديد الإيراني «النووي» لإسرائيل على وجه الخصوص، ولكل دول القارة الإفريقية بوجه عام. وجاءت التصريحات المتبادلة والتقارب النيجيري الإسرائيلي خصما من حساب إيران وحزب الله اللبناني الذي يتم الربط بينه وبين إيران. وكانت نيجيريا قد أعلنت مرارا نجاحها في إحباط عمليات لحزب الله ضد إسرائيل في غرب أفريقيا، وبدا التعاون الأمني بين الدولتين واضحا في مواجهة الأنشطة الإيرانية وأنشطة حزب الله في المنطقة.

ومباشرة بعد انتهاء الزيارة تحركت إيران نحو جنوب أفريقيا بتوجه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى بريتوريا على رأس وفد رفيع للمشاركة في الاجتماع الحادي عشر للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وبعد ساعات من المباحثات وجهت جنوب أفريقيا ما وصفته وسائل الإعلام الإيرانية بعدة «لطمات» قوية لإسرائيل تمثلت في دعوة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا «مايتى نكوانا ماشابانى» إلى رفع العقوبات التي فرضها الغرب على إيران، وباغتت الوزيرة إسرائيل بتوجيه النقد لسياساتها المتعلقة بإقامة المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار تدشين حملة دولية للإفراج عن نحو خمسة آلاف أسير فلسطيني من بينهم مروان البرغوثى، وهكذا بدأت رقعة الصراع الإيراني الإسرائيلي داخل إفريقيا في الاتساع مستدرجة معها الكثير من الدول

---

(١) محجوب الباشا، نيجيريا وجنوب أفريقيا: زوبعة في فنجان؟، ٢٠١٢/٠٣/١٩، على الرابط:
http://www.kassalahome.com/php/index.php?showtopic=12557

(٢) ثابت العمور، الدلالات الأربعة لزيارة الرئيس النيجيري إلى «إسرائيل»، القدس أون لاين، ٢٠١٣/١١/٢٦، على الرابط:
http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentID=11871&chk=1

والأطراف الإفريقية[1].

كما أعلنت عن مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية ووضعت عليها علامات تميزها، وردا على ذلك استدعت وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير الجنوب إفريقي للاحتجاج رسميا على قرار بريتوريا فرض ملصق تجاري على المنتجات المستوردة من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتمييزها عن تلك المصنوعة في إسرائيل[2].

الخلاصة:

لم تكن مواقف إيران أكثر تميزا عن غيرها من دول العالم في مقاطعتها لنظام الفصل العنصري، والدول العربية تحديدا كانت على العكس من ذلك أكثر قربا من نيلسون مانديلا، وتعلم من ثوراتها الكثير، كالثورة الجزائرية، وبعد نجاحه في القضاء على نظام الأبرتهايد ثم مآثره السياسية الداخلية في سبيل إقرار المصالحة بين البيض والسود، وبعد ذلك نشاطه العالمي من أجل حماية حقوق الإنسان ونشر السلام وغيرها من القضايا الدولية والتي أكسبته كلها رمزية عالمية، أصبحت لا شك تحدد وتوجه السياسة الخارجية الجنوب إفريقية، وتكسبها مزايا جديدة فضلا عن موقعها الجيوسياسي.

وانطلاقا من هذا سعت كل الدول لتعزيز علاقاتها مع بريتوريا، وكانت إيران من بين هذه الدول، وبالفعل استطاعت أن تستثمر في المزايا العالمية التي أحدثها مانديلا برمزيته الدولية، على غرار مؤسسة المتنفذين، التي أصبحت واجهة لخدمة سياسات نظام الملالي في سوريا وغيرها، فضلا عن كسب صوت جنوب إفريقيا إقليميا ودوليا لصالحها، في رفض العقوبات على طهران بخصوص ملفها النووي، والقبول المتعض بقرارات مجلس الأمن في هذا المجال، ناهيك عن أصوات مجموعة (البريكس) في الأمم المتحدة، والأسوأ من ذلك كله أن توظف القضية الفلسطينية لخدمة إيران، وهو ما لا تقوم به للأسف الدول العربية لا من أجل مصالحها الإقليمية ولا حماية للقضية الفلسطينية نفسها من هذا الاستغلال غير الأخلاقي، باسم المبادئ الإنسانية النيلسونية.

والمشكلة أن الدول العربية التي سعت إلى تعزيز علاقاتها مع النظام الجديد وبشكل خاص دول الخليج، حققت نجاحات كبيرة مع جنوب إفريقيا في المجال الاقتصادي[3]، غير أنها لم تتوج بتقارب سياسي قوي، وهذا ما يتوجب عليها فعله سدا للأبواب أمام إيران.

حقيقة القانون الجعفري في العراق

صباح العجاج(*)

أعلن وزير العدل العراقي حسن الشمري في (٢٣ تشرين الأول ٢٠١٣)، إنجاز مسودتي مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري، ومشروع قانون القضاء الشرعي الجعفري العراقي، موضحاً أنّ إعداد المسودتين تمّ وفقاً لفقه الشيعة الإمامية الإثني عشرية، وعندما عرض المشروع على مجلس الوزراء وافق عليه لكنه قرر في (٣ كانون الأول ٢٠١٣)، تأجيل البت بهما إلى ما بعد الانتخابات المقبلة.

(١) طارق الشيخ، جنوب أفريقيا تصفع إسرائيل بورقة إيران، الأهرام اليومي، ٢٠١٣/١١/٠٩، على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/241543.aspx

(٢) توتر بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بسبب قرار بريتوريا وضع علامات على سلع المستوطنات، الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٠٨/٢٤، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12323&article=692212&feature=#.UzHxDKh5NDM

(٣) لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع انظر: خلود محمد خميس، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص١٣٧- ١٥٦.

(*) كاتب يمني.

وقد انقسمت ردود الفعل في العراق تجاه هذا القانون بين رافض وموافق بل ومؤيد:

الفريق الرافض: ويمثلهم السنة العرب والأكراد فقد رفضوا القانون، وبعض الشيعة الوطنيين والعلمانيين، والمنظمات النسائية، وتحفظ بعض أصحاب التوجهات الدينية الشيعية عليه على اعتبار أن القانون لم يعرض على المرجعية في النجف.

أما الفريق الموافق: فهو حزب الفضيلة الإسلامي الشيعي[1] الذي يمثله الوزير الشمري وكذا مرجع الحزب الشيخ محمد اليعقوبي، وكذا التيار الصدري، وتقي الدين المدرسي[2]، وذهب النائب الشيعي المستقل حسين الأسدي إلى وجود صفقة بين ائتلاف دولة القانون وحزب الفضيلة لتمرير هذا القانون ويؤيده بعض نواب الكتلة الصدرية.

هل القانون طائفي وملزم لجميع العراقيين؟

الصيغة الظاهرية للقانون أنه يخص الطائفة الشيعية، وأنّه جاء تنفيذًا لفقرة في الدستور، وهي المادة ٤١ التي تنصّ على الآتي: «العراقيون أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصيّة، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون»، والحجج والادعاءات الشيعية تمحورت حول الآتي:

- أن هذا القانون سوف يسعى لحماية حقوق طائفة بعينها وهي الطائفة الجعفريّة[3].
- وأنه جاء كردة فعل للقانون القديم لسنة ١٩٥٩ رقم (١٨٨)، الذي لم ينصف الشيعة في العراق.
- وأنه لا يوجد إلزام على شخص معين بهذا القانون، وأن الناس جميعهم أحرار في التحاكم عند اختيار تفاصيل حياتهم.

لكنّ هذا القانون فيه ألغام طائفية كثيرة، وقد فطن لها أهل القانون فقد جعل القضاء أو بحسب ما أطلق عليه «القضاء الشرعي الجعفري» بيد غير يد القضاة، بل بيد محاكم جعفرية تديرها عمائم ومرجعيات، وهو أمر ينطوي على مخالفة صريحة لأحكام الدستور، فالعمل القضائي هو حصراً بيد القضاة، والقاضي لا يمكن أن يمارس عمله ما لم يمرّ بعدد من مراحل الدراسة والتأهيل والتدريب ليصدر من ثمّ مرسوم جمهوري يقضي بتنصيبه قاضياً، وهذا أزعج حتى القضاة الشيعة في الدولة.

وكما ذكرنا أن ظاهر القانون هو للشيعة الجعفرية وتلك خدعة كبيرة، وكذبة ماكرة؛ لأن القانون يسري على كل العراقيين بدون استثناء، بضمنهم أصحاب الديانات الأخرى، لأنه يطبق (على العراقيين) بناء على طلب المدعي، بنص المادة (٢٤٦) منه والتي تنص: «تسري أحكام هذا القانون على العراقيين بناء على طلب المدعي أو وكيله».

فالنص بجعل القانون يسري على (العراقيين) ولم يقيدهم (بالشيعة – الراغبين) فيشمل (العراقيين) جميعا بغض النظر عن دينهم أو طائفتهم، إذ أن مشروع القانون الجعفري يسري بتوافر شرطين فقط هما:

١- أن يطلب المدعي أو وكيله تطبيق القانون، ولو لم يكن المدعي شيعيا، وبغض النظر عن دين أو طائفة المدعى عليه وبغض النظر عن رضاه على تطبيق القانون أو رفضه تطبيقه عليه، فلا يحق له الاعتراض وإنما يطبق القانون جبرا عليه ولا قيمة لرأيه، وبالتالي فإن إرادة المدعي لوحده هي القانون، فهي أعلى من القاضي وأعلى من القانون، وهي قاهرة لإرادة خصمه الذي قد يكون من دين آخر أو من طائفة أخرى.

٢- أن يكون الطرفان من العراقيين، وليس

---

(١) حزب شيعي ذو مرجعية صدرية وتابع للمرجع محمد اليعقوبي، أحد طلاب محمد صادق الصدر (والد مقتدى) تأسس سنة ٢٠٠٤، وكان الدكتور نديم الجابري أول أمين عام له.

(٢) وقال: إن مشروع قانوني الأحوال الشخصية الجعفري والقضاء الجعفري ضروريان ومطلوبان لإيجاد حلول رصينة للعديد من المشاكل الاجتماعية الشرعية التي تحصل في المجتمع.

(٣) وبهذا صرح النائب في البرلمان الشيعي محمد كاظم الحميداوي وقال: قانونا الأحكام الشخصية والقضاء الجعفري خطوة جيدة لإشعار المكون الشيعي بخصوصيته ونحن نرفض التعامل مع قانون واحد للجميع هو مزيج من عدة مذاهب، الواقع طائفي أصلا ويتعامل معي بطائفية ويريد حرماني من الاحتكام لطائفتي ومذهبي !

مهما أن يكون أحدهما أو كلاهما من الطائفة الشيعية، وهذه هي أخطر خدع القانون فهو يريد إخضاع العراقيين جميعا لقانون طائفي لا شك في طائفيته، وهو مرفوض كلياً أو كثير من أحكامه من أبناء الأديان والطوائف الأخرى.

ولذلك أصر الوزير على تمرير القانون كما نقل عن إحدى المستشارات في مجلس شورى الدولة – التابع لوزارة العدل- ، وفعلا تم ما أراد.

أين تقف إيران من هذا القانون:

يسعى السياسيون الشيعة لجعل العراق بلدا يشبه لبنان، والطائفة الشيعية بلبنان صنيعة إيرانية، وإيران لها حسابات بعيدة في العراق، إذ قد يتبدل نوع الحكم في العراق ولا يعود تابعا لها؛ لذلك لا بد من خطوات تثبت مستقبل العراق بما لا يمكن تغييره بسهولة، ومنها هذا القانون، وهو يثير كثيرا من الفوضى الاجتماعية في العراق؛ لأنه يجعل هناك دولة ثانية موازية للدولة العراقية (وإن كانت الحكومة شيعية)، يلجأ لها الشيعي لممارسة مآربه الجسدية (الجنسية).

ويبدو أن هذه خطوة أولى لتقنين القوانين العراقية كلها من جديد، وصبغها بصبغة جعفرية / شيعية، وأما توقيت تمرير الإعلان فهو وقت ذكي إذ أن المالكي اليوم في معركته لنيل الولاية الثالثة لا يريد أن يفتح جبهات أخرى، كما أن الشعب العراقي اليوم يخوض معارك في الأنبار، والجو مشحون بالحرب الطائفية فتوقيت الإعلان وراءه عقل إيراني.

ومما يلفت الأنظار إلى أن المرجعية والحكومة وافقتا أيضا على تأسيس مجلس أعلى للقضاء الشرعي الجعفري يرتبط بالمرجع الشيعي علي السيستاني ويكون مقره في مدينة النجف كذلك.

مصير القانون السابق:

في حالة الموافقة على المشروع بعد الانتخابات من قبل النواب في البرلمان سيقوم بإلغاء القانون السابق، ويبقى القانون الجعفري، وعلى أهل السنة إيجاد قانون خاص بهم وقضاة ينفذونه وكذا النصارى وغيرهم.

خطايا قانون الأحوال الشخصية الجعفري

د. أيمن هرموش(*) – خاص بالراصد

لعل قانون الأحوال الشخصية الجعفري الذي أصدره وزير العدل العراقي حسن الشمري الشيعي، عضو كتلة الفضيلة في البرلمان العراقي، يعد أحد مشاهد ترسيخ الطائفية في الساحة العراقية، وقد تضاربت آراء العراقيين حول هذا القرار بين مؤيد ومعارض له، وما يهمني هنا هو مناقشة مواد هذا القانون، ومدى تأثيره على الحياة العراقية العامة.

أولاً: القوانين الطائفية

هناك من انتقد القانون من ناحية سياسية، واعتبره تشريع قانون للطائفة الشيعة ولا شك سيكون مثله للسنة وثالث لغيرهم وهكذا، واعتبروا ذلك ترسيخا للطائفية وتقسيما للشعب العراقي المنقسم أصلاً مما يزيد الجو الطائفي توتراً ويزيد الطين بلة كما يقال.

وقد تكون وجهة نظر سياسية فيها من الواقعية والصواب، لكن بنظرة شرعية ومنطقية لا أرى أي مشكلة في تشريع قانون للأحوال الشخصية لكل طائفة، بل ربما هذا الأفضل، لأن كل طائفة لها خصوصياتها وأحكامها ولا يمكن أن تؤسَّسَ أسرةٌ من طائفة معينة على منهج طائفة أخرى، كما لا يمكن أن يتزوج مسلم على أحكام المسيحية والعكس أيضاً، لهذا أرى في الأحوال الشخصية من الخير أن تنفرد كل طائفة وكل دين بقانونه، كما ينفرد كل دين وكل طائفة بمكان

(*) كاتب سوري.

عبادته وبزيه وطقوسه، وليس في هذا توتر أو مشكلة طائفية، لأن التنوع وما يتفرع عنه من اختصاص كل طائفة بعباداتها وطقوسها ودور عبادتها أمر واقعي لا يمكن تجاهله، ولكن الطائفية تصبح مشكلة ومرضاً عندما تتحول إلى سلوكيات عدوانية وإرهابية لتظلم وتقصي الطوائف الأخرى، وهذا لا علاقة له بتميز كل طائفة بقانونها أو عباداتها والله أعلم.

ولهذا لست معترضاً على القانون من هذه الناحية، كما أنه ربما يقال: هو قانون شيعي، والشيعة يرضون به، وأنت سني ولن يتأذى أهل السنة منه فما لك ولهذا القانون؟ وكذلك ليس النقد له من هذه الزاوية، وإنما اعتراضي على القانون أنني لم أجد في كثير من مواده تحقيقاً للغاية التي تشرع القوانين من أجلها، ولعله من المسلم به أن أي قانون يهدف لتحقيق غايتين أساسيتين:

١- أن يحرس الفضيلة والقيم النبيلة في المجتمع.

٢- وأن يحقق العدل بين الناس.

ولقد رأيت في هذا القانون تشجيعا وتهيئة لجو الرذيلة، وظلما في كثير من مواده وللمرأة خاصة، ومن هذا المنطلق أناقش القانون وأنتقد ما فيه.

ثانياً: النسبة لجعفر الصادق

أول ما يسترعي الانتباه هو تسمية القانون بأنه قانون الأحوال الشخصية الجعفرية، أي هو على المذهب الجعفري، والحقيقة أن نسبة ما في هذا القانون بل وما في المذهب الجعفري لجعفر الصادق نسبة مكذوبة مغلوطة، بل هو كنسبة دين الشيعة إلى أهل البيت رضوان الله عليهم، وأهل البيت بريئون من هذا الدين، وجعفر الصادق بريء من هذا الفقه، براءة المسيح ممن اتخذه وأمه إلهين من دون الله.

ولا شك عندنا في فقه جعفر الصادق نفسه وإمامته وعلمه، بل هذا شهد به أهل العلم، وفضله لا يُنكر، لكن أن يكون فقهه وعلمه هو ما عليه الشيعة اليوم فهذا الكذب المحض والافتراء العظيم، ولعل بيان براءة جعفر الصادق من فقه الجعفرية الشيعة يحتاج إلى مقالات، وربما أفعل ذلك قريباً بإذن الله تعالى.

وإليك قارئي الكريم الآن نقد هذا القانون في المحاور التالية:

ثالثاً: حماية للرذيلة

هناك بعض المواد التي تضمنها القانون ترى فيها فسحة كبيرة لانتشار الزنا، وعلى سبيل المثال:

١- جاء في تعريف الزواج: «المادة (٤٢) :النكاح (الزواج) هو رابطة تنشأ بين رجل وامرأه تحل له شرعاً».

لو تأملت هذا التعريف سترى فيه قصورا واضحا عن بيان حقيقة الزواج، فهو يعرفه بأنه رابطة تنشأ بين رجل وامرأة، وكلمة رابطة تشمل كل أنواع العلاقات سواء كانت عقدا أو لقاء، فعندما يعقد الرجل على زوجته بعقد زواج هو رابطة، وعندما تنشأ علاقة صداقة أو زمالة تفضي إلى متعة جنسية هي رابطة، لذلك كلمة (رابطة) تفسح المجال لكل العلاقات، فلا بد من تحديدها بأنها عقد.

كما أن كلمة عقد لازمة وليست كافية لأن زواج المتعة عقد، وزواج فرند عقد، والزواج العرفي عقد، لذلك لا بد من تقييد كلمة عقد بالصفات التي تميز عقد الزواج الشرعي عن غيره، وعادة العلماء إذا كانت الصفات المميزة كثيرة اختصروها في التعريف بقولهم بشروط مخصوصة، ويمكن أن تكون هذه العبارة كافية هنا، فيقال: النكاح عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا بشروط مخصوصة.

ومع أن المادة التي بعدها فصلت في شروط الزواج لكن يبقى العيب أن التعريف قاصر عن تحديد المراد فليس مانعا من دخول غيره به، ومن شروط التعاريف أن تكون جامعة مانعة، فالتعريف السابق شامل وصادق على كل علاقة جنسية تنشأ بين رجل وامرأة.

٢- شروط الزواج: «المادة (٤٣) تتوقف صحة

عقد النكاح على الشروط الآتية.

أولا: توفر الإيجاب والقبول اللفظيين.

ثانيا: تقديم الإيجاب على القبول.

ثالثا: الموالاة بين الإيجاب والقبول.

رابعا: تنجيز العقد وعدم تعليقه على أمر مستقبلي.

خامسا: أن يكون العاقد قاصدا لمعنى العقد بنحو الحقيقة والجدية، فلا صحة لعقد الهازل والساهي والسكران ونحوهم ممن لا قصد له معتد به.

سادسا: أن يكون العاقد بالغا عاقلا، فلا يصح عقد المجنون ولا عقد الصبي المميز لنفسه بدون إذن الولي (الأب والجد لأب).

سابعا: رضا الزوجين واقعا.

ثامنا: تعين الزوجين على نحو يمتاز كل منهما ويتحدد باعتباره طرف العقد والمعني به، سواء أكان التعيين بالاسم أو الوصف أو الإشارة وغيرها».

من المفترض بهذه المادة أن تستجمع الشروط التي تزيل النقص في المادة السابقة، لكن هذه الشروط خلت من أهم شرطين، يميزان الزواج عن غيره من العلاقات، وهما الولي والشهود.

١- الولي: فلا عبرة للولي في زواج البكر البالغة الرشيدة ولا إشارة لحقه في الاعتراض على زواج ابنته إن لم يكن راغباً به، بل وربما ليس له الحق في التدخل في بعض الحالات ففي المادتين التاليتين:

«المادة (٥٣): البالغة الرشيدة البكر سواء أكانت مالكة لأمرها ومستقلة في شؤون حياتها أم لا، فليس لأبيها ولا لجدها لأبيها أن يزوجها من دون رضاها. ويحق لها أن تتزوج مع إذن أحدهما.

المادة (٥٤): يسقط اشتراط إذن الأب والجد للأب في صحة زواج الباكر الرشيدة في حال منعاها من الزواج بكفؤها شرعا. أو إذا اعتزلا التدخل في أمر زواجها، أو إذا غابا بحيث لا يعرف لهما مكان ولا عنوان».

فيبدو أن للولي اعتباراً في حالة واحدة وهي لو كانت البكر راغبة بالزواج من غير كفؤ فينظر لإذنه هنا، وأما لو كانت راغبة بالزواج من كفؤ أو اعتزل وليها أمرها فهي حرة بنفسها، ولا شك أن انفراد المرأة بقرار نفسها مهلكة لها لا سيما وهي بكر، لبعدها عن المعرفة بخبايا الرجال وطبيعة الحياة الزوجية.

وقد يُقال وفي الفقه الحنفي يجوز للمرأة أن تزوج نفسها بدون ولي أمرها، وهذا صحيح ومع أن ما ذهب إليه الحنفية مخالف للنص ويبدو مرجوحاً، لكنه يخالف الشيعة من حيث أن لولي الأمر أن يعترض عند الحنفية لو زوجت نفسها من غير كفؤ عند الجميع، وكذلك لو زوجت نفسها من كفء بمهر قاصر عند أبي حنيفة، على أن بعض الحنفية كمحمد ذهب إلى رأي الجمهور من اشتراط إذن الولي في الزواج بكل صوره[1].

ومن ناحية ثانية لا بد من الشهود عند الحنفية قولا واحدا مما يجعل من الزواج معلنا وبيناً وليس في القضية إلا أنهم منحوا للبالغة العاقلة الحق في نفسها وجواز مباشرة العقد عن نفسها، لكن في هذا القانون اجتمع مع ترك شرط الولي عدم الشهود فصار الأمر خطيرا، وسأبينه في النقطة التالية:

٢- الشهود: وكذلك خلت المادة من ذكر الشهود ولم تأت إشارة لهم في مادة غيرها، مما يبدو واضحاً أن الشهود لا قيمة لهم في عقد الزواج أبداً، وقد يقال: وعند المالكية أيضاً لم يشترط الشهود على عقد النكاح، والجواب أن مذهب المالكية اعتبر الشهود شرط تمام وليس شرط صحة، أي لا يشترط وجودهم عند العقد بل يجوز بعده، ولكن لا يجوز الدخول من غير إعلان، وإن وجد الشهود عند العقد استحب الإعلان، بل لو شرط الزوج على الشهود الكتمان لم تصح شهادتهم، يقول ابن

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ٢/ ٢٤٦ – ٢٤٧.

رشد: «وَاتَّفَقَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ شَرْطِ النِّكَاحِ. وَاخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ شَرْطُ تَمَامٍ يُؤْمَرُ بِهِ عِنْدَ الدُّخُولِ؟ أَوْ شَرْطُ صِحَّةٍ يُؤْمَرُ بِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ؟ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ السِّرِّ، وَاخْتَلَفُوا إِذَا أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ، وَوُصِّيَا بِالْكِتْمَانِ - هَلْ هُوَ سِرٌّ؟ أَوْ لَيْسَ بِسِرٍّ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ سِرٌّ، وَيُفْسَخُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: لَيْسَ بِسِرٍّ»[1].

والمصيبة في هذا القانون أنه خلا من الشرطين مجتمعين، فلا ولي ولا شهود، وهذه الصورة لم يقل بها أحد من فقهاء السنة، وهنا الطامة، فإذا كان النكاح يجوز حسب هذا القانون بلا ولي ولا شهود، فالباب أصبح سهلا وميسرا للزنا، فتصور أن رجلاً فقد ابنته وغابت عن البيت ثم بعد يومين وجدها في شقة مع رجل فقالت له إنه زوجي، وتصور لو أن الشرطة ألقت القبض على رجل وامرأة في شقة وادعى أنها زوجته وادعت أنه زوجها، فالمسألة انتهت ولا شيء عليهما حسب القانون، بل لقد صرح القانون أن مجرد إقرار الزوجين بزواجهما يكفي حسب المادة (٤٩):

« تثبت الزوجية بالآتي: أولا: بالإقرار فلو ادعى رجل زوجية امرأة فأقرت بها يحكم بثبوتها».

ولك أن تتأمل حال المصائب التي يمكن أن يحميها هذا القانون، فما أيسر الزنا لأنه لن يمكن تجريمه فما أيسر ادعاء الزوجية بينهما مادام الأمر لا يتطلب ولياً ولا شهوداً، اللهم إلا إن زنت المرأة المتزوجة.

بل ما أحلاه من قانون للشباب والشابات في الجامعات والمعاهد حيث يسرح ويمرح كل واحد منهما ولا سلطة للقانون عليهم فكل علاقاتهم تتستر بعباءة الزوجية.

إن ما عليه فقه أهل السنة من اشتراط الولي والشهود لهو صورة راقية في الحفاظ على كرامة المرأة وعفتها، فلا تمتد إليها يد رجل إلا عن طريق

(١) بداية المجتهد ٤٤/٣ ، ومذهب أحمد كالحنفية والشافعية، انظر المغني لابن قدامة ٨/٧.

وليها، وبعد أن يعلم الناس أنه صار زوجا لها وصارت زوجة له من خلال الإشهاد.

٣- التأبيد: ويضاف للشرطين السابقين أن العقد خلا من شرط التأبيد، وهو لا شك ينسجم مع فقه الشيعة حيث يجيزون نكاح المتعة، ولن أطيل هنا فنكاح المتعة لا تخفى عواقبه السلبية على المجتمع.

رابعاً: مخالفة للنصوص

ومما تضمنه هذا القانون مواد تخالف نصوصاً صريحة، ومن ذلك:

١- الزواج من الكتابية.

تقول المادة (٦٣): «لا يصح نكاح المسلمة من غير المسلم مطلقا. ولا يصح نكاح المسلم نكاحا دائميا من غير المسلمة مطلقا والمرتدة عن الدين الإسلامي».

وهنا ملاحظتان: الأولى: تحريم نكاح المسلم من غير المسلمة في النكاح الدائم، وهذا يشمل الكتابيات، وهو مخالفة صريحة لقوله تعالى:

﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ۝٥ ﴾ [المائدة: ٥].

الثانية: جواز نكاح غير المسلمة في نكاح المتعة، وهذا يشمل الكتابية وغير الكتابية مهما كان دينها.

الثالثة: التفريق بين النكاح الدائم والمؤبد، فما هو المعتمد والمستند على التفريق بينهما في قضية الزواج من غير المسلمات.

فهذه المادة تشجع على زواج المتعة بما تقدمه من تسهيلات فيه وتشديد في المؤبد، فلو نشأت علاقة حب بين مسلم وكتابية، فسيجدان الباب مسدوداً في النكاح المؤبد، مما يضطرهما لنكاح المتعة، فهل هذا القانون تشجيع ودعوة للمتعة وتقديمها

وتفضيلها على المؤبد؟؟

٢- عـدة الصغيرة واليائسة: تقول المادة (١٥٤): «إذا طلقت المرأة من زوجها وجب عليها الاعتداد فترة معينة ولا يصح لها الزواج من غيره قبل انقضائها. ويستثنى من وجوب الاعتداد الحالات الآتية:

١- المرأة التي لم يدخل بها زوجها.

٢- الصغيرة التي لم تكمل (٩) سنوات هلالية من عمرها وإن دخل بها الزوج.

٣- اليائسة التي انقطع دم الحيض ولا تعتقد عودته لكبر سنها ببلوغها (٥٠) سنة، حتى وإن كان مدخولا بها».

إن البندين الثاني والثالث مخالفان للنص القرآني الصريح في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴿٤﴾ ﴾ [الطلاق: ٤] ، وأظن أن الآية صريحة ومحكمة بحيث لا تقبل فهمين للنص، فما أدري وجه ترك هذا النص الصريح، كما أن تحديد الصغر بتسع سنوات تهكم لا معنى له ولا دليل عليه، فإن كانت العبرة بالحيض فكثير من النساء تتجاوز هذا السن ولا تراه، وإن كانت العبرة بالتمييز فهو أقل منه، وإن كانت العبرة بتحمل الوطء فما دخل ذلك بالعدة على فرض صحة هذا التقدير؟

٣- الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها: تقول المادة (٦٤): «لا يصح نكاح البنت، على عمتها وإن علت أو على خالتها وإن علت نسبيات كن أم رضاعيات، إلابعد استحصال موافقة العمة والخالة».

وأول ملاحظة أن اشتراط الاستئذان ما معناه؟ وما دليله؟ ففي الحديث المتفق على صحته «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا».

فإن أخذ بالحديث فالجمع محرم مطلقاً، وإن لم يؤخذ به فالجمع حلال مطلقاً، فمن أين جاء التقييد بإذن العمة أو الخالة، والملاحظة الثانية هي التفريق بين العمة والخالة وبين بنت الأخ والأخت، فلم اشترط إذن العمة والخالة لو أريد الزواج ببنت الأخ أو الأخت ولم يشترط في العكس؟ إنه تخبط فقهي واضح وبيّن.

خامساً: ظلم المرأة

لقد اشتمل القانون على مواد كثيرة مجحفة وظالمة بحق المرأة، ومنها:

١- الفسخ بسبب العيوب: جاء في المادة (٧٨): «إذا علم الزوج بعد العقد أن زوجته فيها أحد العيوب الستة التالية، فيثبت له خيار العيب.

١- الجنون، أي اختلال العقل حتى ولو كان مرحليا.

٢- الجذام.

٣- البرص.

٤- العمى، وهو ذهاب البصر كليا عن العينين.

٥- العرج حتى ولو لم يبلغ حد الإقعاد.

٦- العفل، وهو لحم أو عظم ينبت بالرحم، وسواء أكان مانعا للحمل أو الوطء أم لا».

وفي المادة (٧٩). «يثبت للزوجة خيار العيب فيما إذا كان في الزوج أحد العيبين الآتيين:

١- الجب. وهو عبارة عن قطع العضو التناسلي للذكر بحيث لم يبق منه ما يمكن تحقيق الوطء به.

٢- العنن المطلق: وهو المرض المانع من انتشار (انتصاب العضو الذكري) بحيث لا يقدر على وطء عموم النساء».

للرجل الفسخ بواحد من عيوب ستة، وللمرأة بواحد من عيبين، ولِم هذا الظلم للمرأة؟ ومن أين هذا التفريق، فهل الرجل يحق له الفسخ لو كانت زوجته عرجاء ولو عرجا غير مقعد، أو برصاء أو عمياء أو بواحد مما سبق، وليس للمرأة الفسخ إلا بعدم القدرة الجنسية، مع أن المرأة هي الطرف الأضعف، فالرجل يملك أن يتزوج بغيرها ويملك

الطلاق أما المرأة ليس لها ذلك، إنه تمييز ظالم وجور صارخ على الجانب الأضعف في الحياة الزوجية، ولهذا في فقه أهل السنة مَن قال بالفسخ بالعيوب، من الفقهاء قال بالمساواة بين الرجل والمرأة بالعيوب، وفريق آخر من علماء السنة منح حق الفسخ للمرأة فقط دون الرجل[1]، وهذا هو المنطق والرحمة والعدل.

٢ – ميراث الأراضي: جاء في المادة (٢١٢): «يرث الزوج من جميع ما تركته الزوجة المتوفاة، منقولا كان أم غير منقول».

وفي المادة (٢١٣): «لا ترث الزوجة مما يتركه الزوج المتوفى من الأراضي لا عينا ولا قيمة، وترث من المنقولات. ومما ثبت في الأرض من الأبنية والأشجار والآلات وغيرها. وللوارث أن يدفع لها قيمة الأشياء الثابتة في الأرض. وهي ملزمة بقبول القيمة».

فالزوج يرث من كل ما تركته المرأة، أما المرأة فترث من ماله إلا من الأراضي!! ومع أن هذا ظلم واضح وتفريق سيء، لكن يبقى السؤال المتكرر: بأي دليل تصدر هذا الأحكام والقوانين؟ كما أن مخالفتها واضحة جداً للنص القرآني الصريح في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ ١٢﴾ [النساء: ١٢] ، وفي قوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنۡهُ أَوۡ كَثُرَۚ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ٧﴾ [النساء: ٧] ، فلم تميز الآيات بين الرجل والمرأة من حيث جنس المال الذي يقع عليه الإرث.

٣- عدم العدل في قسمة النساء: تقول المادة (١٠٤) «إذا كان للزوج أكثر من زوجة واحدة فحق المبيت يكون كالآتي:

اولا: إذا كان عنده أربع زوجات. فإذا بات عند إحداهن وجب عليه المبيت عند الأخريات لكل منهن ليلة، ولا تفضيل لبعضهن على بعض.

ثانيا: إذا كان له ثلاث زوجات فإذا بات عند إحداهن ليلة وجب عليه المبيت عند الأخريين لكل منهما ليلة. وللزوج أن يفضل إحدى الزوجات الثلاث بالليلة الرابعة.

ثالثا: إذا كان له زوجتان وبات عند إحداهما ليلة لزمه المبيت عند الأخرى الليلة الأخرى. وله أن يجعل لإحداهما ثلاث ليال وللأخرى ليلة واحدة».

فللرجل المتزوج من امرأتين الحق بأن يمنح ليلة لواحدة والثلاث الأخرى للثانية، ويا له من عدل وإنصاف!

والنبي ﷺ يقول: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ» أخرجه أبو داود وهو صحيح، فهل القسمة بين الزوجتين لإحداهما ليلة وللثانية ثلاث ميل أم عدل؟؟!!

سادساً: قصور في الضبط

بعض المواد لم تكن دقيقة في عبارتها واستعملت تعابير مطاطية وغير منضبطة مما يفتح الباب للتلاعب في القانون، ومنها مثلاً:

١- صبر المرأة: جاء في المادة (١٠٢) «حق الزوجة على الزوج:

ثالثا – أن لا يهجرها دفعة واحدة ويجعلها معلقة لا هي متزوجة ولا هي مطلقة.

رابعا – أن لايترك مقاربتها أكثر من أربعة أشهر. واذا كانت الزوجة لا تقدر على الصبر لأربعة أشهر، فعلى الزوج مقاربتها قبل تمام الأربعة أشهر، أو طلاقها وتخلية سبيلها».

تأمل العبارة في السطر الأخير، عندما لا تستطيع المرأة الصبر عن الجماع لأربعة أشهر فيجب على الزوج مواقعتها، وإني أتساءل، ما هو الضابط لمعرفة صبر المرأة وقياسه؟ وهب أن الزوج رفض واشتكت المرأة للقاضي فما هي الأدلة التي عليها أن تثبتها للقاضي حتى يقتنع بأنها لا تصبر عن الجماع لأربعة أشهر؟ وهب أنها أفلحت في إقناع القاضي، هل وضع المرأة بهذه الصورة المحرجة يليق بكرامتها وإنسانيتها؟؟؟

(١) انظر المغني لابن قدامة ١٨٤/٧.

١- الاتفاق على الحضانة: جاء في المادة ١١٧: «إذا افترق الأبوان بفسخ أو طلاق قبل أن يبلغ الولد السنتين فلا يسقط حق الأم بالحضانة، وعلى الأبوين أن يتفقا على ممارسة حقهما المشترك بالتناوب أو بأي كيفية أخرى».

وكيف يمكن تحقيق الاتفاق بينهما وهما مطلقان متنازعان، وربما يعيش كل واحد منهما بمحافظة؟ إن هذا طلب مائع فضفاض، يفتح الباب للشقاق والتناحر لا للاتفاق.

خاتمة

لقد تركت مواد أخر لا تخلوا من انتقاد كسابقتها أو من زاوية أخرى خشية الإطالة، ولعل فيما قدمته يبين قصور هذا القانون، ويهمني في الأمر التركيز على أثرين اثنين ينتجان من هذا القانون، هما المحرك لي في هذا المقال:

١- فتح باب الرذيلة، وتأمين غطاء قانوني لها من خلال مواد هذا القانون، عندما يسمح بكل العلاقات الجنسية تحت مسمى الزواج، ما دام لا يشترط شهوداً ولا إذن ولي، ويشجع على نكاح المتعة أكثر من النكاح المؤبد، وهو تشجيع يهدم الأسرة لأنه لا يخفى على كل عاقل أن تكوين الأسرة وإنتاج الإنسان السليم لا يكون إلا بالزواج الدائم، وأما نكاح المتعة فهو لإشباع الغريزة فقط، وهذا يعني أن مفهوم الأسرة في خطر شديد.

٢- إلحاق ظلم شنيع بالمرأة من خلال تمييز واضح بينها وبين الرجل وهضم لكثير من حقوقها، وهذا أستغله لأوجّه رسالة لكل امرأة شيعية عاقلة فأقول لها: أيتها الأخت الشيعة، ألا ترين أن المرأة في الفقه الشيعي مخلوق خلق فقط ليكون متعة ولذة للرجل، فهي التي يجوز الاستمتاع بها رضيعة ثم تتزوج متعة لأيام معدودة فتغدو متنقلة بين أحضان الرجال، وبعد كل هذه العقود لا تجد من ينفق عليها أو يكنفها برعايته بل الكل يريدها للمتعة، ثم تهضم حقوقها في النكاح المؤبد، ألا يجب أن تتنبهي ويتنبه معك عقلاء الشيعة إلى أن ما هم عليه ما هو أسلمة للإباحية الفارسية المزدكية القديمة، وأن دين الله تعالى أعف وأكرم من ذلك، وأن مقاصد الأسرة والحياة الكريمة والقيم الأخلاقية لا تتحقق في الفقه الشيعي؟ رسالة بسيطة، فهل من مدّكر؟

هل يزحف التشيع إلى المجتمع السني العراقي؟

سعيد بن حازم السويد(*)- خاص بالراصد

منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ والتحذيرات من تشييع العراق كدولة قائمة، عبر إقصاء السنة وتهميشهم من خلال ترويج أكذوبتي: المظلومية الشيعية فقط في العراق، وأنهم الأكثرية المضطهدة، استطاع الشيعة الهيمنة على الدولة وتهميش السنة عربا وكردا، وأن يصبح حضورهم شكليا، لدرجة أن نائب رئيس الجمهورية (أكبر منصب سني) هارب في أرجاء الأرض من تهم ملفقة تطالب برقبته ٤ مرات!

نفذ الشيعة مشروع التشييع القسري للدولة عن طريق الحكومة وميليشياتها تحت ستار مكافحة حزب البعث وتنظيم القاعدة (داعش)، لكن هل يكتفي المالكي بهذه الطريقة لإخضاع العراق لمذهبه؟

والآن يبدو أن هناك مرحلة أخرى قادمة وهي تشييع المجتمع العراقي بالكامل، ولعل من السذاجة الاعتقاد بأن المالكي سيكرر تجربة الشاه إسماعيل الصفوي في إعلان التشيع مذهباً لدولته وفرضه بالسيف على سكان إيران، وإكراه الناس على لعن الصحابة، فهذا السيناريو وفق المعطيات الحالية غير واقعي، لكن لا يمكننا الغفلة عن نقاط الضعف في المجتمع السني التي يمكن للمالكي استغلالها لإدخال السنة في دينه بالتزامن مع تفعيل وسائل الضغط التقليدية

(*) كاتب عراقي.

(الإرهـاب العـسـكري)، ومـن نقـاط الـضعف الـتي قـد تستغل:

١- قلـة الـوعي حيـث لا يملـك كـثير مـن أبنـاء الـسنة في العـراق وعيـاً سياسـيا عقـدياً، وهـذا يعـم المتـدينين وغيرهـم، فالعقليـة القوميـة الوطنيـة تـستولي علـى تفكيرهـم رغـم مـا أصـابهم مـن القتـل والـتهجير والإهانـة، فالـسنوات الـسابقة لم تكـن كافيـة لإفاقـة الـشعور الـديني العقـدي لاسـيما مـع غيـاب القيـادة الدينيـة أو الـسياسية الناضـجة، الـتي يفـترض منهـا أن تتكفـل بإعـداد مـشروع وصـياغة خطـاب سني يجمع الجماهير من حوله.

بـل علـى العكـس كانـت هنـاك نزعـة داخـل المتـصدرين للـشأن الـسني تتجـه نحـو معارضـة أي سياسـة سـنية، فـالبعض كـان يـرفض وصـف المقاومـة بالـسُنية، أو تـسلح الـسنة للـدفاع عـن أنفـسهم بوجـه القاعـدة والمليـشيات، ولعـل الجـدل والخـلاف حـول الأقـاليم خـير شـاهد علـى وجـود ممانعـة سـنية ضـد أي مشروع سني!!

وفي هـذه الأجـواء تتـداخل الأهـواء والأطمـاع مـع عـدم القناعـة المـسبقة بالـسنية والابتعـاد عـن العمـل في إطارهـا، وهـذا مـا جعـل بعـض الـسنة المعارضـين للمـالكي يلتقـون معـه في نفـس الخطـاب (الوطنيـة ونبـذ الطائفيـة) ويخـدمون مـشروعه وهـم لا يـشعرون كهيئة علماء المسلمين والبعثيين!

في المقابـل فـإن المجتمـع الـشيعي لديـه القابليـة والاسـتعداد للانخـراط بمـشروع عـدواني وحـرب تطهـير دينيـة دون مبـالاة بـالقيم الـتي يتفـرد الـسنة بحملها والتمسك بها (الأخوة والوحدة الوطنية).

فـإذا تحـدثنا عـن مواجهـة محتملـة بـين المجتمـع الـسني والـشيعي فالغلبـة للـشيعة، ولا أعـني بالغلبـة هنـا إخـراج الـسنة وطـردهم مـن الـبلاد، وإنمـا بقبـولهم بـالواقع الظـالم الـذي يفرضـه الطـرف الـشيعي المنتصر.

٢- يفتقـد كـثير مـن الـسنة للـوعي العقائـدي بالتـشيع وخطـره، فربمـا ظـن الـبعض أن التـشيع هـو حـب آل البيـت - وهـو مـن صـميم العقيـدة الـسنية- ليـصل الى الاسـتنتاج القائـل بـأن الـسنة والـشيعة شـيء واحـد والتفريـق المفتعـل لـيس إلا خطـة اسـتعمارية وفتنة صهيونية!!

إن ثقافـة سـنة العـراق عـن التـشيع سـطحية ومـشوهة، وقـد سـاهم الحكـم القـومي والتيـار الـصوفي خـلال الفـترة الـسابقة بترسـيخ صـورة مغـايرة للحقيقـة عـن طريـق تعظـيم شـأن كـربلاء والنجـف والإكثـار مـن مـصطلح «الأئمـة الأطهـار» و«الحـسين والعبـاس» عنـد التبـاهي بـالعراق وحـضارته ومكانتـه، حتـى أصـبحت هـذه المفـردات والمفـاهيم جـزءاً مـن الثقافة العامة للمجتمع.

فـإذا اجتمـع الـضغط الحكـومي مـع التـصور الخـاطئ عـن التـشيع، فمـن المحتمـل أن يُنتجـا تماهيـاً وتماشـياً وتقبـلاً للتـشيع كديانـة للدولـة ومـذهب قسـم من الشعب (الشيعة).

٣- ضـعف التـدين عنـد المجتمـع الـسني فـلا يمكـن وصـف المجتمـع الـسني بأنـه مجتمـع متـدين، فـالقيم الدينيـة ضـعيفة ولا ترقـى لمستوى التـدين عنـد الـسعوديين أو المـصريين، وهـذه الحـال ثمـرة عقـود مـن الحكـم البعثـي الاشـتراكي المتطـرف في محاربتـه للـدين، وبعـد الاحـتلال الأمريكـي زاد نفـور النـاس مـن الإسـلاميين نتيجـة جـرائم القاعـدة وحملـة الفكـر المتطـرف، وسياسـات الحـزب الإسـلامي، وبعـض تـصرفات فـصائل المقاومـة، وتعـزز ذلـك بالـضغط الشيعي.

في مقابـل التـدين الهـش عنـد الـسنة نجـد إقبـالاً شـيعياً شـديداً علـى المـذهب بقناعـة أو بغـير قناعـة، فالتـدين الـشيعي لا يعـني الالتـزام بالعبـادات والأخـلاق وتهـذيب الـسلوك وضـبطه وفـق أحكـام الـدين، وإنمـا هـو محـض التعـصب للمـذهب وإحيـاء شـعائره والالتفـاف حـول أئمتـه وممثليـه مـن الـسادة (يعـني المنتـسبين لآل البيـت) والمراجـع ورجـال الـدين (رغـم العلـم بفـسادهم وعـدم تـأثيرهم)، فبهـذا الاعتبـار كـل الـشيعة متـدينون لا فـرق بـين معكتـف في النجـف أو شاب اعتاد لسانه على سب الدين!

فحينمـا نقـارن التـدين الـشيعي القـائم علـى التبعيـة

العميـاء، بـضعف التـدين الـسني الممـزوج بأفكـار وطنيـة باليـة غيـر صـالحة للبقـاء في العـراق، فالكفـة راجحـة لـصالح الـشيعة، فالـسني في هـذه الحالـة لـن يبـالي بعقيـدة الحـاكم وهويـة الدولـة، فـالقبول بالتـشيع لـن يكـون أمـراً صـعباً ولـن يعترضـه حـواجز نفسية أو دينية!

إن غيـاب العناصـر الـسابق ذكرهـا (القيـادة الدينيـة، والمـشروع الـسياسي، والـوعي بخطـر التـشيع، والتـدين) يعـني وجـود نقـاط ضـعف واختـراق يمكنهـا أن تـؤدي بأهـل الـسنة إلى التـشيع شـيئاً فشيئاً.

سنة اليوم، شيعة الأمس

إن سـنة العـراق اليـوم إذ يواجهـون خطـر ذوبـان العقيـدة واضـمحلال الانتمـاء الـسني يمكـن تـشبيه حـالهم بالـشيعة أيـام الحكـم الـسابق حيـث حاصـر النظـام نـشاطهم الـديني ومـنعهم مـن التواصـل مـع المرجعيـة وحظـر ممارسـة الطقـوس والـشعائر، ونكّـل بالعناصـر الفاعلـة مـنهم (حـزب الـدعوة وغـيره)، فعـانى الـشيعة مـن فقـدان الهويـة بـسبب انعـدام الموجـه والمحـرض الطـائفي، رافـق ذلـك سياسـة بعثيـة ضـد أشـكال التـدين الـشيعي، ونتيجـة لـذلك فقـد تـشبعوا بالثقافـة القوميـة العربيـة الـسنية (العروبـة، والثنـاء علـى الـصحابة ورمـوز الحـضارة) ومـنهم مـن تـرك التشيع واعتنق الدين الصحيح.

فحينمـا يتـساءل بعـض الـسنة (مـستغرباً مـستنكراً) عـن سـبب الخـلاف بـين الـسنة والـشيعة بـالرغم مـن عـدم وجـوده أيـام صـدام، فـالجواب أن سـلوك الـشيعة لم يكـن نابعـاً مـن عقيـدة، وإنمـا مـن ثقافة الحاكم القومي.

فالـسنة اليـوم يعيـشون تجربـة الـشيعة تحـت حكـم صدام، لكن مع الفارق لسببين:

١- فنظـام صـدام لم يـضطهد الـشيعة لـديانتهم وإنمـا لانحيـازهم إلى إيـران، بخـلاف المـالكي المختنق بحقـده، ففـي الحالـة الأولى كـان بالإمكـان التخطـيط والعمـل الـسري مـع التـذرع بالنفـاق لحـزب البعـث وهـذا مـا فعلـه الـشيعة، أمـا العـرب الـسنة اليـوم فـلا يمكـنهم العمـل لـصالح قـضيتهم وإظهـار التـشيع، لأن الحـاكم الـشيعي لـن يثـق بالـسنة مـا لم يـضمن ولاءهـم فهـو شـديد الحـساسية لهـذا المـسألة بخـلاف الحـاكم البعثـي الـذي لا يـولي اهتمامـاً للفوارق الدينية.

٢- كمـا أن إيـران كانـت تـؤوي شـيعة العـراق وتـدعم نـشاطهم ضـد صـدام، بينمـا لا يجـد الـسنة مـن ينـصرهم أو يتبنـى قـضيتهم، وهـذا يعـني أن فرصـتهم في المقاومـة أضـعف مـن فـرص الـشيعة، يـضاف إلى هـذا الـدعم الغربـي (أو الأمريكـي علـى الأقـل) للـشيعة باعتبـارهم أكثريـة مـضطهدة، مقابـل تخـوفهم مـن الـسنة (ورثـة الإمبراطوريـة الإسـلامية) أو رمـز التـشدد والأصـولية مـن وجهـة نظـر الـيمين المتصهين.

قـد يعـترض الـبعض علـى هـذا الطـرح، ويـشكك بواقعيتـه لاسـيما في ظـل حـرب المـالكي علـى الـسنة والـتي لا تبقـي أي مجـال لاسـتمالتهم وإدخـالهم في دينـه، لكـن لا يمكننـا إغفـال الأمـور المتقـدم ذكرهـا، ولا بـد مـن دراسـتها وغيرهـا مـن الأخطـار التي قد تدفع السنة نحو التشيع الديني.

لقـد تغيـرت ديانـة الإيـرانيين تحـت ضـغط الـسيف، وتغيـرت ديانـة شـيعة العـراق في الجنـوب بـسبب الجهـل مـن جهـة، وإهمـال الدولـة العثمانيـة الـسنية مـن جهـة أخرى، وسنة العراق اليوم:

١- يواجهـون مختلـف أنـواع الإرهـاب مـن نظـام ديني دكتاتوري مدعوم إقليميا ودولياً.

٢- يعـانون مـن قلـة الـوعي بالتـشيع وخطـره، وضعف المناعة الدينية ضد هذا النوع من الحروب.

٣- إهمال الدول السنية لقضيتهم.

فالعوامـل الـتي سـاهمت في التغـيير الـديني لإيـران وجنـوب العـراق تحاصـر اليـوم سـنة العـراق، والله وحده يحمي دينه ويثبت العباد عليه.

من مخططات المالكي للحصول على ولاية ثالثة

عبد الهادي علي(*)- خاص بالراصد

بعد أيام، وفي شهر إبريل/ نيسان يحين موعد الانتخابات البرلمانية في العراق، وقبيل كل انتخابات يعيش العراق أجواء خاصة من التوترات السياسية والأمنية، أما هذه الانتخابات فلها طعم خاص، فرئيس الوزراء نوري المالكي يريد ولاية ثالثة، تمهيدا للتربع على عرش العراق إلى قطع النفس (كما يقول أهل العراق).

وشخصية نوري المالكي تحمل صفات متعددة، فهو شيعي طائفي من حزب الدعوة[1]، نجح بإقامة علاقات متوازنة بين الأمريكان والإيرانيين، وهو شرط لأي حاكم ليكون مؤهلا لحكم العراق أن ينقسم ولاؤه بين هذين القطبين.

لكن المالكي ولغاية أشهر مضت كاد أن يدب إليه اليأس بالحصول على ولاية ثالثة؛ لذلك كانت كل المؤشرات تشير إلى أنه قرر أن يحرق العراق كي يؤجل الانتخابات، إلا أن المفاوضات الإيرانية الأمريكية الأخيرة، كانت مع إقامة الانتخابات؛ لذلك اضطر المالكي إلى تغيير سياسته بمعونة إيران، وعمل منذ أشهر على إقامة الانتخابات، ومن ثم التخطيط لنيل ولاية ثالثة، واختار الحفاظ على الوضع الراهن مُتخوفاً من فقدان السلطة إذا أقدم على تغييرات جذرية حاليا.

ولا يزال المالكي يمتلك القدرة على التأثير في الانتخابات القادمة وذلك عبر استخدام موارد الدولة والتأثير السياسي وسيطرته على الجيش، لكنّ الذي يعكر عليه الأمور أن خصومه في تزايد مُستمر؛ لأنه لا يقدّم لخصومه من السنة والشيعة أي تنازل، فهو مثلا بدلاً من إعطاء السنة تنازلات سياسية حقيقية، سعى إلى تشكيل تحالف جديد مع بعض الأحزاب السنية التي من الممكن استيعابها بسهولة (المطلك – جمال الكربولي- بعض نواب القائمة العراقية بصورة منفردة - والصحوات)، وهذا هو ديدنه في السياسة مع خصومه من السنة والشيعة يخترق خصمه باستخدام المال والإغراء على السلطة لتفكيك الخصم وإضعافه، وكذلك وقف ضد المكونات الشيعية داخل الائتلاف الوطني، وأخترقه محاولا إضعافهم لأنه يشعر بخطورة قيام تحالف جديد بين التيار الصدري ومجموعات الحكيم على مستوى الحكم المحلي (المحافظات الشيعية) قد يتسبب في تهديد وضع المالكي باعتباره «وكيلاً عن الشيعة» بل من الممكن أن ينهي حكمه وإلى الأبد. هذا على سبيل العموم أما تفصيلا فإن مخطط المالكي مع المكونات العراقية هو على الوجه الآتي:

الأكراد: تراجع المالكي عن التنازلات التي قدمها لهم بعد أن شعر برغبة الأكراد الحقيقية بتغييره، فعاد وافتعل مشكلة شركات النفط والتصدير إلى تركيا، واضطر لعقد صفقة مد أنبوب نفط البصرة (نفط الجنوب) عبر الأردن كي يُشعر تركيا والأكراد أن هناك منفذا آخر أكثر أمنا لنفطه بعيدا عن منفذ الشمال وتركيا، هذا التهديد للأكراد ربما يجعل بعضهم يتعاضد مع المالكي، وأقربهم لهذا الفعل هو مسعود برزاني؛ لأنه يتعرض لضغوط كردية للتخلي عن رئاسة الأقليم، وربما يساومه المالكي على منصب رئاسة العراق بدلا من جلال طالباني (الميت سريريا في ألمانيا)، ويعتقد بعض المحللين أن الأكراد سيكونون مع القادر على تكوين التحالف

(*) كاتب عراقي.

(1) من المؤسف أن كثيرا من مغفلي السنة كانوا لا يعدون حزب الدعوة حزباً شيعياً متطرفا، حتى سنة ٢٠٠٥.

الأكبر، ولذلك ربما سيقفون مع المالكي بعد الانتخابات.

الشيعة: أحس المالكي أن حصة تحالف المجلس الأعلى بقيادة عمار الحكيم ومقتدى الصدر مع بعض المكونات الشيعية الصغيرة تتزايد في الوسط الشيعي وقد تحقق رقما انتخابيا أكبر من قائمته (دولة القانون) كما فعلت في انتخابات مجالس المحافظات. فعالج هذا التقدم بعدة أمور:

- افتعل حرب الأنبار ليؤجج مشاعر الشيعة وأنه هو من يحميهم من الإرهاب السني.
- سبق ذلك بتصريحات طائفية بأنه يحارب يزيد وأعوانه، وأنه ينصر الحسين في ثورته، والشيعة في الغالب شعب جاهل يسير وراء التشنجات الطائفية.
- استطاع المالكي أن يشتري ولاء الميليشيات (ثأر الله، وحزب الله العراق، وعصائب أهل العراق) ومن ثم أطلق لها العنان وبعض هذه الكتائب كان محسوبا على التيار الصدري واستطاع المالكي سحبها منه وإضعاف بعض قواعد التيار الصدري، والخلاصة أن المالكي يشتري أصوات الشيعة بدماء السنة.
- سهّل للميليشيات المؤدلجة الذهاب إلى سوريا وتكوين فصائل هناك مثل كتائب أبي الفضل العباس، وهذا عملٌ يرضي فيه إيران في نفس الوقت.
- أخيرا ضرب التيار الصدري بشمول بعض شخصياته بقانون الاجتثاث، وكذلك بعض الشخصيات الشيعية المستقلة التي تعارض حكمه، كما فعل مع النائب صباح الساعدي.
- وللمالكي داخل الشيعة أنصار كثر من الدعاة الشيعة ومن عوائل الشهداء والمتضررين من النظام السابق والخائفين من عودته، والمناوئين للتيار الصدري والمجلس الأعلى، ومن عموم الشيعة غير المتحزبين الذين يرون فيه أفضل الموجودين، ومن الذين حصلوا على امتيازات مثل المنح والدمج والأراضي والسجناء السياسيين والهجرة والمهجرين، ومنتسبي القوات المسلحة من الجيش والشرطة الذين يرون فيه راعيا لهم ويخشون من تغييره لأنهم قد يفقدون امتيازاتهم أو حتى وظائفهم.
- الأمر الآخر الذي يصب في صالح المالكي إعلان مقتدى الصدر اعتزاله للسياسة وإغلاق مكاتبه السياسية والاجتماعية، وهذا يرفع الغطاء عن كل مجموعة التيار الصدري السابقة ممن فازوا سابقاً باسم الصدرين (محمد باقر- محمد صادق) لأن عليهم اليوم أن يترشحوا بأسمائهم وجهدهم الشخصي أو أن يتكتلوا في كتلة جديدة لا تلتحق باسم الصدر وهذا مما سيفقدهم كل الجمهور الصدري الموالي للصدرين.

السنة: عمليا قرر المالكي أن ينهي الاعتصامات السنية التي بقيت صامدة لمدة عام؛ لذا شرع بعد رفع الخيام من الأنبار وعلى الفور بالهجوم على بعض رموز الحراك، حيث هاجمت قوة من (سوات) بكل ما تيسر لها من أسلحة خفيفة ومتوسطة منزل النائب الدكتور أحمد العلواني، الأمر الذي أدى إلى غضب عارم لأهالي الأنبار إلى تردي الوضع الأمني، وبهذا تنصل المالكي من تنفيذ المطالب السنية وهذا ما كان يريده المالكي تحديدا، وكذلك أراد كسر شوكة العشائر الأنبارية السنية، وعموم سكان محافظة الأنبار؛ لأنه لم يكن بوسعه مهاجمة ساحة الاعتصام بقوة السلاح أمام أنظار العالم.

وهـذا الـسيناريو – في بداية الأمـر- حقـق هـدف المـالكي الأهـم والأكـبر وهـو إمـا تأجيـل الانتخابـات البرلمانيـة في محافظـة الأنبـار أو إجراؤهـا في ظـروف لا تـسمح بالمـشاركة الكثيفـة فيهـا وتفويـت الفرصـة علـى سـكان الأنبـار في اختيـار ممثلـيهم الحقيقـيين للـدورة البرلمانيـة القادمـة، ويتـيح للمـالكي اجتنـاب مـا حـدث في الانتخابـات التـشريعية الـسابقة في عـام ٢٠١٠، عنـدما أصـيب بـصدمة كـبيرة بعـد فـوز القائمـة العراقيـة بــ (٩١) مقعـدا وتفوقها على قائمة التحالف الوطني[١].

كمـا أن المـالكي نجـح في شـراء العديد مـن الأصـوات الـسنية مـن قبيـل صـالح المطلـك ومجموعتـه، وحركـة الحـل بقيـادة الـدكتور جمـال الكربـولي؛ لـذا هـؤلاء سيـساندون المـالكي في حالـة تكوينه لأي تجمع بعد الانتخابات.

كمـا اسـتطاع المـالكي باختراقـه القاعـدة (داعـش وأخواتهـا) أن يكثـر مـن الـتفجيرات العـشوائية في المنـاطق الـشيعية ليـثير العـراق، ويظهـر بمظهـر المنقـذ للـشيعة والمحـارب للإرهـاب أمـام العـالم، وليـصفي أكـبر عـدد مـن المعارضـين الـسنة أو يحاربهم بحجة الإرهاب.

هـذا علـى الـصعيد الـداخلي؛ أمـا خارجيـا فهـو يعلـم أن الحـسم الحقيقـي في العـراق هـو خلاصـة اتفـاق أمريكـي إيرانـي، ولمـا كـان المـالكي يعلـم أن ايـران ترغـب ببقائـه لأنـه صـديق مـشترك بينهـا وبـين الأمريكـان ولا تريـد المجازفـة بمجـيء غـيره قـد لا يكون مرغوبا لديهم.

ولـضمان التأييـد الإيرانـي وقـع مـع إيـران صـفقة شـراء أسـلحة وذخـائر قيمتهـا ١٩٥ مليـون دولار، وأعلـن عـن توقيـع سـتا مـن بـين ثمـاني اتفاقيـات مـع هيئـة الـصناعات الدفاعيـة الإيرانيـة لتزويـد العـراق بأسـلحة خفيفـة ومتوسـطة ومـدافع مـورتر وذخـائر للـدبابات والمدفعيـة، في مخالفـة صـريحة للحظـر الدولي على مبيعات السلاح الإيرانية.

لكـن المـالكي رغـم تنازلاتـه الماليـة للإيـرانيين، والـتي أدخلـت العـراق في أزمـات كـبيرة، لا زال قلقـا بـشكل واضـح؛ لـذا فقـد أعـد لعـدة أمـور ضـمانا لفـوزه منهـا أنـه يريـد تـصويت الجـيش والـشرطة لـه، كمـا أنه يعدّ لعمليات تزوير ضخمة.

والسؤال الأخير: هل ينجح المالكي بنيل ولاية ثالثة، هذا ما ستكشفه الأيام القادمة.

---

(١) لم يكن بوسع المالكي البقاء في الحكم لولاية ثانية لولا أمرين اثنين:

الأول: صدور قرار غريب وعجيب من (القضاء) - الخاضع لهيمنته والذي يفسر بنود الدستور حسب أهواء الحاكم ومصلحته – حيث نص القرار على أن الائتلاف الفائز في الانتخابات هو الائتلاف الذي يتشكل بعد الانتخابات لا قبلها وهو أمر لا سابقة له، ليس في العراق ولكن في العالم بأسره.

الثاني: اتفاقية أربيل، الذي تنصل منها المالكي في الجلسة الأولى للبرلمان.

العدوان الإيراني والشيعي على البحرين

عرض: أسامة شحادة(❖)– خاص بالراصد

أصدر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية كتابين جديدين للدكتور عمر الحسن عن العدوان الإيراني والشيعي على البحرين تحت غطاء ثورات الربيع العربي، تناول الأول رصد التصريحات الإيرانية في الشؤون البحرينية الداخلية، وتناول الآخر دراسة تطور الأعمال الإرهابية في البحرين مؤخراً.



الدراسة الأولى جاءت بعنوان «التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية البحرينية التصريحات الرسمية وشبه الرسمية منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ وحتى ١٣ مايو ٢٠١٣»، وهو يقع في ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط، وباللغتين العربية والإنجليزية.

وتتكون الدراسة من فصل أول يقدم خلاصة التصريحات الإيرانية المتعلقة بموضوع الدراسة والتي بلغت ١٦٠ تصريحا من ناحية التكرار والشخصيات والموضوعات.

ورصدت الدراسة تصريحات كلٍّ من: المرشد الإيراني وبعض مستشاريه، والرئيس السابق أحمدي نجاد ومستشار له، ووزير الخارجية وعدد من مساعديه، وأعضاء مجلس الشورى، وأعضاء مجلس صيانة الدستور، وأعضاء مجلس الخبراء، وقيادات القوات المسلحة، ومسؤولي مؤسسة حفظ الآثار ونشر قيم الدفاع المقدس، والمرجعيات الدينية، ومن بعض حلفاء إيران كالمالكي وحسن نصر الله ومقتدى الصدر والسيستاني، وبعض الجهات الإيرانية غير الرسمية، ثم ختم برؤى الصحافة الإيرانية.

أما المحاور التي دارت عليها هذه التصريحات فهي:

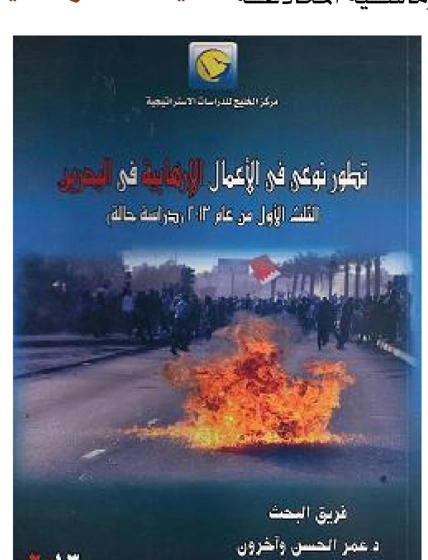
١- تشبيه الاحتجاجات البحرينية بثورات تونس ومصر وليبيا.
٢- الحض على العنف والفوضى والإرهاب.
٣- رفع الاحتجاجات البحرينية إلى المحافل الدولية.
٤- المطالبة بالبحرين باعتبارها ولاية إيرانية.
٥- دخول قوات درع الجزيرة للبحرين.

(❖) كاتب أردني.

٦- التهديد والوعيد من تفتيش منزل زعيم الشيعة عيسى قاسم.

٧- ادعاء انحياز أمريكا للحكومة البحرينية.

والدراسة تمكن الباحثين والمهتمين من فهم حجم التدخل الإيراني في شؤون الآخرين بكل وقاحة من خلال دراسة حالة البحرين على وجه الخصوص، وكما أنها تتيح للباحثين التأمل في أساليب المراوغة السياسية من خلال هذه التصريحات التي تجمع بين الدبلوماسية المخادعة والتقية، حيث تتفوق إيران على جيرانها الخليجيين في لعبة الإعلام والدعاية، ولذلك تتمكن من استقطاب مؤيدين كثر من صفوفنا مع الأسف.



الدراسة الثانية جاءت بعنوان «تطور نوعي في الأعمال الإرهابية في البحرين الثلث الأول من عام ٢٠١٣ دراسة حالة»، وهو يقع في ٢٠٠ صفحة من القطع الكبير، وباللغتين العربية والإنجليزية، وقد ساعد د. عمر الحسن فريق بحثي في إنجاز هذه الدراسة.

تبدأ الدراسة بالتنبيه على أن أعمال الإرهاب تطورت في البحرين عن سابقاتها، والتي كانت تقتصر على عمليات بدائية ضد رجال الأمن، والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة بقنابل المولوتوف وأسياخ الحديد، إلى صناعة وتركيب عبوات ناسفة وتنظيم حملات ضد الأجانب والمقيمين واستهداف مؤسسات الدولة التنفيذية.

تحصر الدراسة التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه البحرين في عام ٢٠١٣ بثلاثة تحديات هي:

١- الإرهاب وحرب الشوارع، مثل استخدام قنابل المولوتوف وقطع الطرق وإشعال الإطارات فيها والاعتداء على رجال الأمن، والتي هي مظاهر متكررة في البحرين.

٢- بروز أشكال جديدة من التطرف، تقوم على نشر فكرة معاداة الدولة في مختلف المجالات أكثر من كونها تبشر بأيدلوجية معينة.

٣- التهديدات الأمنية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والتي لا يمكن ضبطها بخلاف وسائل الإعلام العامة.

ثم تنتقل الدراسة لرصد تطور أعمال العنف في المظاهر التالية:

❖ من ناحية الكم بالمقارنة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على النحو التالي:

حوادث ضد الأشخاص والممتلكات الخاصة من ١٨ إلى ٢٧.

حوادث ضد المؤسسات التعليمية من ٣٣ إلى ٨١.

حوادث ضد رجال الشرطة ووزارة الداخلية من ٢٣ إلى ٥٠.

حوادث ضد المنشآت العامة من ٣ إلى ١٥.

❖ من ناحية النوع لوحظ استخدام سلاح الشوزن (بندقية صيد) ضد رجال الأمن الذين أصيب منهم ٤ أشخاص.

كما تم استخدام قنابل محلية الصنع ٨ مرات، فضلا عن ضبط العديد من المستودعات المليئة بآلاف قنابل المولوتوف، وطفايات الحريق التي تستخدم كقاذفات للأسياخ الحديدية.

❖ من ناحية الخطورة والآثار، كشف عن نواة لتأسيس «جيش الإمام» في البحرين، ليتبع أصله في العراق بقيادة مقتدى الصدر، وتورط به بحرينيون وعراقيون وإيرانيون.

كما كشف عن وجود مخطط للهجوم على ملعب البحرين خلال بطولة الخليج لكرة القدم، وبعض المعسكرات والمؤسسات.

وهـذا تطـور مـن رشـق الـشرطة بالحجـارة في سـنوات الـتسعينيات إلى الملوتـوف إلى قنابـل محليـة الـصنع، كمـا أن الأمـر أصبح مخططـاً ولـه أبعـاد كبيرة وليست احتجاجات عفوية.

تنتقـل الدراسـة لـتتهم المعارضـة بـصراحة أنهـا لجـأت للعنـف وغـيرت تكتيكاتهـا ومـسارها الـسلمي في الـسنوات الماضـية بعـد انـدلاع ثـورات الربيـع العربي، وكانت نتائج هذا العنف:

٥٠ حالـة اعتـداء علـى رجـال الأمـن، ٨١ حالـة اعتداء علـى مـدارس حكومية، ٢٧ حالـة اعتـداء علـى أشخاص مدنيين.

وتنتقـل الدراسـة لرصـد سياسـة وزارة الداخليـة في إدارة الأزمـة، وأنهـا لجـأت لـسياسة الهـدوء بدايـة ولمـدة طويلـة، حيـث انتقلـت المعارضـة مـن احـتلال الـدوار (دوار اللؤلـؤة) إلى محاصـرة البرلمـان إلى حـصار مجلـس الـوزراء ووزارة الداخليـة ثـم التظـاهر أمـام الـديوان الملكـي واحـتلال الـشوارع الرئيـسية، لكـن هـذا لم يجـدِ ممـا اضـطر وزارة الداخليـة للتدخل وإعادة الانضباط والهدوء للشارع.

عملـت سياسـة الداخليـة علـى التواصـل مـع الهيئـات التـشريعية والـشعبية، والتـنسيق مـع المحـافظين، والتواصـل مـع الإعـلام والمؤسـسات الدينيـة، ونفـي البعـد الطـائفي في عملـها، وتحـديث وتطـوير الإدارات والأجهـزة التابعـة لهـا، كمـا فعّلـت مدونـة سـلوك الـشرطة لتراعـي معـايير حقـوق الإنـسان بحـسب توصـيات لجنـة تقـصي الحقـائق، هـذا كـان على الصعيد المحلي.

أمـا علـى الـصعيد الإقليمـي فكـان هنـاك تنـسيق وتعـاون مـع الأجهـزة الأمنيـة الخليجيـة لتبـادل المعلومـات والخـبرات، وتـصديق وزراء الداخليـة في مجلـس التعـاون الخليجـي علـى الاتفاقيـة الأمنية المشتركة المعدلة.

وعلـى الـصعيد الـدولي قامـت الداخليـة بتوقيـع مـذكرة تفـاهم مـع هيئـة الـصليب الأحمـر تـسمح لهـا بزيـارة مراكـز الاعتقـال والإصـلاح في البحـرين، والـسماح لأكثـر مـن ٣٠ منظمـة حقوقيـة دولية لزيارة البحرين والاطلاع على الواقع.

وخلصت الدراسة لعدد من التوصيات منها:

١- أن يكـون القـانون سـيد الموقـف، وعـدم ترك الجناة دون عقاب.

٢- معالجـة أوضـاع الجمعيـات المخالفـة للقـانون والدستور.

٣- وضـع حـد للمنـبر الـديني المحـرض والمحـشد لهذه الحوادث.

٤- تتبـع المحرضـين للمـراهقين علـى العنـف ومحاسبتهم، لمنع استمرار الظاهرة.

والدراسة مزودة بخمسة ملاحق تفصيلية هي:

- الخـسائر في الممتلكـات العامـة والخاصـة عام ٢٠١٢.
- تفاصيل المضبوطات خلال عام ٢٠١٢
- إحـصائيات الإرهـاب مـن ينـاير إلى نـوفمبر ٢٠١٢
- الأعمال الإرهابية في الربع الأول من ٢٠١٣
- قائمـة المنظمـات الحقوقيـة الـتي زارت البحرين

وخـتم الكتـاب بـصور ملونـة لـبعض حـوادث الإرهاب التي شهدتها البحرين.

وقاحة الاعتراف

قـالوا: «المـشكلة في مـسألة سـوريا هـي موقفنـا السياسي وليس تدخلنا العسكري الذي جاء بعد تدخل الجميع»، مضيفا: «منذ اليوم الأول قلنا إننا لسنا مع هذا الصراع ولا مع إسقاط النظام بل مع الدولة والإصلاح والحل السياسي». وأوضح: «مع الوقت تدحرج موقفنا وذهبنا إلى الميدان، وأول تحد عسكري محدود كان في منطقة السيدة زينب في الغوطة الشرقية بدمشق، بعدما أصبحت الجماعات المسلحة على بعد مئات الأمتار من المقام الذي سيؤدي تدميره إلى تداعيات خطيرة جدا». ورأى أن «المشكلة في لبنان ليست في ذهاب حزب الله إلى سوريا بل في تأخره في الذهاب، ويوما بعد آخر تثبت صحة الخيارات التي اتخذناها».

حسن نصرالله –

الشرق الأوسط ٢٠١٤/٣/٣٠

ماذا فعلوا في عمان؟

قـالوا: رفضت سلطات مطار القاهرة الدولي مساء اليوم «الجمعه» دخول ٨ من طائفة البهرة إلى البلاد منهم ٧ يحملون جواز سفر أمريكيا وآخر يحمل جواز سفر كنديا. وقامت سلطات المطار بالاستجابة لطلبهم بالتوجه إلى الولايات المتحدة بعد تعذر دخولهم البلاد. وأفاد مصدر أمني مسئول بمطار القاهرة الدولي إن الركاب الـ ٨ وصلوا مطار القاهرة قادمين من عمان على متن طائرة الخطوط الأردنية.

وطائفة «البهرة» نسبتهم إلى الفاطميين الشيعة الذين كانوا في مصر إبان العصر الفاطمي، وعندما انتهى العصر الفاطمي هاجر الكثيرون من مصر وانتقلوا من بلد إلى آخر حتى انتهى بهم المقام إلى جنوب الهند، وقد هاجر عدد من «البهرة» إلى دول الخليج وخاصة الإمارات العربية المتحدة، خاصة فى دبي، إذ يعتبرونها مركزا لهم كما يتواجدون فى بقية دول الخليج.

المصريون ٢٠١٤/٣/٢٩

طائفية متغلغلة

قالوا: نشجب بأشد العبارات قيام الأمين العام لجمعية الوفاق، بالخطاب الذي ألقاه يوم الجمعة الموافق ٢١ مارس ٢٠١٤م، بالتطاول بالإساءة لصحابة النبي (ﷺ) رضي الله عنهم أجمعين، واتهامهم من قبله زوراً وبهتاناً بما ليس فيهم، وذلك في إطار فكره الحاقد على صحابة النبي ﷺ وآل بيته الطاهرين.

وذكرت الأصالة في بيانها الرسمي أن الأمين العام للوفاق وفي إطار إحيائه لما يسمى «ذكرى وفاة فاطمة الزهراء» قد قام عمداً وعلناً وأمام جمع من الناس بسب المهاجرين والأنصار واتهمهم، والعياذ بالله، بالجبن والعجز والتخلف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد وفاة النبي ﷺ.

بيان جمعية الأصالة الإسلامية بالبحرين

نطق بالحق!

قالوا: الطرق الصوفية كانت أداة لخدمة جهاز أمن الدولة ضد الإخوان المسلمين في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. واستشهد أبو العزايم لذلك بالحرب «الإسرائيلية» على غزة وإغلاق نظام مبارك للمعابر الحدودية قائلا: «لم يجرؤ أحد من الصوفية على انتقاد النظام حينها».

ووصف أبو العزايم في تصريح إلى الإذاعة الألمانية «دويتشه فيله» القيادات الصوفية بالفاشلة، وأنها لا تمتلك وزنا حقيقيا في المجتمع المصري، لأنها تقبل بتوظيفها من قبل السلطة، لاسيما إبان نظام مبارك. واعتبر شيخ

الطريقة العزمية أن قيادات الصوفية تقدم نفسها للسلطة الحالية لتحقيق مصالحها الشخصية. وأضاف أنهم يدعمون المشير عبد الفتاح السيسي لركوب الموجة، مؤكدا أنهم يستغلون النظام الحاكم أيا كانت توجهاته.

محمد علاء الدين أبو العزايم،
شيخ الطريقة العزمية
موقع الإسلاميون – ٢٠١٤/٣/١٥

لا حد للإجرام الشيعي

قالوا: صدام حسين لم يؤمن يوما بمفهوم شراكة أو بتداول سلمي للسلطة، ولم ينفِ عن نفسه صفة الديكتاتور، وهي الصفة التي ظل المالكي ولا يزال يتطير منها كلما وصفه أحد خصومه بها، وفي مقدمتهم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي زاد بأن منَح المالكي لقب «طاغوت العصر» بعد أن كان وصفه لعدة مرات بـ «الديكتاتور». وكذلك نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك الذي وصف المالكي ولأكثر من مرة بلقب «الديكتاتور» وأبعد عن منصبه لأكثر من سنة بسبب ذلك.

من جهة ثانية، يقول محللون سياسيون إن المالكي استطاع خلال سنوات قليلة أن يجعل العراقيين يندمون على سنوات صدام حسين وتشير الإحصاءات في أيام الاحتلال الأميركي، إلى أن معدلات القتل اليومية لم تكد تذكر خلال السنتين الأولى والثانية من الاحتلال (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) لتبدأ بعدها عملية المقاومة المسلحة منذ عام ٢٠٠٥. وعقب تفجير سامراء عام ٢٠٠٦ اندلعت أعمال القتل الطائفي حيث كان المالكي قد تسلم منصبه رئيسا للوزراء بدلا من إبراهيم الجعفري بعدها بنحو شهرين.

حمزة مصطفى –
الشرق الأوسط ٢٠١٤/٣/١٩

اختراق للعظم

قالوا: وجه الطريجي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أشار فيه إلى قيام وزارة الداخلية بتعيين شقيقتين من الجنسية الإيرانية، هما: فزناز محمد جواد مطرقي، وفريبا محمد جواد مطرقي، في الإدارة العامة لنظم المعلومات، وأوكلت للأولى وظيفة تنفيذ إجراءات الدخول والخروج ونظام سرية المعلومات، ولشقيقتها وظيفة تنفيذ إجراءات تنفيذ الأحكام والسجون.

وقال: بالنظر إلى أن وجود شقيقتين من الجنسية الإيرانية تعملان في هذه الإدارة المهمة وإسناد وظائف حساسة لهما تتعلق بنظام سرية المعلومات يعتبر ثغرة أمنية لا يمكن السكوت عنها وخرقا لأبسط قواعد وأسس العمل الأمني لذا فإنني أطلب تزويدي بقرار تعيين المذكورتين ومن المسؤول عن تعيينهما في الإدارة العامة لنظم المعلومات، ومن توسط لهما في عملية التعين.

صحيفة السياسة الكويتية قبل ٧ شهور

عبد الله الطريجي ردا على جواب وزير الداخلية: الوزير بالهيئة ما جاوب. هو قال: نحن تقدمنا بإعلان ولم يتقدم أي كويتي. معقول! وديوان الخدمة كله مرشحون. الوزير قال إنهما موظفتان عاديتان ما لهما علاقة بالبيانات السرية، مع أنني لدي معلومة أن إحداهما مشغلة حاسب تعمل في نظام سرية المعلومات، والطامة الكبرى أن الثانية تعمل في مجال تنفيذ إجراءات أحكام السجون.

السياسة الكويتية ٢٠١٤/٣/١٣

بكل وضوح وصفاقة

قالوا: كتاب «الرياضيات» الذي يُدرسه الحوثيون لطلاب الصف الثاني الابتدائي في كثير من المدارس الحكومية بمحافظة صعدة يتكون من ٢٣ صفحة ملونة، وعلى الصفحة الأخيرة من الكتاب شعار «مؤسسة الإمام الهادي الثقافية» وهي مؤسسة تابعة لجماعة الحوثيين المسلحة.

أحد التمارين في كتاب الرياضيات يطلب من الطلاب الصغار الآتي: «غنم المجاهدون في إحدى المعارك ثلاثمائة وستة وعشرين قطعة سلاح من نوع مدفعي، ومائتين وثلاثة بنادق، فكم صار مجموع الغنائم؟».

موقع المصدر أون لاين ٢٠١٤/٣/٢٨

لهذا تروج دعايتهم الباطلة

قالوا: ذكرت دراسة أمريكية أن أصول مؤسسات المجتمع المدنى اليهودى تبلغ ٢٦ مليار دولار، وتحصل على إيرادات سنوية تتراوح قيمتها بين ١٢ و١٤ مليار دولار.

موقع الإسلاميون ٢٠١٤/٣/٢٨







أحداث العوامية: البيانات وحدها لا تكفي!!

محمد بن علي الهرفي – صحيفة عكاظ ٢٠١٤/٣/٢٥

قبل بضعة أيام وقع مجموعة من مشايخ وعلماء الشيعة من مدينتي القطيف والأحساء على بيان أكدوا فيه استنكارهم للأحداث الإجرامية التي جرت في بلدة العوامية، كما أدانوا في بيانهم استخدام السلاح ضد الدولة والمجتمع، وحذروا الشباب من الانجراف نحو العنف والتطرف.

وأكتب هذا المقال بعد أيام من توقيع ذلك البيان، ومع ذلك لا تزال قلة منهم تطلق الرصاص، وفوق ذلك قرأت في بعض المواقع الاجتماعية نقدا لكل الجهود التي يقوم بها العلماء والمثقفون من أجل تهدئة الأمور، سواء أكانت هذه الجهود قديمة أم حديثة، وهذا الموقف السلبي بحاجة هو أيضا إلى دراسة لمعرفة أسبابه وطريقة التعاطي معها ومع أصحابها، وهذا الواقع هو الذي جعلني أعتقد أن البيانات لا تكفي وحدها مهما كانت طبيعة الموقعين عليها!!

البيان الذي أشرت إليه هو ليس الأول من نوعه، فقد سبقه عدد من البيانات المشابهة له، ففي عام ٢٠١١م وقع ١٣٥ من أهالي القطيف على بيان استنكروا فيه كل أنواع الأعمال الإرهابية التي قام بها البعض، وأيضا في عام ١٤٣٠هـ، وفي شهر ربيع الآخر وقع ستون شخصية من أهالي القطيف على بيان أكدوا فيه على رفض الإرهاب وعلى رفض الكراهية بين المواطنين، ومع صدور تلك البيانات كان يصدر – أيضا – تصريحات من بعض العلماء والمثقفين تصب في الاتجاه نفسه، فالشيخ حسن الصفار أكد أن موقف العلماء ليس جديدا، فقد عبروا عن انحيازهم للوطن مرارا، كما أنهم – في الوقت نفسه – أنكروا على ممارسي العنف والإرهاب في جملة من خطبهم، وكان للشيخ جعفر آل ربح – وهو إمام لأحد المساجد الكبيرة في العوامية – تصريحات مهمة حول ما يجري في العوامية؛ فقد أكد أن بيان العلماء لا يكفي، فقال: (إن هذه المبادرة لن تكون الحل السحري الذي ينتشل البلدة بين ليلة وضحاها، لكنها تحرك المياه الراكدة وتعطي فسحة للأصوات الصامتة لتعبر عن رأيها في الوضع الحاصل وعدم مصادرة الآراء)، وأتفق مع الشيخ الربح في أن مجرد المبادرة لا يكفي وحده، ولا سيما وقد أثبتت الأيام القريبة صحة ما أقول، فالرصاص لا يزال ينطلق من البعض باتجاه جنود الدولة، وقد قتل عدد منهم ظلما وعدوانا، وتسبب هذا الفعل في قتل عدد من المطلوبين أمنيا ما كان في النية أكثر من القبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء شأنهم شأن الذين يقومون بأعمال إرهابية في عموم أنحاء الوطن، ولكن مقاومتهم للجنود بالرصاص أدت إلى قتلهم،

كما أدت ـ في الوقت نفسه ـ إلى قتل عدد من جنود الدولة.

وأعود إلى السؤال مرة أخرى: هل البيانات تكفي وحدها؟.. الواقع يقول إن ذلك لا يكفي، وأنه لا بد من اتخاذ خطوات أخرى لمحاصرة من يقوم بالأعمال الإرهابية، وأعرف بطبيعة الحال أن العلماء والمثقفين قد لا يستطيعون القيام بكل شيء في هذا السبيل، ولكنهم ـــ كما أعتقد ـــ يستطيعون القيام بأدوار أكبر مما قاموا به!!.

مائة شخصية من العوامية أيدوا بيان العلماء، وقبلهم مئات فعلوا الشيء نفسه، ولكن الواقع يقول: إنه لا بد من الاستمرار في حملة متظافرة الجهود تهدف إلى القضاء على الإرهاب في المنطقة، كما لا بد من إشعار الذين يقومون بتلك الأعمال أن المجتمع لن يحميهم ولن يوفر لهم المكان الآمن لإخفائهم، بل إنه سيبلغ عنهم حال ارتكابهم لأي جريمة، وأيضا يجب أن يعرفوا أن علماءهم ووجهاءهم لن يقفوا معهم على الإطلاق فيما لو ارتكبوا أي نوع من الجرائم، هذا وغيره مما يعرفه الإخوة في القطيف والعوامية أكثر مني بكثير يجب أن يقوموا به حفاظا على شبابهم وحفاظا على أمن المنطقة وأهلها جميعا، وأكثر من هذا كله حفاظا على أمن الوطن كله.

جهود المحافظة على أمن الوطن مسؤولية جميع أبنائه وفي جميع مناطقهم، كما أن مسؤولية إزالة كل عوامل الكراهية والبغضاء بينهم قضية حيوية وتستلزم جهدا مخلصا من كل القادرين على فعل شيء في هذا الاتجاه، ولا بد من مشاركة بعض الجهات في الدولة في هذا العمل النبيل.

بعد سقوط يبرود لنتذكر الكويت!

عبد الرحمن الراشد – الشرق الأوسط ٢٠١٤/٣/١٧

بحسرة، اعترف أحد المقاتلين السوريين أنهم خسروا معركة يبرود بعد أسابيع من القتال، قال «لم يكن أمامنا، وبأسلحتنا البسيطة، أن نصمد أكثر مما فعلنا، فآلاف من قوات الأسد وحزب الله المجهزة كانت أكبر من قدرتنا».

يبرود ربما ليست معركة حاسمة، كما أن القصير لم تكن قاصمة، لكنها مؤشر خطير على اتجاه رياح الحرب. لقد أشغلت «داعش» و«جبهة النصرة» قوات الجيش الحر المعارض، وجرّتها إلى معارك جانبية، في حين وحّد الإيرانيون القوى التي تحت إدارتهم للزحف على المدن، واحدة بعد أخرى.

ومهم أن نضع الأمور في نصابها. سقوط يبرود علامة خطر يجب أن تضيء الأنوار الحمراء في مراكز القرار العربية، لأنها تعبر عن نجاح إيران التي تقود الحرب في سوريا. فهي لا ترسل السلاح فحسب، بل تمد النظام بالمقاتلين بعد تجنيدهم من كل مكان، بما في ذلك باكستان والعراق، إضافة إلى الآلاف من حزب الله اللبناني.

علينا ألا ننظر إلى حرب سوريا على أنها مجرد مواجهة أخرى في المنطقة، بل هي الحرب الإقليمية الفاصلة، لهذا يستميت الإيرانيون من أجل أن يكسبوها. إذا كسبوا سوريا، يعني أنهم سيطروا عمليا على الشمال العربي، سوريا والعراق ولبنان، ويكون سهلا عليهم تعزيز جبهات مكملة، في اليمن والصومال، إضافة إلى أن نظام البشير في السودان لم يتوقف قط عن خدمة العمل العسكري الإيراني.

أما عواقب هذا الانتصار الإيراني، فهي أخطر وأبعد من يبرود ودمشق، قد تقرر مصير المنطقة وخريطتها، وعلينا أن نعي تبعاتها المحتملة. فالقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، عادة تعترف بالأمر الواقع وتنحني له. وعندما يسيطر الإيرانيون على رقعة واسعة من المنطقة العربية، ويهددون مناطق الطاقة وممراتها، حينها لن يكون هناك بد سوى الاعتراف بهم، والتعامل معهم على حساب الدول الأضعف والخاسرة. وهذا ما قاله الرئيس أوباما في حديثه الأخير عن إيران، إنها دولة كبرى لها طموحاتها، ذات رؤية استراتيجية، وفيه استعداد للقبول بالأمر الواقع، أو الواقع الجديد.

السعودية واجهت تحديا مماثلا، عندما استولى صدام حسين على الكويت في عام ١٩٩٠. كان هدفه فرض العراق كقوة مهيمنة على منطقة الخليج. ولا تظنوا أن إقناع الأميركيين بالانخراط في مقاتلته كان أمرا سهلا. فقد سعى صدام من خلال وسطاء عرب مقربين للغرب لإقناعه باستعداد العراق لضمان مطالب الغرب الإقليمية وحماية مصالحهم، وأن عليهم أن يتذكروا أنه حارب إيران نيابة عنهم. السعودية كانت أسرع وأكثر قدرة على الوصول إلى لندن وواشنطن، ووضعت كل مقدراتها لمواجهة الخطر العراقي وتحرير الكويت. نعم كلفت السعودية أكثر من مائة وعشرين مليار دولار آنذاك، والمخاطرة بمواجهة قوى أصولية وقومية معادية محليا وإقليميا.. مع هذا كانت المعركة ضرورية وتستحق الثمن السياسي والعسكري، لأنه لو جلس صدام في الكويت للأبد، وكان ذلك محتملا جدا، لأصبح الخليج كله تحت رحمته، ولو قاتلته المملكة وحيدة، لربما دامت الحرب عشر سنوات، كما حدث لصدام مع إيران في حرب السنوات الثماني التي أكلت الأخضر واليابس.

نعم، سوريا أبعد قليلا من الكويت، إنما تبقى في محيط الصراع الإقليمي، وهي تشكل جزءا من الهلال العدواني الذي تحاول إيران بناءه، ويهدف أساسا للهيمنة على جنوبه.

لا أحد يشك، رغم الثمن الغالي، أن نجدة الشعب السوري من المذبحة المروعة واجب أخلاقي، وعمل سياسي ضروري. وبكل أسف، الخسائر الأخيرة تهدد بتدهور سريع لصالح المحور الإيراني. أعرف أن السعودية وحدها اليوم تتحمل أكثر من سبعين في المائة من عمليات الإغاثة لملايين السوريين، وبنسبة أعلى تمول وتدعم القوى المسلحة. وهي تعاني بسبب حظر تسليح المعارضة بالأسلحة النوعية، لأن معظم الدول المشترية للسلاح ممنوع عليها بيعه أو تسليمه لطرف ثالث من دون موافقة المصدر الأصلي.. ورغم هذه الصعوبات يبقى ثمن عدم مواجهة حلف إيران أعظم من يبرود، فمصير المنطقة كلها في خطر. وبسقوط سوريا ستصبح المعركة مباشرة وأكثر كلفة.

جيش لبنان في الميزان

مشاري الذايذي – الشرق الأوسط ٢٠١٤/٣/٢٥

لبنان غير الذي تعرفون، أصبح قطعة من المشهد السوري، بمتفجراته وشبّيحته الأسديين، وجهادييه النصرويين.

شبّيحة الأسد، لهم مقابل في شبّيحة شاكر البرجاوي ببيروت، وعلي عيد في طرابلس، وشبيحة القومي السوري في كل مكان.

ضباط الحرس الثوري الإيراني في دمشق وحمص وغيرها، لهم ما يماثلهم في ضباط حزب الله في بيروت والبقاع وبعلبك وصيدا.

هناك الشيخ الهارب، أحمد الأسير، رمز الغضب السني، والشيخ المسجون عمر الأطرش، هؤلاء رموز الضفة الثانية المناهضة لضفة حسن نصر الله وعيد والبرجاوي.

«لابقين» لبعضهم. وكلهم أبناء أوفياء لثقافة المرحلة وطبيعتها، يعبرون بصدق عنها، من دون

رتوش.

حسن نصر الله يخطب ويهدر ويرفع سبابته ويعدل عمامته، ويعد بالمزيد من المقاتلين ضد أعداء الأسد.. ليرد له التحية أحمد الأسير، الذي «فبرك» أنصار بشار ونصر الله خبر مقتله في معركة يبرود.

الأسير بعد غياب مزمن منذ مواجهات «عبرا» في مدينة صيدا، (صيف عام ٢٠١٣) مع ميليشيا حزب الله ومساندة الجيش اللبناني، ظهر للعلن مؤخرا، بالصوت والصورة، عبر تسجيل امتد إلى نحو ٢٠ دقيقة، ساخرا من شائعات مقتله في يبرود، داعيا السنّة في لبنان للخروج من الجيش الذي اعتبر أنه خاضع لـ«الولي الفقيه» بإيران، وقال لحزب الله: السنة استعصى عليهم العيش مع هيمنة حزب الله، لذلك يجب «تحطيم رأس» الحزب.

الجيش اللبناني، هو المؤسسة الوحيدة، المعبرة عن الوجود المادي للدولة اللبنانية، على الأرض، ولأجل هذا المعنى تلقى دعما سعوديا سخيا بمليارات الدولارات بالاتفاق مع المورد الفرنسي. رسالة سعودية واضحة في نصرة «دولة» لبنان، وليس الميليشيات، كفعل إيران مع حزبها اللبناني.

هذا الجيش حاليا ليس موضع رضا من اللبنانيين كلهم، ومعارك طرابلس، ثم اشتباكات حي الطريق الجديدة في بيروت الأخيرة، مع عصابة البرجاوي، كانت أمثلة مثيرة للغضب لدى الشارع اللبناني السني، باعتبار الجيش يمارس حزمه فقط ضد الطرف السني.

هذا هو الشعور القائم، بصرف النظر عن دفاع المدافعين، ويكفي هنا التذكير ببيان هيئة العلماء المسلمين اللبنانيين، الغاضب، ضد الجيش، بسبب ما اعتبره البيان نزعة طائفية موجودة في الجيش ضد مشايخ السنة، على خلفية حلق الجيش لحيتي الشيخين عمر الأطرش وعمر الحمصي الموقوفين بتهم أمنية، ليأتي الرد من قبل قيادة الجيش على هيئة «توضيح» ينفي هذه الاتهامات، وحسب «توضيحهم» فإن الشيخ الأطرش كان حليق الذقن حين قبض عليه، أما رفيقه فليس برجل دين.

القصة ليست ذقنا أو لحية، ولا صحة الاتهامات ضد هذين الرجلين من عدمها، المهم هو مغزى هذه الاتهامات المتكررة للجيش بممارسة موقف ليّن سمح متفهم متريث مع ممارسات عناصر حزب الله، وأمل، والقومي السوري، وميليشيا عيد بطرابلس، مقارنة بالقوة والحزم والسرعة في التعامل مع جماعة الأسير والأطرش والمخيمات.

هنا الحساسية الحقيقية، وهنا يجب أن ينتبه قادة الجيش ومسيّروه.

الأمر جد. وما وجود الأسير والأطرش إلا ردة فعل على وجود عماد مغنية ونصر الله وعيد والبرجاوي.

«حوالش» البحرين

إبراهيم الشيخ – أخبار الخليج ٢٠١٤/٣/١٩

قبل أشهر نشرت شبكة الإعلام العراقية الشيعية، خبر تشييع جنائز ٢٣ خليجيا بالنجف، سقطوا بمعارك سوريا!

تحدث الخبر عن ٢٣ خليجيا ٩ سعوديين و٨ بحرينيين و٦ كويتيين، كانوا من المتطوعين في المعارك الدائرة بسوريا، وقد شارك في تشييعهم عدد من قادة الأحزاب الشيعية، وأعداد من الميليشيات الخاصة هناك.

أولئك لم يكونوا سوى أعداد بسيطة، من مجموع ٤٠ ألف مرتزق «حالشي»، أرسلهم الولي الفقيه الإيراني لقتل الشعب السوري، وتدمير أرضه، تتقدمهم كتائب الحرس الثوري الإيرانية، وكتائب (حزب الله) اللبناني، والمليشيات العراقية، كلواء أبي الفضل العباس، وغيرهم ممن استحلوا دماء الشعب السوري وعرضه وأرضه.

بالتأكيد ذلك الخبر وأشباهه، يمر على

كتائب «حالش» البحرين مرور الكرام، لكنهم بالتأكيد، لا يمكن أن يفوتوا أخبار الفتن، ولا صور دعم الشعب البحريني للسوريين، كما لا يمكن أن تسعفهم قواهم العقلية، على استذكار خلايا التفجيرات الإرهابية في البحرين، ولا ضحايا الإرهاب الطائفي المُمنهج، ولا استنفار إقامة «الدولة المهدوية»، ولا التهديدات العلنية من على المنابر بالسحق والانتقام.

«حالش» البحرين، هم كتاب وإعلاميون وسياسيون و(رجال دين)، تحركهم «عمامة»، وتخرسهم «عمامة»!

يظهرون بطولة «عنترة» من على منابرهم الإعلامية والدينية والسياسية الطائفية، ولما تأتي ساعة الحقيقة، تجدهم يلبسون ملابس النساء، ويتخفون بينهن، أو يختبئون في «توانكي» الماء! تجدهم يخرجون من كل صوب وقت بث الفتن، والطعن في الخصوم، لكنهم في الوقت الذي تنتظر فيه مواقف الرجال الحقيقية، لا يمكن أن تجدهم.

عندما انتفضت البحرين عن بكرة أبيها لدعم الشعب السوري، كانوا كما الأموات، بل كانوا يصلّون الليل والنهار لينتصر السفاح الأسد، وما أن بدأت الأنظمة السياسية تتحدث عن الإرهاب، وعن «داعش» التي صنعها النظام الإيراني ورعاها داخل سوريا والعراق، حتى خرجوا من جحورهم، ينفثون سمومهم، يحرضون على هذا وذاك، وكأنهم وجدوا جنازة، ليشبعوا فيها لطما! اليوم بدأوا يرقصون على خلافات أهل الفاتح، وما علموا أن تلك الخلافات تنتهي في لحظات، إذا وصل الأمر الى الوطن، وأعتقد أن ذاكرة الزمان قريبة جدا.

هم لم يستوعبوا بعد أن الكثير من أهل هذا الوطن الغالي يختلفون وينتقدون، ولكنهم لا يمكن أن يساوموا لحظة واحدة على البحرين، أرضا وقيادة.

ما كنت أود الحديث بهذه الصورة، ولا استذكار تلك المشاهد، ولكنها فقط رسائل، أتمنى أن تصل إلى «الحوالش»، بأن من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحصى.

هل ثمّة فرص لنشوء تحالف إقليمي عربي لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني؟ لا... الإشكالية الكبرى غياب مشروع عربي من دون استبعاد فرص بنائه بالمطلق

د. محمد السلمي - الشرق الأوسط ٢٠١٤/٣/٢٤

بطبيعة الحال تظل هناك فرص كبيرة لبروز تحالف إقليمي عربي لمواجهة المشروع التوسّعي الإيراني في المنطقة العربية، إلا أن هذا التحالف يواجه عدة تحديات حقيقية تحتاج إلى عمل دبلوماسي كبير قبل تكوين أسس هذا التحالف واستراتيجياته.

ندرك جيدا أن التقلبات التي تعصف بالمنطقة العربية تقف حجر عثرة في طريق بناء وحدة عربية في مواجهة المشروع التوسعي الإيراني، كما أن الانقسامات العربية - العربية تؤجل دائما العمل العربي المشترك في مواجهات التحديات الإقليمية والدولية. الأمر الأكثر تعقيدا في أعقاب الانفتاح الغربي على إيران بعد الاتفاق النووي المبدئي بين القوى العظمى وإيران يكمن في انفتاح دول عربية على إيران، هذا الانفتاح يدفع تصفية حسابات إقليمية والانتصار لمسائل حزبية بحتة، في ظل تجاهل تام لهذا الانفتاح «المتسرع والعاطفي»، في مقابل تهديدات المشروع الاستراتيجي الإيراني في المنطقة.

الواقع أن أحد أهم أسس المشروع التوسّعي الإيراني في المنطقة يكمن في العمل على محورين رئيسين؛ أولهما مشروع يركز على تفتيت أي تكتلات قد تقف في وجه هذا المشروع أو تؤدي إلى تأجيله، ويتحقق ذلك من خلال تسليط الضوء على الخلافات بين أعضاء مثل هذه التكتلات وتضخيمها والعمل على الحيلولة دون حلها. أما ثانيهما فيعتمد، من جانب، على توطيد العلاقات

الثنائية بعيدا عن أي تكتلات سياسية، ومن جانب آخر «شيطنة» الدول التي على علاقة مضطربة مع هذه الدولة والسعي إلى تعميق هذه الخلافات.

إن الإشكالية الكبرى التي كانت، ولا تزال، تواجهها دول المنطقة العربية في مقابل المشروع الإيراني تعدّ غياب مشروع عربي حقيقي لمواجهة الأطماع والتوغّلات الإيرانية في الداخل العربي، تارة تحت غطاء مذهبي، كمزاعم الدفاع عن الأقليات الشيعية في العالم العربي، وطورا تحت راية إسلامية ترفع الورقة الفلسطينية.. بينما الهدف الحقيقي تسجيل مكاسب سياسية، وتشكيل قاعدة شعبية، وبناء خلايا نائمة وأذرع عسكرية موالية لطهران في الدول العربية.. في ظل ضعف وشتات عربيين.

من أجل تحقيق تحالف عربي صلب يواجه المشروع الإيراني في المنطقة ينبغي على الدول العربية العمل على مستويين رئيسين: الأول، فردي بحيث تقوم كل دولة على حدة بسدّ جميع الثغرات التي أدت إلى وجود إيراني حالي، أو تسمح بتسرّب مستقبلي إلى الداخل العربي والعمل على تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية على كل الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية. أما المستوى الثاني، فيأتي نتاجا للمستوى الأول، ويتبنى فكرة العمل الجماعي والتحرّك كفريق متكامل ومتجانس بهدف إفشال المشروع الإيراني وتحجيمه، وبالتالي تحويله من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع والانكفاء على الداخل لمواجهة الاستحقاقات المحلية التي ظل النظام الإيراني يتهرّب منها طيلة العقود الثلاثة الماضية.

من جانب آخر، تحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسة تعاملها مع إيران، ومجابهتها وفقا لنمط يتوافق ومنهجية تفكير الشخصية الفارسية، خاصة عندما يكون الحديث عن الآخر العربي في الفكر الإيراني. ولتبسيط هذه النقطة، ينبغي أن ندرك جيدا كيف تنظر الشخصية الفارسية إلى الدول والحكومات العربية، وإيمان هذه الشخصية الراسخ بأن العرب غير قادرين على مواجهة إيران، وغير مؤهلين لذلك، وأن إيران التي يمتد تاريخها لأكثر من ٢٥٠٠ سنة وما حققته من حضارة وثقافة هي المؤهلة لتصبح - من وجهة النظر الإيرانية - قوة إقليمية ضاربة لا يمكن لدول حديثة الإنشاء أو الاستقلال مواجهتها أو الوقوف في وجه مشاريعها في المنطقة.

ولقد دعم هذا الفكر القومي الفارسي، القديم والمتجدّد، إيمان رجل الدين السياسي، الذي يتولى زمام الأمور في إيران، بعد انتصار ثورة ١٩٧٩م، بعناصر جديدة أصبحت القاعدة الأساسية لبناء النظام الجديد. واليوم يتمحور هذا النظام بصبغته الدينية حول تراث المذهب الشيعي بنسخته الإيرانية، وهو بدوره يؤمن بأدبيات الفقه الإمامي الاثني عشري وبنظام «ولاية الفقيه» ومشروع تشكيل «الدولة المهدوية» مقدمة ذلك وأسس تحققه، ويضع إيران في مواجهة مباشرة مع دول الجوار العربي.

بعبارة أكثر وضوحا، يؤمن ساسة إيران بأن صمت الدول العربية في مقابل تجاوزات طهران وتدخّلاتها المتكرّرة في شؤونها الداخلية، بل وحتى الاعتراضات الدبلوماسية العربية الخجولة أحيانا، ناجمة عن عجز هذه الدول عن المواجهة، مما يمنح الساسة الإيرانيين حالة من الشعور بالغرور الطاووسي، ومن ثم التمادي في تدخلاتهم وتوغلاتهم في الداخل العربي.

لذا فإنه أصبح من الضرورة بمكان البدء في تشكيل تحالف عربي يوقف المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، ويضع حدا لدعم طهران لمثيري الشغب والقلاقل في المنطقة، الذي يصب في نهاية المطاف في خدمة المشروع الإيراني، حتى وإن ظهر ذلك بنكهة طائفية وصراع مذهبي، بينما هو في واقع الأمر مشروع سياسي بحت امتطى جواد الطائفية بسبب غياب أي عنصر آخر في الداخل العربي قد يساعد على إنجاح المشروع التوسعي ويحقق أهدافه واستراتيجياته.

المهدوية وتوظيف النظام الإيراني لها

د. سلطان محمد النعيمي – الشرق الأوسط ٢٠١٤/٣/٢٣

يصادف النصف من شعبان من كل عام مولد المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية الذي سيعود حسب المعتقد الشيعي من غيبته الكبرى، ليملأ الأرض قسطا وعدلا بعد أن ملئت جورا وظلما. وبعيدا عن الجوانب العقائدية الدينية لهذا الطرح، ومدى تأييد البعض لهذه الفكرة وآخر مستنكر لها، نسير مع القارئ هنا لنفتح جانبا آخر مهما والذي يتمثل في التوظيف الإيراني لهذه المناسبة، إذ لا يقتصر هذا التوظيف على الداخل الإيراني فحسب، بل تنعكس أصداؤه لتمتد خارج حدود إيران مغلفة بتوجهات تخلق معها إشكاليات جدية، تؤدي في بعض الأحيان للدفع بالبعض لتغليب المذهبية على الوطنية.

يعقِد النظام الإيراني كل عام مؤتمرا دوليا للعقيدة المهدوية جاءت آخر دوراته (التاسعة) بتاريخ ٢٣ - ٦ - ٢٠١٣، وبحضور رئيس مجلس الخبراء مهدوي كني ورئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، بالإضافة إلى ٤٨ شخصية دولية من كندا والسويد والنرويج والأردن ولبنان ومصر والعراق وباكستان وبوركينا فاسو والفلبين وتنزانيا وغيرها من الدول العربية والأجنبية. وقد تم إرسال ٢١٣ ورقة كتبت باللغة الفارسية والإنجليزية تتحدث عن العقيدة المهدوية. استعرض منها ٢٢ ورقة بالفارسية و١٥ ورقة بالإنجليزية.

وبالإضافة إلى مثل هذه المؤتمرات نلاحظ حرصا كبيرا من النظام الإيراني على استمرار عقد الأنشطة والدورات في هذا السياق، إذ أعلن على سبيل المثال المساعد للشؤون التعليمية في مؤسسة المهدي الموعود عن عقد دورات تعليمية للعلوم المهدوية، كما تم افتتاح مكتبة متخصصة للمهدوية وثقافة الانتظار في الجامعة الإسلامية في مدينة خمين.

وقد يأتي التساؤل هنا، أين مكمن الإشكالية؟ المذهب الشيعي الاثني عشري هو المذهب الذي تدين به إيران، ومن الطبيعي أن تعزز من الفكر الديني والعقائدي في المجتمع الإيراني. حيث يقول بور سيد آقاي أمين عام المؤتمر التاسع للعقيدة المهدوية إن الانتماء إلى الأئمة المعصومين هو من جملة الشعائر والطقوس الإلهية، وإن الشيعة يظهرون استعدادهم على الدوام للرقي والتقدم، فرمز هوية وأصالة الشيعة يتمثل في المهدوية، ولذا وجب تهيئة مجالات الانتظار. إذن فلا إشكالية حتى الآن.

ونقول نعم لا توجد إشكالية البتة، إذا كان الأمر على هذه الشاكلة. فهو لا شك سيكون إيجابيا بحيث يؤدي الشيعة دورهم كباقي أطياف المجتمع في تقدم ورقي مجتمعاتهم ودولهم.

ولكن هل الأمر يأتي بهذه الصورة أم له أبعاد أخرى؟ لنتتبع السطور المقبلة علّ فيها الإجابة.

بداية تتمثل المهدوية عند الشيعة الاثني عشرية في الإيمان بعودة المهدي المنتظر وضرورة الصبر والانتظار لحين عودته. هذا الصبر والانتظار قد تحول من الانكفاء والانعزالية إلى المشاركة الفعالة، انطلاقا من أنها ستؤدي إلى تهيئة المجال لعودة المهدي المنتظر والتعجيل بها. وقد برزت مع نجاح ثورة عام ١٩٧٩ في إيران جهود النظام الإيراني الجديد للانطلاق بالفكر المهدوي إلى العالمية. فللإيرانيين - كما يرون - دور مهم في ذلك، إذ استدل هاشم حسيني بوشهري مدير الحوزات العلمية في هذا المؤتمر بحديث منسوب للرسول (صلى الله عليه وسلم) يقول فيه «يخرج أُناس من المشرق فيوطئون للمهدي سلطانه»، وهو ما ذهب له رئيس مجلس الشورى (البرلمان) في إيران علي لاريجاني في بيان منزلة الإيرانيين فترة خروج المهدي مستندا بحديثٍ آخر أيضا.

تبدأ الإشكالية لتكشف عن نفسها من خلال خلق تضارب بين الانتماء الوطني والانتماء

المذهبي. ففي الوقت الذي يرى فيه حجة الإسلام عبادي عضو البرلمان الإيراني أن الثقافة المهدوية تنادي بوحدة المجتمعات الإسلامية، يدعو ممثل المرشد في الحرس الثوري علي سعيدي إلى ضرورة إحداث تغييرات واسعة في البلدان المجاورة لإيران تمهيدا لظهور المهدي المنتظر، داعيا الشعوب في هذه البلاد للنهوض بكل قواها لإيجاد التغيير في اتجاه ثورة المهدي المنتظر العالمية، لأن هذه البلدان تشكل إلى جانب الحكومة والشعب الإيرانيين مركزا لدعم الثورة العالمية للمهدي المنتظر.

ولذا يرى علي لاريجاني أن حزب الله هو ثمرة للمدرسة المهدوية. ولما كان النظام الإيراني يرى في ثورات الربيع العربي أنها ثورات صحوة إسلامية، فإن إمام خطيب جمعة طهران محمد إمامي كاشاني يسير بهذه الصحوات على أنها تمهد لظهور المهدي المنتظر، ولذا وجب الدعم المادي والمعنوي لتحقيق ديمومة واستمرار هذه الحركات.

ويأتي تساؤلنا هنا، أين هي الدعوة لوحدة المجتمعات الإسلامية في ظل ما تقدم؟ هل هذه الوحدة تأتي بعد التغيير الذي يطالب به ممثل المرشد في الحرس الثوري؟.

لا شك أن النظام الإيراني بتوظيفه للمرتكز الديني المذهبي يسعى لأن يبرز إيران على أنها أم القرى لبقية الدول الإسلامية، وتأتي نموذجا لكي يأتي ذلك التغيير على شاكلة النظام في إيران، وبالتالي يصبح مستقبل البشرية كما يقول عضو مجلس الخبراء أحمد خاتمي بيد الإسلام المحمدي الخالص، الذي تأتي الثقافة المهدوية مرادفة له. وحين تبسط المهدوية سيطرتها على العالم فعندها لن يستطيع أي فرد، كما يقول عضو مجلس الخبراء أحمد علم الهدى، أن يقيم حكومة سوى إمام الزمان.

هذه التوجهات والعزف على الوتر المذهبي، لا شك أنها لا تخدم الاستقرار الذي تسعى دول المنطقة إلى تحقيقه، وبدلا من البحث عن نقاط الالتقاء والمصالح المشتركة يأتي مثل هذا التوظيف ليضع العراقيل تلو العراقيل، وبالتالي مزيدا من التوتر في منطقة تموج بالاضطرابات والنزاعات.

تعزيز الهوية الوطنية وظهورها بوصفها مظلة لجميع أطياف الشعب على اختلاف أديانه ومذاهبه وأعراقه هو الحل الأنجع لوأد أي توجهات من شأنها التأثير على وحدة المجتمع وترابطه. كما أن القضاء على الطائفية وتفكيك وتفويت الفرصة لتأجيجها يعد حائط صد لانكفاء المجتمع على نفسه في سبيل خلق النسيج الاجتماعي الموحد له والانفتاح بعدها على المجتمعات لتحقيق التكامل، ليعود بالنفع للمجتمع بجميع فسيفسائه.

تحقيق المقاربات والتحول من سياسة التدخل في شؤون الآخرين إلى المساهمة في تحقيق المصالحة والتوافق الوطني، لا شك أنه مطلب خليجي، لا تنفك دول الخليج تطالب به. وذلك الترحيب المقبل من دول الخليج للاتفاق بين إيران ومجموعة ٥+١ حول برنامجها النووي، يعكس السياسة الواضحة لدول الخليج في هذا الشأن، ونأمل في المقابل أن تلاقي توجهات روحاني الدعم من الداخل الإيراني، للوصول إلى ما يعكس السلم والاستقرار في المنطقة.

أميركا تتأهب لتسليم أفغانستان إلى طهران

عبد الرحمن الجلسي – الحياة ٢٠١٤/٣/١٩

كان تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عام ٢٠٠٦، الذي ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وقال فيه: «خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق والآن فإننا نسلم العراق كلها بلا مبرر لإيران».

تذكرت هذا التصريح وأنا أتابع ما يحدث الآن في أفغانستان ذلك البلد المهم الذي ورطته القاعدة في عمليات كانت سبباً في دخول القوات

الغربيـة إليـه وبعـد دخـول تلـك القـوات كـان الـرئيس الإيرانـي الـسابق رفـسنجاني يتفـاخر بأنـه لـولا التـسهيلات الإيرانيـة لمـا تمكنـت تلـك القـوات مـن دخول العراق وأفغانستان.

وبنظـرة فاحـصة لمـآلات الوضـع في أفغانـستان مـع قـرب انـسحاب القـوات الغربيـة منـه فـإن سـيناريو العـراق يتكـرر في أفغانـستان، فقـد قامـت إيـران ببنـاء متكامـل لـشيعة أفغانـستان شمـل ذلـك جامعـة خـاتم النبـيين، وهـي أكـبر حـوزة علميـة بعـد قـم لتخـريج الآيـات كمـا حرصـت أن يكـون مقعـد وزيـر التعلـيم العـالي مـن نـصيب الـشيعة وسـرت أنبـاء عـن تـسرب أسـئلة المفاضـلة للقبـول بالجامعـات، وهـو مـا مكـن عـشرات الآلاف مـن الطلبـة الـشيعة مـن الالتحـاق بالجامعـات في حـين أخفـق نظـراؤهم مـن الطلبـة الـسنة فـصارت نـسبة الطلبـة الـشيعة بالجامعات أضعاف نسبتهم للسكان.

ترافـق ذلـك مـع شـراء محمـوم للأراضـي والعقـارات في العاصـمة كـابول حتـى أضـحى نـصف العاصـمة ملكـاً للـشيعة في وقـت كانـت أحيـاؤهم قبـل دخـول القـوات الغربيـة لا تتجـاوز١٠ في المئـة مـن مـساحة العاصـمة كمـا أن إيـران أقامـت مستـشفيات ومـستوصفات في منـاطق مهمـة، أمـا في مدينـة هـرات المحاذيـة للحـدود مـع إيـران فقامـت طهـران بـشراء مـتقن للأراضـي ذات الموقـع الاسـتراتيجي وبنـت مدينـة مـن المـساكن للـشيعة بحيـث أنهـا قلبـت المعادلـة الـسكانية وهـي طريقـة استخدمتها إيران في البصرة العراقية.

أمـا في المجـال الاقتـصادي فـلا تـسل عـن الأمـوال الإيرانيـة الـتي جعلـت الـشيعة يـستحوذون علـى شـركات الاتـصالات الـثلاث في الـبلاد وفـضائيات ومحطـات تلفزيـون أرضـي و٨٠ في المئـة مـن الـصحف والمجـلات، كمـا أن هنـاك عـشرات الإذاعات المحلية التي تتبعهم.

وفتحـت إيـران جامعاتهـا وحوزاتهـا للطلبـة الأفغـان، حيـث أعلنـت طهـران عـام ٢٠٠٨ قبـول جميـع الطلبـة الأفغـان المقـيمين في إيـران في مدارسـها وجامعاتها ومعاملتهم معاملة الإيرانيين.

كمـا أن عمليـات شـراء للـذمم في بلـد فقـير كفيلـة بتـذليل أي صـعاب وتمريـر مـا لا يمكـن تمريـره في وقـت لا تجـد الغالبيـة مـن سـكان أفغانـستان وهـم مـن الـسنة سـنداً ونـصيراً لهـم. ففـي وقـت تعمـل إيـران ليـل نهـار لـصبغ أفغانـستان بـصبغ الدولـة الفارسـية لا يـزال مركـز خـادم الحـرمين الثقـافي لم يـرَ النـور لعقبـات بيروقراطيـة علـى رغـم مـرور عـامين علـى توقيـع الحكومـة الـسعودية مـع كابول اتفاق إنشائه.

كمـا أن المنظمـات الإيرانيـة الإغاثيـة والتعليميـة تـسرح وتمـرح في أفغانـستان بينمـا لا توجـد منظمـات مماثلـة نهائيـاً. فـأي منظمـة إغاثيـة عربيـة تفكـر في العمـل بأفغانـستان ستوصـمها واشنطن بالإرهاب.

لقـد أفـادت الرافعـة الإيرانيـة شـيعة أفغانـستان لتجعـل مـنهم أصـحاب الثقـل الـسياسي والاقتـصادي الأول والنفـوذ الواسـع يـسيطرون علـى ربـع البرلمـان علـى رغـم عـدم تجـاوز نـسبتهم ١٠ في المئـة من السكان.

كـل مـا سـبق يحـتم التـيقظ لأن أميركـا تتأهـب لتـسليم أفغانـستان إلى إيـران ضـمن التـسيق المتعـاظم بـين واشـنطن وطهـران الـذي تـوج بالاتفـاق النـووي بـين الطـرفين. بحيـث يـصبح حلفـاء طهـران هـم الآمـرين، ولا مـانع مـن وجـوه سـنية فقـد عملـت طهـران مـن حـزب الله الحـاكم الفعلـي علـى رغـم وجـود رئـيس مسيحي.

الأفغـان شـعب عظـيم وصـبور وذو شـكيمة، وهـم في أشـد الحاجـة إلى مـن يـساندهم سياسـياً وثقافيـاً واقتـصادياً وإعلاميـاً لإنقـاذهم مـن بـراثن الـدب الإيرانـي الـذي تـسلل إلـيهم في وقـت دخـول بلادهم منعطف وجود القوات الغربية.

والجميـع يعـرف أن طهـران لم تكـن تحلـم بمـوطئ قـدم في العـراق قبـل الغـزو الأميركـي لـه، لكنهـا الآن - كمـا ذكـر الأمـير سـعود الفيـصل

- قد تسلمته، وأفغانستان تسير على المنوال نفسه.

ومن أهم صور المساندة التي يمكن أن توقف التوغل الإيراني دعم الجامعات والمعاهد وتقديم المنح الجامعية وأن يتحول مركز خادم الحرمين من فكرة إلى واقع ملموس وتحويله لاحقاً إلى جامعة تخرج قيادات البلاد.

وكذلك تقديم الإعانات والإغاثة والمشاريع الخيرية، ولعل تشكيل مجلس للصداقة السعودية - الأفغانية يسرع ذلك، ولاسيما أن هناك تجاراً سعوديين من أصول أفغانية يمكن جعلهم الجسر بين الشعبين.

معركة الإعلام بين العرب وإيران

عزام التميمي - موقع عرب ٢١ ٢٠١٤/٣/٢٦

تتمتع إيران بقدرات إعلامية هائلة يقابلها في الجانب العربي أو الإسلامي - المتوجس من السياسة الإيرانية - عجز مريع. لم يدخر الإيرانيون وسعاً في تحين الفرص لاستغلال عجز العرب من حولهم وملئ الفراغ الناجم عن غيابهم في الساحة الإعلامية السياسية.

لا يغيب عن كل مهتم بوسائل الإعلام ذلك الفرق الهائل بين «ما كان» و«ما أصبح» في مجال الترويج للأفكار والتأثير على المتلقي، بين عهد المنشورات وعهد الفضائيات. فالمنشورات حينما كانت الوسيلة المتبعة من قبل أصحاب المشاريع الفكرية أو السياسية كانت توزع في نطاق ضيق جداً، وربما لم يكن الناس يقبلون عليها و من وصلت إلى يديه منهم ربما لم يكن يوليها كثير اهتمام، وينتهي بها المطاف إلى القمامة. أما القنوات الفضائية، شئنا أم أبينا، فإنها تدخل علينا في غرف جلوسنا بل وغرف نومنا، ولم تعد اليوم تصلنا قصراً عبر شاشات التلفاز، بل وأيضاً عبر الإنترنيت من خلال أجهزة الحاسوب أو الهواتف النقالة.

تستثمر إيران أموالاً طائلة في وسائل غزوها الفضائي للآخر، وهذا على الرغم من اتباعها سياسية رقابية صارمة على ما يدخل إلى بيوت مواطنيها. ففي الداخل الإيراني تفرض على المواطن الإيراني عزلة إعلامية وتحجب عنه كثير من وسائل الإعلام العالمية، ويعتبر اقتناء صحن تلقي البث الفضائي وجهاز توليف القنوات الفضائية من الممنوعات التي يمارسها كثير من الناس سراً وفي مخالفة للقوانين والإجراءات المعمول بها. وليس متاحاً بسهولة في إيران ما بات مظهراً عادياً من مظاهر الحياة في معظم دول العالم، ولذلك تجد المواطن الإيراني يسترق السمع بحثاً عن المعلومة باذلاً الجهد في سبيلها بينما الاموال التي تضخ من قبل النظام في إيران لبث الدعاية السياسية للخارج ليست تكاد تكون بلا حدود أو قيود.

قبيل انطلاق الثورة السورية كانت وسائل الإعلام الإيرانية قد حققت اختراقاً كبيرا في أوساط المتلقين في الخارج، سواء كان المتلقي عربي اللغة ام انكليزي اللغة. ومن أهم القنوات الموجهة للخارج قناة العالم الناطقة باللغة العربية و قناة TV Press الناطقة باللغة الانكليزية. والذي ساعد هاتين القناتين على النجاح أن برامجهما كانت تتسم بدرجة عالية من المهنية، وهذه من الأمور التي تساعد وسائل الاعلام على التميز وجذب المشاهد، وذلك أن المشاهد هو الذي يقرر ماذا يريد أن يشاهد أو يسمع، بيده جهاز التحكم عن بعد، يقرر بواسطته لمن يعطي أو يمنع، ولمن يمنح أن يحرم. والاعلام الذي يريد ان يحقق اختراقات و يريد ان يصل إلى المشاهدين ينبغي أن يكون من المهنية و الحرفية بحيث لايشعر المشاهد

بأن القناة التي يشاهدها تحاول أن تملي عليه أو أن ما يتلقاه يقصد منه غسل دماغه و تحديد توجهه. هذا مع العلم أن ما من صاحب وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة أو مشاهدة إلا ولديه رسالة يسعى لإيصالها لمتلقيه، سواءا كانت هذه الرسالة نبيلة أو كانت على النقيض من ذلك . ومجال التنافس بين الإعلاميين هو إيصال رسائلهم بأيسر وأسلس الطرق وأكثرها جذباً للمتلقي .

لقد حشد الإيرانيون خبرات وتقنيات عالية الجودة للتأثير على العرب والمسلمين من خلال قنواتهم الفضائية. خذ على سبيل المثال قناتهم الناطقة بالإنجليزية: PressTv التي تستضيف أناساً من كل انحاء المعمورة ومن مختلف الاديان والتوجهات السياسية، في برامج حوارية سقفها مرتفع،وإن كان الهدف منها في نهاية المطاف هو تسويق الفكرة المراد بثها عبر الأثير انسجاماً مع التوجه الإيراني الرسمي. أما القناة الناطقة بالعربية: قناة العالم، فقد تقدمت هي الأخرى وأصبح لها شعبية قوية في أنحاء العالم العربي وفي أوساط الجاليات العربية في الغرب، وذلك بسبب طرحها - بجرأة لا تجدها في كثير من وسائل الإعلام المملوكة عربياً - لقضايا تهم المتلقي العربي حيث وجد. وهي الأخرى تستضيف الخبراء والمعلقين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية وإن كانت في المحصلة تروج لما يريده النظام الإيراني.

لكن رغم النجاحات الكبيرة والاختراقات المهمة، لم يلبث الاعلام الإيراني أن تلقى ضربة قوية، لا أظنه تعافى منها حتى الآن، بسبب الموقف من ثورة سورية. فالموقف المؤيد للنظام في سورية عرى الازدواجية و النفاق السياسي لهذا الاعلام الذي وقف مع ثوار تونس ومصر وليبيا ولما بدات الثورة السورية اصبح يروج لنظرية مفادها أن ما يجري في سوريا إنما هو مؤامرة إمبريالية دولية على المقاومة والممانعة بينما تراه يمجد ثورة البحرين ويعتبرها انتفاضة مشروعة ضد الظلم والطغيان، وهذا تفسير للحدث لم يلق تعاطفاً ولا قبولاً لدي عامة الشعوب العربية والإسلامية. ولعل هذا الانكشاف أمام الجماهير، والذي أدى إلي عزوفها عن مشاهدة قنوات مثل «العالم» أو «المنار» أو Press TV هو الذي دفع الإيرانيين أو بعض أنصارهم إلى تمويل إنشاء قناة عربية جديدة، هي «الميادين»، في محاولة متجددة لاختراق الساحة الاعلامية العربية من خلال خطاب داعم للموقف الإيراني ولكن بأسلوب أكثر نعومة.

لقد انفق الإيرانيون على مدى ما يزيد عن عشرة أعوام اموالاً طائلة على الاعلام الموجه إلى العرب والمسلمين حول العالم، ولم يدخروا وسعاً في حشد الخبرات الإعلامية المميزة واقتناء أحدث التجهيزات . وخذ على سبيل المثال مكتب قناة Press TV في لندن، والذي يقع في نفس المبنى الذي يؤوي قناة الحوار الفضائية. فرغم أن مكتب بريس تي في لندن لا يبث في الأغلب أكثر من ساعة يوميا إلا أنه زود بالإمكانيات الفنية والبشرية التي تفوق أضعافاً كثيرة قدرات قناة الحوار التي تبث ما معدله ثمان ساعات من البرامج الجديدة يومياً. من المعلوم أن معظم ساعات بث هذه القناة الإيرانية الناطقة بالإنجليزية تنطلق من المقر الرئيسي للقناة في طهران. وللقناة مكاتب ومراسلون حول العالم، بميزانيات يستدل من حجم التغطية أنها كبيرة، وكبيرة جداً.

والسؤال الذي لا مفر من طرحه هنا هو: ماذا لدى المتوجسين من إيران - وأهل السنة منهم بشكل خاص - من وسائل إعلام موجهة إلى الشعب الإيراني لمقابلة ما يبثه نظامهم على مدار الساعة مستهدفاً العرب والمسلمين في الجوار وحول العالم بمختلف اللغات؟ من المؤسف أن أفضل ما

تفتقت عنه عبقرية بعض ربعنا هو قناة افلام أمريكية مدبلجة أو مترجمة إلى اللغة الفارسية وكأن الحل من وجهة نظر هؤلاء هو أمركة الشعب الإيراني وإغراؤه بقناة تسلية فارغة من كل مضمون هادف. وفيما عدا ذلك، لا يوجد لدى العرب المتوجسين من المشروع الإيراني وسائل إعلامية مؤهلة لتوجيه رسائل سياسية أو تحليل سياسي إلى الشعوب الإيرانية رغم أهمية الوصول إلى شارعهم غير المنسجم بمجمله مع النظام الإيراني. نحن بحاجة ماسة إلى أن نتواصل مع الناس هناك، وقد سمعنا من كثيرين يترددون على إيران (وأنا لم أزر إيران قط وإنما شكلت انطباعي مما نقله إلي ثقات زاروها)، وكذلك من بعض الإيرانيين أنفسهم، انه يوجد انفصام كبير بين النظام والشعب، فأين هي وسائل إعلامنا التي تناط بها مهمة استغلال هذا الانفصام واستثماره للتخذيل عن إخواننا في سوريا الذين يساهم نظام «الملالي» مساهمة أساسية في التنكيل بهم وإطالة عمر النظام «الأسدي» المتسلط على رقابهم؟

وبينما نفتقر إلى إعلام سياسي جاد موجه إلى الإيرانيين، فإن بعضنا ينفق بسخاء لتمويل إعلام معاد لإيران إلا أنه موجه إلى ذاتنا. ومثل هذا الإعلام في محصلته لا يجدي نفعاً، فهو غير مقنع إلا لفئة قليلة من الناس. إن معظم القنوات الفضائية المنتقدة لإيران والمندة بسياساتها إنما هي قنوات عقائدية طائفية. وانا لست هنا بصدد تقييم نجاعة الرؤية الطائفية لما بيننا وبين الإيرانيين وحلفائهم من خلافات وتوترات، وإنما الذي يهمني في هذا المجال تقييم أدائنا الإعلامي تجاه ما يجري في منطقتنا. فالاعلام أساساً هو وسيلة للتاثير، والسؤال المهم هو: هل نؤثر ام لا نؤثر من خلال إعلامنا العربي والإسلامي في توجيه الرأي العام والضغط على صناع القرار السياسي؟

معظم القنوات السنية التي تتكلم عن المشروع الإيراني تخاطب شريحة ضيقة من المشاهدين تنسجم في توجهها العقدي مع توجه القائمين على هذه القنوات والمحددين لسياساتها التحريرية. لا أرى أن هذه القنوات قادرة على توسيع شريحة المتلقين لبثها طالما استمرت في انتهاج نفس الاسلوب المتبع حاليا. وعلينا أن نتذكر أن ما نبثه يصبح عديم الفائدة بل ومضيعة للمال والجهد إذا لم يجذب قطاعاً مقدراً من المشاهدين المستهدفين بالبث. وجذب المشاهد يحتاج إلى مهارة في زمن تتنافس مئات القنوات الفضائية من كل صنف وفن على جمهور المتلقين. فالمشاهد ليس لديه صبر على الأنماط الرتيبة والمملة والإملائية من الاعلام، فهو ذكي ويستخدم صلاحياته في استخدام جهاز التحكم عن بعد (الريموت كونترول)، وبما أن لديه خيارات كثيرة فإنه إن مل أو ضجر سيبحث عن قنوات أخرى عله يجد لديها من التحليل و شرح مجريات الأمور ما يعتبره معقولاً ومقنعاً.

ينبغي علينا انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الإعلام ألا نقصر اهتمامنا على المتلقين في نطاق جغرافي محدد. فكثير من القنوات الإسلامية تخاطب حصرياً من حيث تقصد أو لا تقصد الجمهور في منطقة الخليج والجزيرة العربية رغم أن ما نحن بصدده ليس مشكلة خليجية، بل المشكلة اعم من ذلك، تشمل مناطق عدة في العالم في مصر و المغرب وماليزيا . ومرة أخرى نحتاج لإجابة على السؤال التالي: كيف نوسع دائرة جمهور المتلقين ونصل ببثنا إلى مناطق غزاها الإعلام الإيراني وأثر فيها كثيراً خلال العقد الأخير على الأقل؟

لعل من وسائل تحقيق ذلك إنتاج وبث برامج تعتمد على الحوار الحر والمفتوح، يستضاف فيها خبراء على مستوى عال من الوعي والدراية، لديهم

المهارة في تقديم حججهم إلى المتلقي بشكل مقنع وجذاب . وتجنب الاقتصار على الخطاب الديني والتحليل الطائفي لما يجري، والبحث عما وراء التوترات من تظلمات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولعل من المفيد أن أشير في هذا المجال على سبيل المثال إلى الندوة التي نظمتها وبثتها قناة الحوار قبل أعوام قليلة عن المشكلة المزمنة والمعاناة الدائمة لعرب الاحواز، والتي دعي إلى المشاركة فيها مجموعة من العرب الاحوازيين وبعض الخبراء والمحللين. وقد جاء تنظيم هذه الندوة بعد أن زار قناة الحوار عدد من العرب الأحوازيين وشكوا من إهمال وسائل الإعلام العربية والإسلامية لقضيتهم. من الجدير بالذكر أن معظم عرب الأحواز هم من الشيعة. فاجأ المشاركين في الندوة أحد الأحوازيين الحاضرين، وهم معمم من رجال الدين الشيعة، بقوله: «لقد بدانا نفقد أبناءنا من الجيل الجديد من الشيعة إلى السنة بسبب الاضطهاد الذي يقع علينا من النظام الإيراني، فبات كثيرون منهم ينفرون من التشيع وينتقلون إلى التسنن احتجاجاً». ولعل مما يستفاد من ذلك وينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه أن النظام الإيراني لا يفعل كل ما يصدر عنه من سياسات وممارسات من منطلق طائفي شيعي، والا لما كان ليضطهد ويظلم هؤلاء العرب الشيعة.

ما أردت الوصول إليه هو أن العامل الطائفي ربما كان واحداً من مجموعة عوامل ومكونات أخرى محصلتها هو ما نراه وما نلمسه من سياسات وممارسات. وإذا أردنا أن يكون لإعلامنا صدقية وأن يرقى إلى مستوى من المهنية يعتبره المشاهدون بفضلها مرجعاً يطمئنون إليه، علينا ألا نغرق في الخطاب الطائفي الذي يعجز وحده عن تفسير ما يجري من حولنا. ونصيحتي إلى الاخوة الذين يملكون أو يديرون فضائيات إسلامية، والتي تخصص ساعات من بثها اليومي للحديث عن إيران ومشاريعها في المنطقة، تجاوز البعد الطائفي. فنحن بحاجة ماسة إلى التوجه إلى الجماهير بخطاب إنساني مقنع نسعى من خلاله إلى التخذيل عن اخواننا في سوريا في مواجهة التمدد والاختراق الإعلامي الإيراني الذي تبذل فيه أموال طائلة من قبل النظام الإيراني. ولعله يكون أكثر نجاعة في هذا السياق أن نتعامل مع المشروع الإيراني على انه مشروع دولة قومية اقليمية تسعى لان تكون قوة عظمى مهيمنة. وأرى أن هذا يفسح لنا المجال لأن نضمن في تحليلنا للظاهرة الإيرانية مكونات المشروع الإيراني الباحث عن العظمة بمختلف أنواعها المذهبية والقومية والسياسية والاقتصادية .

إنني أشك في أن تتمكن القنوات الفضائية الإسلامية التي تركز على المكون الطائفي للمشروع الإيراني وتجعله الاساس في تفسير تطلعاته وآفاقه من اقناع شريحة عريضة من الناس بما تريده من مثل هذا الخطاب. وأنصح القائمين على هذه القنوات بمراجعة جادة لسياساتهم التحريرية بما يجعلها أكثر إقناعاً أزاء تحليل وتوصيف متغيرات الربيع العربي. فما كان سائداً قبل الربيع من نظريات تهشم كثير منها ولم يعد له سند. فبدلاً من الإصرار على ترديد ما لم يكن معقولاً ولا مقبولاً قبل الربيع العربي، الأحرى بنا أن نسلط الضوء على الآثار المزلزلة لهذا الربيع، والتي غيرت خارطة التحالفات بشكل جذري. فقبل الربيع العربي سادت لدى النخب، سواء كانت إسلامية أو قومية علمانية، نظريات تعتمد على انقسام المنطقة العربية والإسلامية إلى فسطاطين أو معسكرين: معسكر ممانعة و معسكر اعتدال . وهذا الانقسام كان حقيقياً، لا نستطيع إنكاره ولا يحسن بنا ذلك. وأنا شخصياً لا أستطيع أن أنكر أنني كنت أقف في منابر كثيرة مدافعا عن حزب الله وعن إيران وعن سوريا، إذ كانت حينها

عناصر أساسية فاعلة في معسكر الممانعة الذي كان يدعم المقاومة الفلسطينية بكثير مما كانت تحتاجه لتبقى وتستمر. وفي المقابل كانت هذه المقاومة ضحية تآمر عليها من قبل منتسبي معسكر الاعتدال بقيادة نظام حسني مبارك ومشاركة أنظمة عربية موالية للغرب مثل نظام بن علي في تونس وبعض الأنظمة الأخرى المتعفنة التي ماتزال تنتظر الربيع. و لما هبت نسائم الربيع العربي على المنطقة وتحولت إلى عواصف أطاحت بنظام بن علي في تونس ونظام حسني مبارك في مصر، أطاحت معها بالتحالفات التي سادت لأكثر من عقد من الزمن، ولم يعد التمايز قائماً بين أنظمة تدعم المقاومة وأخرى تتآمر عليها بل بين أنظمة طاغية فاسدة من جهة وشعوب انتفضت تطالب بحريتها وكرامتها من جهة أخرى. ولا يشذ عن هذه الأنظمة الطاغية نظام بشار الأسد الذي كان ممانعاً حتى الأمس القريب وبات يرتكب أبشع المجازر وأفظع الانتهاكات بحق الشعب السوري.

وخلاصة القول أن الربيع العربي ولد حالة مختلفة تماما لم يبق معها معسكر ممانعة ولا معسكر اعتدال . أصبح الصراع في المنطقة صراعاً بين شعوب تتوق إلى الحرية و الكرامة في مواجهة طواغيت بعضها كان في معسكر الاعتدال والبعض الآخر كان في معسكر الممانعة . أرى أن مثل هذا التفسير للحدث هو الذي يمكننا من الرد بشكل مقنع على النظريات التي يروج لها الإعلام المدعوم إيرانياً، سواء المكتوب أو المسموع أو المشاهد منه، ومفادها أن ما يجري في سوريا إنما هو مؤامرة على الممانعة والمقاومة. وليس أدل على ذلك من انفراط العقد الذي جمع أعضاء معكسر المقاومة والممانعة، إثر رفض حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين البقاء في سوريا بينما نظامها يذبح شعبه بعد أن رفضتا في بداية الأحداث إصدار بيانات داعمة للنظام أو مؤيدة له.

في الختام، أدعو إلى إنشاء قناة سياسية محترفة ومهنية ناطقة باللغة الفارسية ليس هدفها القيام بمهام تبشيرية أو محاولة تفنيد معتقدات الشيعة، فلا أري ذلك ناجعاً، وإنما المطلوب هو مخاطبة الشعوب الناطقة بالفارسية من خلال نقاشات وحوارات هدفها تعرية النظام الإيراني وكشف ازدواجيته ونفاقه السياسي، بل وميكافيليته، على الملأ. ليس لدي شك في أن مثل هذا المشروع سيصب في صالح قضية شعب سوريا والشعب العربي المضطهد في الأحواز والشعب العراقي الذي باتت مقاليد أموره في أيدي حفنة من عملاء النظام الإيراني بزعامة نور المالكي. وأرى أن فرص نجاح مثل هذا المشروع كبيرة بسبب وجود هوة عميقة آخذة في الاتساع بين الشعب الإيراني وبين نظام ولاية الفقيه المهيمن عليه وعلى مقدراته باسم خرافات ما أنزل الله بها من سلطان لعل بعض من يدعيها يعلم في قرارة نفسه بطلانها وتفاهتها. فالشعب الإيراني أيضاً مظلوم ومضطهد، بل ومحروم، إذ تهدر أمواله وتبدد ثرواته الطبيعية حول العالم في مشاريع مختلفة هدفها تحقيق هيمنة المشروع الإيراني التوسعي على حساب رخاء وراحة وسمعة المواطنين. لعل قناة تلفزيونية فارسية بمواصفات عالية الجودة من المصدقية والمهنية تساهم في إيصال المعلومة الصحيحة والتحليل العلمي الدقيق إلى كافة هؤلاء الناس، وبذلك يكون لها دور معتبر في ولادة حراك محلي يؤدي إلى ربيع إيراني يؤذن بتغيير نحو الأفضل لصالح الشعوب الإيرانية والشعوب العربية على حد سواء.

انعكاسات فوز أردوغان

خالد معالي – موقع فلسطين ٤٨   ٢٠١٤/٣/١٣

أحكمت دولة الاحتلال وأمريكا، وأنظمة حكم عربية رجعية خططها؛ لإزاحة اردوغان بوسائل ماكرة خبيثة كانت لتزول منها الجبال؛ بالتشويه والطعن وبث الإشاعات، وإنفاق المليارات؛ لإفشال تجربته الناجحة في الانطلاق بتركيا؛ لمصاف الدول المتحضرة والقوية؛ ولكل واحد منهم أسبابه للتخلص من اردوغان؛ إلا أن ما يجمعها مع بعضها؛ هو الخوف من وجود نموذج إسلامي حي، معتدل ووسطي ناجح، يكون مثالا لبقية الدول الإسلامية المبتلاة بحكام طغاة، وظلمة.

انتخابات المجالس البلدية التي جرت أمس وفاز فيها اردوغان بشكل مدهش؛ صدم وأذهل المؤسسة الاسرائيلية ومن لف لفيفهم، كونها؛ تمثل استفتاء للشعب التركي في تأييد رئيس وزرائه أكثر من أن تكون انتخابا لرئيس بلدية، وكونها؛ تعطي دفعة قوية ومصداقية للإسلام السياسي ذو القيادة الناجحة، علمية ومتطورة، غير متحجرة ومتكلسه.

تكمن انعكاسات وارتدادات فوز اردوغان في عيون مسئولي المؤسسة الاسرائيلية التي أحرجها اردوغان، ففوزه يعني التشدد في سرعة فك حصار غزة، وإجبار الاحتلال على الانصياع التام لمطالب تركيا حول مجزرة سفينة مرمرة.

وبالنسبة لمصر؛ فقد انخرط إعلام السيسي في تشويه اردوغان؛ وألان هو في صدمة كما هي المؤسسة الاسرائيلية؛ ففوز اردوغان يعني دفعة معنوية كبيرة للإخوان المسلمين في مصر، لتشابه الحالتين؛ فالسيسي كان يزعم دجلا وكذبا أن إرادة الشعب هي من دعته للانقلاب على الشرعية، وتريده رئيسا للبلاد، ولكن الحقيقة غير ذلك.

بعد أربعة أشهر ستجري في تركيا انتخابات الرئاسة التركية؛ وفوز اردوغان في المجالس البلدية مهد له الطريق الى الرئاسة؛ وهو ما ستتعامل المؤسسة الاسرائيلية وأمريكا وأنظمة الحكم العربية الرجعية معه بقلق بالغ وكبير، مجبرين ومكرهين، لا مخيرين.

اردوغان منع الخمر؛ بينما هناك حكام عرب سمحوا به. اردوغان كان صريحا مع شعبه في كل شيء، وكان لا يكل ولا يمل من العمل لشعبه؛ بعكس حاكما لعرب الذين يعملون ضد شعوبهم، جهارا نهارا دون خجل أو وجل.

كيف لا يفوز اردوغان وهو قد حقق مطالب شعبه بالعيش الكريم واحترام الذات، والقوة والانطلاق للإمام؛ فقد سجلت تركيا بين ٢٠٠٢ و٢٠١٢ اكبر نمو بين الدول، وكله فضل اردوغان المخلص لشعبه.

اردوغان الآن بات يشكل نموذجا حيا وناجحا لكل الشعوب والدول العربية والإسلامية المقموعه، وأن لا بديل عن التداول السلمي للسلطة، بعيدا عن الحروب والقتل، وهدم المدن بأكملها والمنازل فوق رؤوس أصحابها، فصناديق الاقتراع هي الحكم، وهي من تحمي البلاد ومقدراتها وقياداتها؛ وليس القتل والتعذيب في السجون وملؤها بالمعارضين.

في المحصلة والنتيجة النهائية؛ بان كذب ودجل وضعف الباطل وانكشف؛ بفوز اردوغان الباهر؛ وسيشكل ذلك دعما لقضيتنا الفلسطينية؛ حيث ان اردوغان يتعامل مع القوى الفلسطينية بنفس المسافة، ويحترمها جميعها ويدعمها دون تفرقة، وهو ألان شوكة وغصة كبيرة في حلق الظلمة؛ أمثال «نتنياهو» والسيسي، ومن لف لفيفهم.

لو خيرت الشعوب العربية المظلومة؛ وأتيح لها أن تختار ممثليها وقياداتها؛ لاختارت دون تردد من هم أمثال رجب طيب اردوغان، كيف لا؛ وهو زعيم وقائد مخلص متفاني، معارضيه ليسوا في السجون، ويحاججهم بالمنطق والأسلوب العلمي، ويغلبهم، لا ينام إلا أربع ساعات في اليوم لأجل

شعبه، صريح وواضح، يتخذ قراراته بشكل علمي جماعي دون ارتجالية، ولا يقول لهم (ما أريكم إلا ما أرى)؛ بل ما ترونه انتم مناسبا، ولذلك هو ينطلق ويتقدم ويزدهر، وسيبقى يغيظ أعداؤه على الدوام.

"جيروزاليم بوست": فوز أردوغان "كارثي" لإسرائيل

جهان مصطفى – المصريون ٢٠١٤/٣/٣٠

حذرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية من أن فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم بتركيا في الانتخابات المحلية، التي أجريت في ٣٠ مارس، سيسهم في إضفاء تشدد على مواقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ضد تل أبيب. وأضافت الصحيفة في تقرير لها في ٣٠ مارس أن أردوغان سيتجه لمزيد من التشدد في التعامل مع إسرائيل، مشيرة إلى أنه حرص على تحطيم أسس العلاقات السياسية والأمنية التي كانت تربط تل أبيب بأنقرة. وأعادت «جيروزاليم بوست» للأذهان وصف الدبلوماسي الإسرائيلي غابي ليفي لأردوغان - الذي التقاه عدة مرات- بأنه «أصولي متطرف، عقيدته الدينية تدفعه لكراهية إسرائيل، وهذه الكراهية تزداد مع مرور الوقت». واعتبرت الصحيفة أن أردوغان استغل أحداث أسطول الحرية - التي قتل خلالها الجيش الإسرائيلي في نهاية مايو ٢٠١٠ تسعة من النشطاء الأتراك كانوا متوجهين في رحلة لكسر الحصار على قطاع غزة- «من أجل تبرير مواقفه العدائية من إسرائيل». وفتحت مراكز الاقتراع في تركيا صباح الأحد الموافق ٣٠ مارس أبوابها أمام الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البلدية، في عملية انتخابية ينظر إليها على أنها استفتاء على شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بعد احتجاجات الصيف الماضي، واتهامات بالفساد، ترافقت مع تدفق تسجيلات مسربة على الإنترنت. ورد أردوغان بالتنديد - طوال الحملة الانتخابية الضارية- بـ«مؤامرة» تستهدفه ويقف خلفها بنظره حلفاؤه السابقون من جماعة الداعية الإسلامي فتح الله غولن، داعيا أنصاره إلى تلقينهم «درسا جيدا» من خلال الانتخابات البلدية. وألقى أردوغان عشرات الكلمات في أنحاء البلاد على مدى الأسابيع القليلة الماضية لدعم مرشحي حزبه في زخم انتخابي يسترجع أجواء الانتخابات البرلمانية. وبدا مستشار رئيس الحكومة التركي طه كنش متيقنا من فوز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات البلدية، مشيرا إلى أن الشعب التركي واع ويعرف لأكثر من ١٢ سنة ما حققه أردوغان من نمو وتنمية في البلاد، في حين تعول المعارضة على فضائح التسريبات لقلب المعادلة الانتخابية. وقد دعي للمشاركة في هذا الاقتراع نحو ٥٣ مليون ناخب، بينهم أكثر من ستة ملايين شاب يصوتون للمرة الأولى ويشكلون ثقلا انتخابيا، في حين يشكل عدد الناخبين في إسطنبول لوحدها خمس عدد المدعوين للمشاركة في التصويت. وتشمل الانتخابات المحلية - التي تجرى كل خمس سنوات- ٨١ محافظة على مستوى تركيا تحتوي على ١٣٥٠ بلدية، وسيتم خلالها انتخاب رؤوساء البلديات وأعضائها ومخاتير المناطق. ويخوض الانتخابات ٢٥ حزبا سياسيا أبرزها حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري(حزب المعارضة الرئيسي) برئاسة كمال قليج دارأوغلو، وحزب السلام والديمقراطية (كردي) برئاسة صلاح الدين دميرطاش والصحفية غولتان قيشاناق، وحزب الحركة القومية برئاسة دولت باهشلي، وحزب السعادة (إسلامي) برئاسة مصطفى كامالاك. وكانت الانتخابات البلدية السابقة أجريت في ٢٠٠٩ وشارك فيها عشرون حزبا سياسيا وشملت ٦٧ محافظة.

هل نعلن موت الديموقراطية عربياً؟

د. مراد بطل الشيشاني –٢٠١٤/٣/٣١

أشار استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «يوغوف» البريطانية أن نحو نصف المستطلعة آراؤهم في عدد من الدول الديمقراطية لا يثقون بحكوماتهم، وهو الأمر الذي أثر في مشاركتهم السياسية بطبيعة الحال.

ولا يعد هذا المثال الوحيد على أزمة الديمقراطية في مهدها الغربي، بل إن انعدام الثقة بالنظام، والإحجام عن التصويت، والبعد عن المشاركة الديمقراطية عبر المؤسسات المختلفة، كلها مظاهر لأزمة الديمقراطية غربيا.

إذا كان هذا وضع الدولة الغربية التي تعمل فيها المؤسسات الديمقراطية وآلياتها، على الأقل، فما بال العالم العربي؟ في مجتمعات لم تعش الحياة الديمقراطية إلا في حدودها الدنيا، وحين آتت بعض المظاهر بعد ما عرف بالربيع العربي وحركاته، أفشلت كل هذه المظاهر، بدءا من انقلاب في مصر، إلى حملة عسكرية قاسية في سوريا، إلى انتشار الميليشيات المسلحة في ليبيا وغياب الدولة فيها، وتغول المؤسسات الأمنية في أكثر من قطر عربي، وهو ما يثير تساؤلاً أساسياً عن ثقة المواطن العربي العادي بالديمقراطية الآن.

هذا المواطن كان بداية عرضة منذ عهد الاستقلال والدولة العربية الحديثة لنمط الدولة المركزية التي تنوعت من إيديولوجيات مختلفة قومية عربية ويسارية، تذكيها أنماط رعوية، جعلت من الدولة أداة قامعة، وراعية في آن معا، فلم يتطور مفهوم المواطنة بعيداً عن شكله التقليدي القائم إما على الانتفاع أو الخوف من الدولة التي امتلكت الأدوات الاقتصادية والأمنية.

هذا النمط من العلاقة بين الدولة والمواطن، لم يطور بالتالي علاقة سياسية سليمة، تقوم على معطى قانوني يضمن الحقوق والواجبات، وعلى النقيض من هذا النمط تطور نمط ثوري، إسلامي، مثل حتى خروجاً على الأنماط التقليدية الدينية الموجودة في المجتمع العربي، وضخ الفكر العربي بأدبيات (يشترك فيها مع الفكر الذي ثار عليه) عن «كفر الديمقراطية»، وعدم صلاحيتها للمجتمعات العربية ومواطنيها.

هذه الأدبيات، وأنماط العلاقة بين السلطة والمواطن، كانت عرضة للتغير مع الربيع العربي، ولكن هذا لم يستمر لأسباب كثيرة، أهمها بنية السلطة في المجتمعات والدول العربي التي تغلغلت في كل مكان، ولعل الحدث السوري والعنف المتصاعد فيه، بات يخوف المواطن العربي العادي من «مطالب الديمقراطية»، وفي الوقت ذاته بات النموذج المصري، مدللاً على «عدم الثقة بالديمقراطية». من هذا الخوف وعدم الثقة يتشكل الفهم العربي لشكل الدولة العربية القادمة، وهو الأمر الذي إذا ما تحقق فإن نمط الدولة الرعوية، والبوليسية أو التي يتغول الأمن فيها على السياسة، فستعزز بوجود نخب فاسدة لا تسمح بتدوير السلطة، ولا مصادر الإنتاج، ولا الثروة في المجتمع مما يزيد المحبطين إحباطاً وتستمر دوامة العنف بأشكالها المختلفة سواء البنيوية (من فقر، وبطالة، وعشوائيات، وتأخر تعليمي...إلخ) أو حتى الحقيقية المتمثلة بالعنف السياسي، والاجتماعي بدءا من العنف المنزلي، وعنف الجامعات، وصولاً إلى الاغتيالات، والإرهاب بأشكاله المتعددة.